

مِصْبَاحُ الْمُسْتَقِيمِينَ

وَالْقَصِيدَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمِصْبَاحِ

لِلشَّيْخِ الْإِسْلَامِيِّ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

مَنْشُورَةٌ مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْخَلِيفَةِ الرَّعْنِيِّ الْكَبِيرِ
قَدْرُ أَهْلِي

مَنْطِقُ الْمُتَقَرِّبِينَ

ق

۰۱۸۵۱۹

وَالْفَصِيحَةُ الْمُرْتَبِعَةُ فِي الْمَنْطِقِ

مركز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

لِلشَّيْخِ الرَّئِيسِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ سَيِّدَا

مكتوبات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم مقدسة - ايران ۱۴۰۵ هـ ق



مركز بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية

كتاب : منطق المشرقين

تأليف : للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا

نشر : مكتبة آية الله العظمى الخميني المرعشي

طبع : مطبعة الولايه - قم

التاريخ : ١٣٥٥ ، الطبعة الثانية

العدد : (١٥٠٠) نسخة

مقدمة النشر

ان (منطق المشرقين) الذي تقدمه اليوم لقراء العريضة — هو خير ما يقدم الناشرون على نشره من كتب هذا الفن ، لما فيه من المزايا الواضحة : فهو من تصنيف (الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا) باري هذه القوس وابن مجدة هذه الصناعة ، وحسبك ما اشتهر به هذا الفيلسوف العظيم من متانة الانشاء وسلاسة البيان وتخير اللفظة الشريفة لمعناها المراد ولمسكانها من التركيب .

ثم ان لهذا الكتاب منزلة على غيره مما صنفه الشيخ الرئيس نفسه في المنطق ، وذلك أنه وضعه في أخريات أيامه بعد أن قتل مباحث ذلك العلم الآلي خبيراً ، واكتشف مواضع السر منها ، فجاء الكتاب — كما ترى بين هاتين الدفتين — غير مبال مصنفه الا بحق العلم وواجب الحق الذي توصل اليه . ولهذا جله من الكتب التي بطن بها على المتعصمين لمنطق اليونانيين وعلى المتفلسفة المشغوفين بالمشائين ، وهو في نظر ابن سينا أجدر بالاهتمام وأولى بالاعتناء من (منطق الشفاء) ومن سائر مصنفاته الأخرى في المنطق .

أما القصيدة المزدوجة (الارجوزة) التي استحسننا ضمها الى منطق المشرقين فهي من نظم الشيخ الرئيس ، وضما اجابة لسؤال أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في كركانج ، وقد نصح الناظم لأخيه (علي) أن يحفظها ، وجدير بطلاب المنطق أن لا يفوتهم من نصيحة الرئيس لأخيه حظ .

القاهرة : أول يونيو سنة ١٩١٠

الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا

عن ابن أبي أصيبعة وابن خلكان والقفطي وعن دائرة المعارف البريطانية

الدور الاول

قل (أبو عبيد عبد الواحد الجوزجاني) - تلميذ الشيخ الرئيس أبي علي الحسين
ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا - جملة عنه يذكر فيها تاريخ حياته ، وهذا
نص كلام الشيخ الرئيس :

ان أبي كان رجلا من أهل بلخ ، وانتقل منها الى بخارى في أيام (نوح بن منصور)
واشتغل بالتصرف ، وتولى العمل في أثناء أيامه بقرية يقال لها خرمةين من ضياع
بخارى ، وهي من أمهات القرى وقربها قرية يقال لها أفشنة . وتزوج أبي منها
بوالدتي (١) وقطن بها وسكن ، وولدت منها بها ، ثم ولدت أخي .

ثم انتقلنا الى بخارى ، وأحضرت معلم القرآن ومعلم الادب ، وأكلت العسر من
العمر وقد أتيت على القرآن وعلى كثير من الأدب ، حتى كان يقضى مني العجب .

وكان أبي عن أجاب داعي انصريين ويمد من (الاسماعينية) ، وقد سمع منهم
ذكر (النفس) و (العقل) على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه هم ، وكذلك أخي ، وكان
ربما تذاكرا بينهما وأنا أسمعهما وأدرك ما يتولانه ولا تقبله نفسي ، وابتدأ يدعوانني
أيضا اليه ، ويمجريان على لسانهما ذكر الفلاسفة والمهندسة وحساب الهند ، وأخذ والذي
يوجهني الى رجل كان يبيع البقل ويقوم بحساب الهند حتى أعلم منه .

ثم جاء الى بخارى (أبو عبد الله الناطلي) ، وكان يدعى المتفلسف ، وأنزله أبي
دارنا رجاء تلمي منه ، وقبل قدومه كنت أشغل بالفقه والتردد فيه الى (اسماعيل

(١) قال ابن خلكان : اسمها ستارة .

الزاهد) وكنت من أجود السالكين ، وقد ألفت طرق المطالبة ووجوه الاغراض على المجيب على الوجه الذي جرت عادة القوم به .

ثم ابتدأت بكتاب (أيساغوجي) على التالي ولما ذكر لي حد الجنس انه «هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو» فأخذت في تحقيق هذا الحد بما لم يسمع بمثله ، ونعجب مني كل العجب ، وحذر والدي من شغلي بغير العلم . وكان أي مسألة قالها لي أنصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقايقه فلم يكن عنده منها خبرة .

ثم أخذت أقرأ الكتب على نفسي ، وأطالع الشروح حتى أحكت علم المنطق وكذلك (كتاب اقليدس) قرأت من أوله خمسة أشكال أوستة عليه ثم توليت بنفسي حل بقية الكتاب بأسره .

ثم انتقلت الى (المجسطي) ، ولما فرغت من مقدماته ، وانتيت الى الاشكال الهندسية قال لي التالي : «تول قراءتها وحلها بنفسك» ثم اعرضها علي لأبين لك صوابه من خطئه » وما كان الرجل يقوم بالكتاب ، وأخذت أجل ذلك الكتاب ، فسم من شكل مشكل ما عرفة الى وقت ما عرضته عليه وفهمته اياه .

ثم فارقتي التالي متوجهاً الى (كوكانيج) واشتغلت أنا بتحصيل الكتب من الفصوص والشروح : من الطبيعي والالهي ، وصارت أبواب العلم تنفتح علي . ثم رغبت في (علم الطب) ، وصرت أقرأ الكتب المصنفة فيه . وعلم الطب ليس من العلوم الصعبة ، فلا جرم اني برزت فيه في أقل مدة حتى بدأ فضلاء الطب يقرؤن علي علم الطب . ونهدت المرضى ، فافتتح علي من أبواب المالمجات المكتبة من التجربة ما لا يوصف ، وأنا مع ذلك أخلف الى الله وأناظر فيه ، وأنا في هذا الوقت من أبناء ست عشرة سنة .

ثم توفرت علي العلم والقراءة سنة ونصفاً فأعدت قراءة المنطق وجميع أجزاء الفاسفة ، وفي هذه المدة ما نمت ليلة واحدة بطولها ، ولا اشتغلت في النهار بغيره ، وجمعت بين يدي ظهوراً ، فكل حجة كنت أنظر فيها أثبت مقدمات قياسية

ورببتها في تلك الظهور.

ثم نظرت فيما عساها تنج ، وراعت شروط مقدماته ، حتى تحققت لي حقيقة تلك المسئلة ، وكما كنت أعير في مسئلة أولم أكن أعظم بالحد الاوسط في قياس ترددت الى الجامع وصليت وابتليت الى مبدع الكل حتى فتح لي المنطق وتيسر المتعسر ، وكنت أرجع بالليل الى داري واضع السراج بين يدي ، واشتغل بالقراءة والكتابة ، فمها غلبني النوم أو شمرت بضع عدلت الى شرب قدح من الشراب ، ريثما نمود الى قوتي ، ثم ارجع الى القراءة ، ومتى أخذني أدنى نوم أحلم بتلك المسائل بأعيانها ، حتى أن كثيرا من المسائل اتضح لي وجوها في المنام ، ولم أزل كذلك حتى استعكم معي جميع العلوم ، ووقفت عليها بحسب الامكان الانساني ، وكل ما علمته في ذلك الوقت فهو كما علمته الآن لم ازد فيه الى اليوم ، حتى احكمت (علم المنطق) و (الطبيعى) و (الرياضى) .

ثم عدلت الى (الالهى) ، وقرأت (كتاب مابعد الطبيعة) فسا كنت أفهم ما فيه ، والتبس علي فرض واضعه حتى احدث قراءته أربعين مرة وصار لي محفوظا وانا مع ذلك لا أفهمه ولا المقصود به ، وأبست من نفسي ، وقلت هذا كتاب لا سبيل الى فهمه . واذا انا في يوم من الايام ، حضرت وقت العصر في الوراقين ، يريد دلال مجدينادي عليه ، فرضه علي فرددته رد متبرم معتقدان لافائدة في هذا العلم ، فقال لي اشترمني هذا فانه رخيص ابيعك بثلاثة دراهم وصاحبه محتاج الى ثمنه . فاشتريته فاذا هو كتاب (أبي نصر الفارابي) في (اغراض كتاب مابعد الطبيعة) . ورجعت الى بيتي ، وأسرعته قراءته فانفتح علي في الوقت أغراض ذلك الكتاب ، بسبب أنه كان لي محفوظا على ظهر القلب ، وفرحت بذلك ، ونصددت في ثاني يوم بشي كثير على القراء ، شكرا لله تعالى .

وكان سلطان بخارى في ذلك الوقت (نوح بن منصور) ، واتفق له مرض حار الاطباء فيه ، وكان اسمي اشتهر بينهم بالتوفر على القراءة ، فأجروا ذكرى بين يديه ومألوه احضاري ، فحضرت وشاركهم في مداواته ، وتوسمت بخدمته ، فسأله

يوما الاذن لي في دخول دار كتبهم ومطالعتها وقراءة ما فيها من كتب الطب ، فأذن لي . فدخلت دارا ذات بيوت كثيرة ، في كل بيت صناديق كتب متضدة بعضها على بعض ، في بيت منها كتب العربية والشعر ، وفي آخر الفقه ، وكذلك في كل بيت كتب علم مفرد ، فطالمت فهرست كتب الاوائل ، وطلبت ما احتجت اليه منها ، ورأيت من الكتب ما لم يقع اسمه الى كثير من الناس قط ، وما كنت رأيت من قبل ولا رأيت ايضا من بعد . فقرأت تلك الكتب ، وظفرت بفوائدها (١) ، وعرفت مرتبة كل رجل في علمه ، فلما بلغت ثمان عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت اذ ذاك للعلم احفظ ، ولكنه اليوم معي انضج ، والا فاعلم واحد لم يتجدد لي بهذه شي .

وكان في جواري رجل يقال له أبو الحسين العروضي ، فسألني أن أصنف له كتابا جامعاً في هذا العلم ، فصنفت له (المجموع) وسميت به ، وأريت فيه على سائر العلوم ، سوى الرياضي ، ولي اذ ذاك احدى وعشرون سنة من عمري .

وكان في جواري أيضاً رجل يقال له أبو بكر البرقي ، خوارزمي المولد فقيه النفس متوحد في الفقه والتفسير والزهد مائل الى هذه العلوم ، فسألني شرح الكتب له ، فصنفت له كتاب (الحاصل والمحصل) في قريب من عشرين مجلدة ، وصنفت له في الاخلاق كتاباً سميت كتاب (البر والاثم) ، وهذان الكتابان لا يوجدان الا عنده فلم يعد يعرفهما أحد ينسخ منهما .

ثم مات والدي ، ونصرت بي الاحوال ، وتقلدت شيئاً من أعمال السلطان ، ودعيتي الضرورة (٢) الى الارتحال عن (بخارى) والانتقال الى (كرمانج) ، وكان (أبو الحسين السهلي) المحب لهذه العلوم بها وزيراً . وقدمت الى الأمير بها وهو

(١) اتفق بعد ذلك احتراق تلك الخزانة فنفرد أبو علي بما حصل من علومها ، وكان يقال ان أبا علي توصل الى احراقها لينفرد بمعرفة ما حصل منها ونسبه الى نفسه .

(٢) كان قبل ذلك يتصرف هو ووالده في الاحوال وشغلان السلطان الاعمال قال ابن خلكان « ولما اضطربت أمور الدولة السامانية خرج أبو علي من بخارى الى (كرمانج) وهي تحية (خوارزم) واختلف الى خوارزم شاه علي بن مأمون بن محمد »

(علي بن مأمون) ، وكنت على زعي القهاء اذ ذاك بطليسان وتحت الخنك ، وأثبتوا لي مشاهرة دارة تقوم بكفاية مثلي .

ثم دعت الضرورة الى الانتقال الى (نسا) ومنها الى (باورد) ومنها الى (طوس) ومنها الى (شقان) ومنها الى (سمنقان) ومنها الى (جاجرم) رأس حد خراسان ومنها الى (جرجان) . وكل قصدي الامير (قابوس) (١) ، فاتفق في أثناء هذا أخذ قابوس وحبيه في بعض القلاع وموته هناك . ثم مضيت الى (دهستان) ومرضت بها مرضاً صعباً . وعدت الى (جرجان) ، فأنصل (أبو عبيد الجوزجاني) بي ، وأنشأت في حالي قصيدة فيها بيتا قائل :

لما عظمت قلبس مصر واسي ،
لما غلا ثمني عذمت المثري .

الدور الأخير

روايات مختلفة :

أكثر ما بقي من ترجمة الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا منقول عن صاحبه (أبي عبيد عبد الواحد الجوزجاني) ، الذي لازمه مدة غير قليلة منذ هبط الشيخ الرئيس مدينة جرجان ، ونحن موردون هنا شيئاً من روايات أبي عبيد عما جاء في الكتب المعروفة :

كان بجرجان رجل يقال له (أبو محمد الشيرازي) يحب هذه العلوم ، وقد اشترى للشيخ داراً في جواره وأزله بها ، وأما اختلف اليه في كل يوم أقرأ (المجسطي) واستملي المنطق ، فأمل علي (المختصر الأوسط) في المنطق ، وصنف لأبي محمد الشيرازي كتاب (المبدأ والمعاد) وكتاب (الارصاد الكلية) ، وصنف هناك كتباً كثيرة كأول

(١) هو الامير شمس الماني قابوس بن أبي طاهر وشكير بن زياد بن وردان شاه الجيلي أمير جرجان وبلاد الجبل (طبرستان) .

(القانون) و (مختصر المحسني) وكثيرا من الرسائل ، ثم صنف في أرض الجبل بقية كتبه .

ثم انتقل الى الري ، واتصل بخدمة (السيدة) وابنها (مجدالدولة) ، وعرفوه بسبب كتب وصلت معه تتضمن تعريف قدره ، وكان بمجد الدولة اذ ذاك غلبة السوداء ، فاشتغل بمداواته ، وصنف هناك كتاب (المعاد) ، وأقام بها - الى أن قصد (شمس الدولة) بعد قتل (هلال بن بدر بن حسنويه) وهزيمة عسكر بغداد .

ثم اتفقت أسباب أوجبت الضرورة لها خروجه الى (قزوین) ومنها الى (همدان) واتصاله بخدمة (كذبانويه) والنظر في أسبابها .

ثم اتفق معرفة (شمس الدولة) ، واحضاره مجله بسبب قولنج كان قد أصابه . وعالجه حتى شفاؤه الله ، وقاز من ذلك المجلس بخلق كثيرة ، ورجع الى داره بعد ما أقام هناك أربعين يوما بلياليها ، وصار من ندما الأمير .

ثم اتفق نهوض الأمير الى (قرمين) لحرب (عزاز) ، وخرج الشيخ في خدمته ، ثم توجه نحو (همدان) منهزما راجعا .
ثم سألوه تقلد الوزارة فتقلدها .

ثم اتفق تشويش العسكر عليه ، واشفاقهم منه على أنفسهم ، فكبسوا داره وأخذوه الى الحبس ، وأغاروا على أسبابه وأخذوا ما كان يملكه ، وسألوا الأمير قتله فامتنع منه ، وعدل الى نفيه عن الدولة طلبا لرضائهم . فتوارى في دار الشيخ (أبي سعد بن دخدوك) أربعين يوما ، فهاود الأمير شمس الدولة القولنج ، وطلب الشيخ فحضر مجله ، فاعتذر اليه الأمير بكل الاعتذار ، فاشتغل بمعالجته ، وأقام عنده مكرما مبجلا . وأعيدت الوزارة اليه ثانيا .

ثم سأله أنا شرح كتب (أرسطوطاليس) ، فذكر أنه لا فراغ له الى ذلك في ذلك الوقت ، ولكن ان رضيت مني بتصنيف كتاب أورد فيه ما صح عندي من هذه العلوم بلا مناظرة مع المخالفين ، ولا اشتغال بالرد عليهم - فعلت ذلك . فرضيت به . فابتدأ بالطبيعات من كتاب سماه (كتاب الشفاء) . وكان قد صنف الكتاب

الاول من (القانون). وكان يجتمع كل ليلة في داره طلبية العلم ، وكنت أقرأ من الشفاء ، وكان يقرئ غيري من القانون نوبة ، فاذا فرغنا حضر المغنون على اختلاف طبقاتهم ، وهي : مجلس الشراب بالآلاته ، وكنا نشغل به .

وكان التدريس بالليل لعدم الفراغ بالنهار ، خدمة للامير ، فقضينا على ذلك زمنا . ثم توجه (شمس الدولة) الى (طارم) لحرب الامير بها ، وعادده القولج قرب ذلك الموضع واشتد عليه ، وانضاف الى ذلك امراض أخر جعلها سوء تديره وقلة القبول من الشيخ ، فخاف السكر وفاته ، فرجعوا به طالين (همدان) في المهد ، فتوسل في الطريق في المهد .

ثم بوبع بن شمس الدولة ، وطلبوا استيزار الشيخ ، فأبى عليهم ، وكانتب (علاء الدولة) سرا يطلب خدمته والمصري اليه والانضمام الى جوانبه .

وأقام في دار (أبي غالب الطار) متوارفا . وطلبت منه اتمام كتاب (الشفاء) ، فاستحضر أبا غالب ، وطلب الكاغد والمهبرة فأحضرهما ، وكتب الشيخ في قريب من عشرين جزواً على الثمن يحفظه رؤس المسائل ، وبقي فيه يومين . حتى كتب رؤس المسائل كلها بلا كتاب يحضره ولا أصل يرجع اليه ، بل من حفظه وعن ظهر قلبه ، ثم ترك الشيخ تلك الاجزاء بين يديه ، وأخذ الكاغد ، فكان ينظر في كل مسألة ويكتب شرحها ، فكان يكتب كل يوم خمسين ورقة . حتى آتى على جميع الطبيعات والالهيات ، ما خلا كتابي (الحيوان) و(النبات) .

وابتداً بالمنطق ، وكتب منه جزواً ، ثم أتته (تاج الملك) بمكاتبت (علاء الدولة) فأنكر عليه ذلك ، وحث في طلبه ، فدل عليه بعض أعدائه ، فأخذوه وأدوه الى قلعة يقال لها (فردجان) ، وأنشأ هناك قصيدة منها :

دخولي باليقين كما تراه ،

وكل الشك في أمر الخروج .

وبقي فيها أربعة أشهر .

ثم قصد (علاء الدولة) همدان وأخذها ، وانهزم (تاج الملك) وهر الى تلك

القلعة بعينها ، ثم رجع (علاء الدولة) عن همدان ، وعاد (تاج الملك) و (ابن شمس الدولة) الى همدان ، وحلوا معهم الشيخ اليها ، ونزل في دار (الصلوي) ، واشتغل هناك بتصنيف المنطق من كتاب (الشفاء) ، وكان قد صنف بالقلعة كتاب (الهدايات) و (رسالة حي بن يقظان) وكتاب (القوانين) . وأما (الأدوية القلية) فأما صنفها أول ورودها الى (همدان) .

وكان قد تقضى على هذا زمان ، و (تاج الملك) في أثناء هذا بعبه بمواعيد جميلة . ثم عن الشيخ التوجه الى (أصفهان) ، فخرج متكررا وأنا وأخوه وغللمان معه في زى الصوفية ، الى أن وصلنا الى (طبران) على باب (أصفهان) ، بسد أن قاسمينا شدائد في الطريق ، فاستقبلنا أصدقاؤنا الشيخ وندماء (الامير علاء الدولة) وخواصه وحمل اليه الثياب والمراكب الخاصة ، وأنزل في محلة يقال لها (كونكبد) في دار (عبد الله بن بابي) وفيها من الآلات والفرش ما يحتاج اليه .

وحضر مجلس علاء الدولة فصادف في مجلسه الأكرام والأعزاز الذي يستحقه منه ، ثم رسم الامير علاء الدولة ليالي الجمعات مجلس النظر بين يديه بحضرة سائر العلماء على اختلاف طبقاتهم والشيخ في جملتهم فما كان يطاق في شيء من العلوم . واشتغل في أصفهان بتصنيف كتاب (الشفاء) ففرغ من المنطق والمجسطي ، وكان قد اختصر (أوقليدس) و (الارثمطليقي) و (الموسيقى) ، وأورد في كل كتاب من الرياضيات زيادات رأى أن الحاجة اليها دائمة . أما في المجسطي فأورد عشرة أشكال في اختلاف المنظر ، وأورد في آخر المجسطي في علم العينة أشياء لم يسبق اليها وأورد في أوقليدس شبرا ، وفي الارثمطليقي خواص حسنة ، وفي الموسيقى مسائل غفل عنها الاولون ، وتم الكتاب المعروف بالشفاء - ما خلا كتابي النبات والحيوان فانه صنفهما في السنة التي توجه فيها علاء الدولة الى (سايردخواست) في الطريق ، وصنف أيضا في الطريق كتاب (النجاة) - واختص بعلاء الدولة وصار من ندمائه ، الى أن عزم علاء الدولة على قصد همدان ، وخرج الشيخ في الصحبة ، فجرى ليلة بين يدي علاء الدولة ذكر الحلال الحاصل في التماويم المعمولة بحسب الارصاد

القديمة . فأمر الأمير الشيخ الاشتغال برصد هذه الكواكب ، وأطلق له من الأموال ما يحتاج إليه ، وابتدأ الشيخ به ، ولأنني اتخذ آلائها واستخدم صناعاتها ، حتى ظهر كثير من المسائل ، فكلن يقع الخل في أمر الرصد لكثرة الأسفار وعوائقها . وصنف الشيخ بأصبيان (الكتاب الملاي) .

وكان من عجائب أمر الشيخ أبي صحبته وخدمته خمساً وعشرين سنة فأراه
- إذا وقع له كتاب مجدود - ينظر فيه على الولاء ، بل كان يقصد المواضع الصعبة منه
والمسائل المشككة ، فينظر ما قاله مصنّفه فيها ، فيتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم .
وكان الشيخ جالساً يوماً من الأيام بين يدي الأمير - وأبو منصور الجبائي
حاضر - فخرى في اللغة - ثم تكلم الشيخ فيها بما حضره ، فالتفت أبو منصور إلى
الشيخ يقول : « انك فيلسوف وحكيم ، ولكن لم تقرأ من اللغة ما يرضى كلامك
فيها . » فاستنكف الشيخ من هذا الكلام ، وتوفر على درس كتب اللغة ثلاث
سنين ، واستهدى كتاب (تهذيب اللغة) من نحر لسان من تصنيف (أبي منصور
الأزهري) ، فبلغ الشيخ في اللغة طبقة قلما يتفق مثلاً ، وأنشأ ثلاث قصائد ضمنها
الفاظاً غريبة من اللغة ، وكتب ثلاثة كتب : أحدها على طريقة (ابن العميد) ،
والآخر على طريقة (الصابي) ، والآخر على طريقة (صاحب) ، وأمر بتجليدها
واخلاق جلدها ، ثم أوعز إلى الأمير ، فرض تلك المجلدة على أبي منصور الجبائي ،
وذكر أنا ظفروا بهذه المجلدة في الصحراء وقت الصيد ، فوجب أن نتفقدتها ونقول
لنا ما فيها . فنظر فيها أبو منصور وأشكل عليه كثير مما فيها ، فقال له الشيخ ان ما
تجهله من هذا الكتاب فهو مذكور في الموضع الفلاني من كتب اللغة ، وذكر له
كثيراً من الكتب المعروفة في اللغة كان الشيخ حفظ تلك اللفاظ منها ، وكان
أبو منصور محزناً فيما يورده من اللغة غير ثقة فيها . فظن أبو منصور أن تلك الرسائل
من تصنيف الشيخ ، وأن الذي حمله عليه ما جبه به في ذلك اليوم ، فتصل واعتذر
إليه . ثم صنف الشيخ كتاباً في اللغة سماه (لسان العرب) لم يصنف في اللغة مثله
ولم ينقله إلى الياض حتى توفي ، فبقي على مسودته لا يهتدي أحد إلى ترتيبه .

وكان قد حصل للشيخ تجارب كثيرة فيما باشره من المعالجات ، عزم على تدوينها في كتاب (القانون) ، وكان قد علقها على أجزاء فضاعت قبل تمام كتاب القانون .

من ذلك أنه صدع يوماً ، فصور أن مادة تريد النزول الى حجاب رأسه ، وأنه لا يأمن وربما يحصل فيه ، فأمر بأحضار تلج كبير ودقه ولفه في خرقة وتنطية رأسه بها ، فقل ذلك معنى قوي الموضع وامتنع عن قبول تلك المادة وعوفي .

ومن ذلك أن امرأة مسلوقة بخوارزم أمرها أن لا تناول شيئاً من الادوية سوى الجلنجبين السكري ، حتى تناولت على الايام مقدار مائة من ، وشفيت المرأة .

وكان الشيخ قد صنف بمجران (المختصر الاصغر) في المنطق ، وهو الذي وضعه بعد ذلك في أول (النجاة) ، ووقعت نسخة الى شيراز ، فنظر فيها جماعة من اهل العلم هناك ، فوقعت لهم النسخة في مائتي كتاب فكتبوها على جزؤ ، وكان القاضي شيراز من جملة القوم ، فأخذ بالجزؤ الى (أبي القاسم الكرمانى) صاحب (ابراهيم بن بابا الديلمي) المشتغل بعلم التاثير ، وأضاف اليه كتاباً الى الشيخ أبي القاسم ، وأخذها على يدي ركابي فاصد ، وسأله عرض الجزؤ على الشيخ واستيجاز أجوبته فيه ، واذا الشيخ أبو القاسم دخل على الشيخ عند اصفرار الشمس في يوم صائف وعرض عليه الكتاب والجزؤ ، قرأ الكتاب ورد عليه وترك الجزؤ بين يدي . وهو ينظر فيه والناس يتحدثون ثم خرج أبو القاسم ، وأمرني الشيخ بأحضار البياض وقطع أجزاء منه ، فتددت خمسة أجزاء ، كل واحد منها عشرة أوراق بالربع الفرعوني ، وصلينا العشاء وقدم الشبع ، فأمر بأحضار الشراب ، وأجلسني وأخاء ، وأمرنا بتناول الشراب ، وابتدأ هو بجواب تلك المسائل ، وكان يكتب ويشرب الى نصف الليل — حتى غلبني وأخاء النوم ، فأمرنا بالانصراف ، فعند الصباح قرع الباب ، واذا رسول الشيخ يستحضرنى ، فحضرنه وهو على المصلى وبين يديه الاجزاء الخمسة ، فقال : « خذها وصر بها الى الشيخ أبي القاسم الكرمانى وقبل له استعجالات في الأجوبة عنها لئلا يتعرق الركابي » . فلما حمله اليه تعجب كل

المعجب ، وصرف القبيح ، وأعلمهم بهذه الحالة ، وصار هذا الحديث تاريخاً بين الناس .
ووضع في حال الرصد آلات ماسبق إليها ، وصنف فيها رسالة ، وبقيت أثمان
سنين مشغولاً بالرصد ، وكان غرضي تبين ما يحكيه بطليموس عن قصته في الارصاد ،
فتبين لي بعضها .

وصنف الشيخ كتاب (الأنصاف) ، واليوم الذي قدم فيه السلطان مسعود
الى أصفهان ذهب عسكره رحل الشيخ ، وكان الكتاب في جملته وما وقف له
على أثره .

وكان الشيخ قوي القوى كلها ، وكانت قوة المجامعة من قواه الشهوانية أقوى
وأغلب ، وكان كثيراً ما يشتغل به فأثر في مزاجه ، وكان الشيخ يعتمد على قوة مزاجه
حتى صار أمره - في السنة التي جارب فيها علاء الدولة (قاش فراش) على باب
(الكرخ) - الى أن أخذ الشيخ قولنج ، ولجأه على برئه اشفاقاً من هزيمة
يدفع اليها ولا يتأني له المسير فيها مع المرض لاحتقن نفسه في يوم واحد ثمان كرات ،
فتفرح بعض أمثاله ، وظهر به سحج ، وأجوج الى المسير مع علاء الدولة ، فأسرعوا
نحو (ايلذج) ، فظهر به هناك الصرع الذي قد يتبع علة القولنج ، ومع ذلك كان
يدبر نفسه ، ويحتمن نفسه لاجل السحج ولبقية القولنج ، فأمر يوماً بأنخاذ دانتين من
بندر الكرفس في جملة ما يحتمن به وخلطه بها طلباً لكسر الرياح ، فقصده بعض الأطباء
الذي كان يتقدم هو اليه بمعالجته ، وطرح من بندر الكرفس خسة دراهم لست
أدري أعمداً فعله أم خطأ لا تبي لم أكن معه ، فازداد السحج به من حدة ذلك
البندر ، وكان يتناول المتروك يطوس لاجل الصرع ، فقام بعض غلمان طرحة شيناً
كثيراً من الافيون فيه ، وتناولوه فأكله ، وكان سبب ذلك خياشمتهم في مال كبير
من خزائنه ، فقتلوا هلاكه ليأمنوا عاقبة أعمالهم .

وقتل الشيخ كما هو الى أصفهان ، فاشتغل بتدبير نفسه ، وكان من الضعف بحيث
لا يقدر على القيام ، فلم يزل يمالج نفسه حتى قدو على المشي وحضر مجلس علاء الدولة ،
لكن مع ذلك لا يتحفظ ، ويكثر الخلط في أمر المجامعة . ولم يبرأ من العلة كل

البرء ، فكان يتركس ويرأكل وقت .

ثم قصد علاء الدولة همدان فارمعه الشيخ ، فصادته في الطريق تلك العلة -
الى أن وصل الى همدان وعلم أن قوته قد سقطت وأنها لا تنفي بدفع المرض ، فأهل
مداواة نفسه وأخذ يقول : « المدير الذي كان يدبر بدني قد عجز عن التدبير . والآن
فلا تنفع المعالجة . » (١) وبقي على هذا أياماً ثم انتقل الى جوارره .

وكان عمره ثلاثاً وخمسين سنة . وكان موته في سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .
وولادته في سنة خمس وسبعين وثلاثمائة . (٢)

هذا آخر ما ذكره أبو عبيد من أحوال الشيخ الرئيس .

قال ابن أبي أصيبعة أن قبره تحت السور من جانب القبلة من همدان . وحكى
عز الدين أبو الحسن علي بن الأثير في تاريخه الكبير أنه توفي بأصفهان . وقيل بل قتل
الى أصفهان ودفن في موضع باب كوكنكيد .

ولما مات ابن سينا من القوانج الذي عرض له قال فيه بعض أهل زمانه :

وأبى ابن سينا ، بمادي الرجال ،

وبالحبس (٣) مات أخس المات ،

فلم يشف ما ناله ؛ (الشفاء) ،

ولم ينج من موته ؛ (النجاة) .

عليه وقسمته :

كان الشيخ الرئيس في نشاط قلبه وذكائه وقواه العقلية ، في ملازمته لقصور الأغنياء .

(١) قال ابن خلكان بعد هذا : « ثم اغتسل ولبس ، وتصدق بما معه على الفقراء ، ورد المظالم
على من عرفه ، وأعتق ممالিকে ، وجعل يختم في كل ثلاثة أيام ختمه - ثم مات . »

(٢) ولي ابن خلكان أن ولادته كانت في شهر صفر سنة سبعين وثلاثمائة ، ونوفي يوم الجمعة من
شهر رمضان سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .

(٣) الحبس البطن من القوانج الذي أصابه .

(٤) (الشفاء) و (النجاة) كتابان من تأليفه . قال ابن خلكان : وكان الشيخ كالسجين

ابن يونس رحمه الله تعالى يقول ان مخدومه سخط عليه واعتقله وملت في السجن وكان ينشد هذين
البيتين .

أشبه بأرسطيس منه بأرسطو .

وهو - في استرساله بالقول وبخفة قلبه وتفاخره ووجه الملاذ - على طرفي قيفض مع ابن رشد الذي كان أنبل أخلاقاً وأشرف عقلاً .

والصدف هي التي جعلت طب ابن سينا متبعاً في كليات أوروبا من القرن الثاني عشر الى القرن السابع عشر ، وهي التي سترت بسحابة كثيفة أسماء أسلافه من أرهاط الطب والفلسفة العربية كالرازي وعلي وأبي مروان عبد الملك بن زهر وغيرهما ، وإن كانت أعمال الشيخ الرئيس لا تختلف من حيث الاصول عن أعمال أسلافه ، لولا أنهم اتبعوا مذهب جالينوس ، وابن سينا اتبع مذهب اجقراط المعدل بطريقة أرسطو . أما طب ابن سينا في صكته (القانون) فيختلف عن طب الرازي في كتابه (الحاوي) بطرقه الأكثر رسمه وبسطاً ، وربما كان ذلك ناشئاً عن تعقيد ابن سينا في المنطق ، وبذلك نال لقب (الرئيس) .

وقد اختلفوا في قيمة (القانون) وأعجب منهم من عده خزانة الحكمة ، ومنهم من أنزله الى منزلة الورق الفارغ ، ومن هؤلاء ابن زهر .

ويعيون القانون لما فيه من كثرة أنواع خواص الاجسام البشرية ولما فيه من الابهام في الكشف عن الامراض . وينقسم القانون الى أقسام خمسة : الاول والثاني منها يشملان علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلم الامراض (باثولوجيا) وحفظ الصحة (الهجين) . وفي الثالث والرابع يأتي بحث وسائل المداواة . وفي الخامس وصف العلاج وتركيبه . وفي هذا الاخير شيء من ملاحظات ابن سينا وتجاربه الخاصة . والرئيس لا يختلف عن زملائه في أمر تعداد اعراض الامراض ، ويقال انه دون علي في الطب العملي وفي التشريح ، وابن سينا هو الذي أدخل في نظريات الطب الاسباب الاربعة المنسوبة الى طريقة المشائين من أتباع أرسطو . والظاهر أنه لم يكن ذا علم خاص بالتاريخ الطبيعي والنباتات .

كان (القانون) عام ١٦٥٠ لا يزال متبعاً في كليات (لوفان) و (مونبلييه) . وكانت شهرة صاحبه بالفلسفة في القرون الوسطى بين الاوربيين دون شهرته بالطب بكثير .

وان طريقة (ألبرتس ماجنس) وخلفائه مدينة لابن سينا في كثير من مبادئه ودساتيره .
وان الشيء النافع من تاريخ المنطق فأنج من تعاليمه من حيث علاقتها بطبيعة
الافكار المجردة ووظيفتها . على انه وان كان (بروفيري) هو الذي نبه الشرق والغرب
الى هذه المسئلة ، فان العرب كانوا أول من اقترب من الحقيقة فيها تمام الاقتراب .
أما في الفلسفة فيرى الشهرستاني أن ابن سينا جدير بأن يكون نموذجاً لفلاسفة
الاسلام ، وأن حجة أبي حامد النزالي على الفسفة وأهلها لم يكن المقصود بها على الحقيقة
غير ابن سينا - ومن هذا يمكننا أن نعلم مكانة الشيخ الرئيس بين الفلاسفة المسلمين .
ان مذهب ابن سينا في الفلسفة مأخوذ على الاغلب عن أرسطو ، وممزوج بأراء
المشائين وأصولهم ، وتكاد تكون هذه الفلسفة لاهوتية .

مثال ذلك أنه يقول في تأييد رأيه بضرورة كون العالم حادثاً : ان الموجودات
كلها - ما سوى الله - ممكنة الوجود بالطبع ، وتكون واجبة الوجود بفعل المبدع
الاول . وبشعير آخر ان ممكن الوجود قد يكون واجب الوجود .

وتستغرق نظرية (العلم) جزأين مهمين من تعاليم ابن سينا ، فهو يرى أن للانسان
نفساً عقلية ذات وجهين يتجه أحدهما نحو الجسم ويسهل كالمقل العملي بمساعدة الهبة
الظاهرة العليا . والوجه الآخر معرض لقبول الصور العقلية والحصول عليها . والغرض
من ذلك أن تكون النفس العقلية عالماً معقولاً تصدر عنه صور الكائنات ونظامها
العقلي .

وليس في الانسان الا أنه ذو قابلية صالحة للحصول على العقل الذي يساعده
العقل العامل . وفي استطاعة الانسان أن يؤهل نفسه ويعدّها لذلك التأثير بأن يزيل
الموانع التي تحول دون اتصال العقل بالظرف الصالح لاستبائه وهو البدن .

أما درجات هذا العمل في تحصيل العقل فهي أربعة في احصاء ابن سينا ، وهو
لا يتبع في هذا أرسطو ، بل يأخذ بأقوال المفسرين من اليونان : فالدرجة الاولى
هي درجة (العقل الهولائي) . وتكون بالقوة لا بالفعل ، كحالة الطفل الذي لم يباشر
تعليم الكتابة وفيه الاستعداد لها بالقوة . والدرجة الثانية درجة (العقل بالملكة) .

كحالة الطفل الذي تعلم مبادئ الكتابة وصلى بها سبيل النمو المؤدية الى الامكان الكامل ، وهذا العقل الذي بلغ من التدريب نصف الطريق يفيد الظن ويبحث الامل وان لم يكن بعد قد صار علماً حقيقياً . واذا ما وصلت قوة الكتابة الى حد الكمال فتلك الدرجة هي درجة (العقل العامل) السالك سبيل العلم والبرهان . واذا صارت الكتابة عملاً دائماً للشخص وملئكة باقية يرجع اليها حيناً يريد فهذه حالة (العقل التام) .

ان هذا العمل بمجموعه أشبه بتخرج النور الى الجسم الذي فيه قابلية الاستنارة . ومع ذلك فان التوصل الى العقل العامل — وبالتعبير الديني للاتصال بالله وملائكته — درجات متعددة من حيث القابلية والاستعداد . وقد تكون قوة هذه القابلية والاستعداد على درجة من الشدة في الميل الى التقرب (الحب) بحيث تتجاوز مبلغ الطاقة في ارتقاها الى مرأى الحقيقة بقوة قدسية ، وبهذه الطريقة حاولت الفلسفة أن تفسر النبوة وهي أصل من أصول الاسلام ، على أن تأثير العقل العامل لم يكن مقتصرًا عندم على الانسان فقط ، بل هو المنشأ العام أيضاً لهذا العالم .



اجتهد بن سينا في مواضع كثيرة أن يابس عقائد الدين لباساً عقلياً ، وخصوصاً في مبحث النبوات والخرارق وفي باب القدرة الأزلية .

وهو يبرز أقواله في أزلية النفس بمناقشات وردت بين أقوال افلاطون ، ويبين أن ارسال الرسل نتيجة لقدسات الايمان بالاله ذي السلطان العقلي والهيمنة الادبية ، وما كانت هذه المعجزات الظاهرة الا برهاناً على قدسية الرسالة الالهية . ذلك لأن الانسان في حاجة قبل كل شيء الى أن يكون ذا نظر صحيح في حقيقة الاشياء ، ثم الى قوة قادرة على استخراج الحقائق الخاصة ، وذلك حرصاً على سعادة المجتمع البشري واحتفاظاً ببقائه . ولو كان من الضروري أن توجد قلوب جفون وأهداب ، فمن الضروري كذلك أن يقوم في الناس نبي يعظهم ويبرهن لهم على أنه لا اله الا الله ، ويرشدهم الى شرائع ونظامات ، ويدعوهم لصل الخير ، ويرغبهم بالجزاء في

الدار الآخرة .

الأنعام والوحى أنما يهبطان على البشر لسعادتهم ، والمعجزات هي برهان صاحب الوحي على وحيه ، وكما أن النفس في الحالات العادية تأثرت على أعضاء الجسم فإن لها أيضاً حالات سامية تستطيع معها أن تبلغ منزلة النفس التي ليست هيولانية ، تلك النفس القوية على اختراق العالم النير مقاوم ، وإن اتصاها هذا بالعالم الآخر اتصالاً غير مادي هو من المعجزات التي لا يدركها العقل العادي ، وبذلك يصبح كثير من الأشياء الغامضة مرئياً لصاحب تلك النفس ، حتى كأن هناك شعاعاً من نور ينصب على المجهولات وهي في حالك الظلام فيكشف له حقيقتها ، وقد ينصب تصويره نحو تلك المكاشفات فتظهر لروح الدنيا في شكل الصور والأصوات - وذلك هو الجمال الملاكي الذي يدركه المشاهد ، والكلام المطرب الذي ينقله الصوت السماوي إلى سمعه .

على هذه السكينة أراد ابن سينا - كما أراد أسلافه الفلاسفة - أن يوفق بين أنواع الفلسفة العقلية وبين معتقداته الدينية . ولكن حججه تسقط بسقوط المبادئ التي كان يبني عليها ، ويظهر سقوطها للباحث بجملة من هجمات أبي حامد الغزالي على مقاصد نظرياته ونتائجها .

مصنفاته :

القانون (في الطب) : أربع عشرة مجلدة ، صنف بمضه بجرجان وبأري ونمه بهمدان .

الحواشي على القانون .

الأدوية العقلية : مجلدة ، صنفه بهمدان وكتب به إلى الشريف السعيد أبي الحسين علي بن الحسين الحسيني .

القولنج : مجلدة ، صنفه وهو محبوس بقلمة (فردجان) ولا يوجد تاماً :

تعاليق مسائل حنين (في الطب) .

قوانين ومعالجات طبية .

مسائل عدة طيبة .

مقالة في تعرض رسالة الطيب .

مختصر في النبض (بالفارسية) .

السكنجيين .

الهنديا .

التدارك لأنواع خطأ التدوير : سبع مقالات ، صنفه لأبي الحسن أحمد بن

محمد السهلي .

الموجز : مجلدة .

الموجز الصغير (في المنطق) : وهو الذي في أول النجاة .

المختصر الاوسط : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .

الموجز الكبير .

التصيدة المزدوجة (في المنطق) : نظمتها للرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي

في (كركانج) ، وهي التي أثبتناها بعد هذه الترجمة .

رسالة في أن علم زيد غير علم عمرو .

المنطق بالشر .

الإشارة إلى علم المنطق : مقالة .

مفاتيح الخزان (في المنطق) .

تعقب المواضع الجدلية : مقالة .

غرض (قاطيفورياس) .

مختصر أوقليدس : يظن ابن أبي أصيمة أن هذا الكتاب هو المضموم إلى

(النجاة) .

الارتماطيق : مقالة .

مختصر في أن الراوية التي من المحيط والماس لا كنية لها .

الراوية : رسالة صنفها في جرجان لأبي سهل المسيحي .

- بيان ذوات الجهة : مجلدة .
مكوس ذوات الجهة : مقالة .
الحدود .
حد الجسم : مقالة .
اللانهاية : مقالة .
النهاية واللانهاية .
رسالة في أن أبعاد الجسم غير ذاتية .
الارصاد الكلية : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .
الآلة الرصدية .
كيفية الرصد ومطابقته مع العلم الطبيعي : مقالة .
مقالة في آلة رصدية : صنفها في اصفهان عند رصده لملاء الدولة .
الاجرام السماوية : مقالة .
قيام الارض في وسط السماء : صنفه لأبي الحسين احمد بن محمد السهيلي .
الممالك وبقاع الارض : مقالة .
هيئة الارض من السماء وكونها في الوسط : مقالة .
خواص خط الاستواء : مقالة .
للدخول الى صناعة الموسيقى : غير الموضوع في النجاة .
ابطال أحكام النجوم : مقالة .
تأويل الرؤيا .
رسالة الطير : مرموزة .
الشبكة والطير .
الكبياء : رسالة الى الشيخ أبي الحسين سهل بن محمد السهيلي .
فصول في النفس وطبيعات .
المبدأ والمعاد (في النفس) : مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .

- مقالة في النفس : تعرف بالفصول ، ولعلها الرسالة السابقة .
شرح كتاب النفس لأرسطو : يقال أنه من (الانصاف) .
مناظرات في النفس : جرت له مع أبي علي النيسابوري .
الحزن وأسبابه .
المشق : رسالة ألها لأبي عبد الله الفقيه .
القوى الانسانية وأدراكاتها .
القوى الطبيعية : رسالة الى أبي سعيد التيمامي .
الأخلاق : مقالة .
البر والاثم (في الاخلاق) : مجلدتان ، صنفه للفقيه أبي بكر البرقي ولم يوجد الا عنده .
عشر قصائد وأشعار : في الزهد وغيره ، يصف بها أحواله .
القصائد في المظنة .
خطب وتمجيدات وأسماح .
رسالة الى أبي سعيد بن أبي الخير الصوفي في الزهد .
عهد : عاهد الله به نفسه .
تدبير الجند والممالك والعساكر وأرزاقهم وخراج الممالك .
المجموع : مجلدة ، صنفه وهو في الحادية وعشرين من عمره لأبي الحسن المروزي
من غير الرياضيات ، ويسمى الحكمة العروضية .
الانصاف : شرح فيه كتب أرسطو ، وانصف فيه بين المشرقين والمغربين
ضاع في نهب السلطان مسعود ، وكان في عشرين مجلدة .
الشفاء : ثمان عشرة مجلدة ، جمع جميع العلوم الاربعة فيه ، وصنف طبيعياته
والهياته في عشرين يوما في همدان .
الخواصق : شرح الشفاء .
النجاة : ثلاث مجلدات ، صنفه في طريق سابورخواست ، وهو في خدمة علاء
الدولة .

- الاشارات : مجلدة .
- الحاصل والمحصل : صنفه يبلده في أول عمره لثقيه أبي بكر البرقي في قريب من
عشرين مجلدة ، ولم يوجد الا نسخة الأصل .
- هيون الحكمة : يجمع العلوم الثلاثة .
- أقسام الحكمة .
- قاسم الحكمة والعلوم : مقالة .
- الهداية (في الحكمة) : مجلدة ، صنفه وهو محبوبس في قلعة (فردجان) لأخيه علي .
- الحكمة المشرقية : لا يوجد تاما .
- بعض الحكمة المشرقية : مجلدة .
- العلائي : فارسي في مجلدة ، صنفه في أصفهان لملاء الدولة بن كا كويه .
- المعاد : مجلدة ، صنفه في الري للملك مجمل الدولة .
- القضاء والقدر : صنفه في طريق أصفهان عند خلامه وهر به اليها .
- المباحث : مجلدة .
- حي بن يقظان : رمزاً عن العقل الفعّال ، صنفه وهو محبوبس في قلعة (فردجان) .
- الجوهر والمرض .
- رسالة في أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد جوهرًا وعرضًا .
- الاشارات والتنبيهات : هو آخر ما صنف في الحكمة وأجوده وكان يضمن به .
- ما يوصل الى علم الحق .
- دانش ما به (أصل العلم) : فارسي .
- الخطب التوحيدية : في الالهيات .
- تحصيل السعادة : مقالة تعرف : (الحجج النور) .
- تعاليق : علقها عنه تلميذه أبو منصور بن زبلا .
- الرسالة الاضحوية : في المعاد ، صنفها للأمير أبي بكر محمد بن عبيد .
- الحكمة العرشية : كلام مرتفع في الالهيات .

جواب عدة مسائل .

فصول الهية : في اثبات الأول .

مسائل جرت بينه وبين بعض الفضلاء في فنون العلم .

تعليقات استفادها أبو الفرج الطيب الهدائي في مجلسه وجوابات له .

أجوبة سؤالات سأله عنها أبو الحسن العامري : أربع عشرة مسألة .

عشرون مسألة : سأله عنها بعض أهل العصر .

جواب مسائل كثيرة .

جواب ست عشرة مسألة لأبي الریحان البيروني .

عشر مسائل : أجاب عنها أبا الریحان البيروني .

المباحثات : سؤال تلميذه أبي الحسن بهمنيار بن المرزبان وجوابه له .

مقالة إلى أبي عبد الله الحسين بن سهل بن محمد السميلي في أمر مشوب .

رسالة إلى علماء بغداد يسألهم فيها الانصاف بينه وبين رجل همداني يدهي

الحكمة .

رسالة إلى صديق يسأله الانصاف بينه وبين الهدائي الذي يدهي الحكمة .

الرد على مقالة الشيخ أبي الفرج بن الطيب .

التناكير : مسائل .

جواب يتضمن الاعتذار فيما نسب إليه من الخطب .

رسائل بالفارسية والعربية ومخاطبات ومكاتبات ومزيات .

رسائل اخوانية وسلطانية .

خطب الكلام .

شعره :

أثرت عن الشيخ جملة صالحة من الشعر تازجه الحكمة ، وتتخلل الفاظه القصة

أزاهير الحيال المنير . وأبعد شعره مقصداً وأكثره انتشاراً على ألسنة قراء العربية

هذه القصيدة الآتية في :

النفس

هبطت اليك من المحل الأرفع
ورقاء (١) ذات تمرز وتمنع ،
محبوبة عن كل مقلة عارف ،
وهي التي سفرت ولم تبرقع .
وصلت على كره البك ، وربما
كرهت فراقك ، وهي ذات تنجع .
أنت وما أنت ، فلما واصلت
أنت مجاورة الخراب البقع .
وأظنها نيت عهدا بالحي
ومنازلا بفراقها لم تنع -
حتى إذا اتصلت بها هبوطها
في (٢) ميم مركزها بذات الأجرع -
علقت بها ثقل الثقيل ، فأصبحت
- بين المعالم والطول الخضع -
تبكي إذا ذكرت دياراً بالحي
بمدامع تهي ولما قطع .
ونظل ساجدة على القدم التي
درست بتكرار الرياح الأربع ،
أذعاقها الشرك الكفيف ، وصدها
نقص عن الأوج النسيج المربع -
حتى إذا قرب المسير إلى الحي ،

(١) الخامة . (٢) نسقة : من .

ودنا الرحيل الى الفضاء الاوسع —
سجعت ، وقد كشف النطاء ، فأبصرت
ما ليس يدرك بالعيون المجمع ،
وغدت مفارقة لكل مخلف
عنها ، حليف الترب غير مشيع ،
وبدت تنرد فوق ذروة شاهق ،
والدم برفع كل من لم يرفع ؛
فلأي شيء أهبطت من شامخ
سام الى قعر الحضيض الأوسع ؛
ان كان أرسلها إلا له سلطنة
طويت عن الفطن الكليب الأروع
فيومها — ان كان ضربة لازب —
تكون سامية بما لم نسمع ،
ونود عالمة بكل حجة
في العالمين ، فخرقا لم يرفع ،
وهي التي قطع الزمان طريقها
حتى لقد غربت بغير المطلع ؛
فكانها برق نائق بالحي ،
ثم انطوى ، فكانه لم يلمع .

وقال في :

الشيب والحكمة والزهد

أما أصبحت عن ليل التعالي ،
وقد أصبحت من ليل الشباب ؟

تنفس في عذارك صبح شيب
وعمس ليله ، فكم التصابي ؟
شبابك كلن شيطاناً مريداً ،
فرجم من مشيك بالشهاب .
وأشهب من بزاة النهر خوى
على فودي ، قلماً بالتراب (١) .

عفا رسم الشباب ورسم دار
لحم ، عهدي بها مفتى رباب ،
فذاك ايض من قطرات دمعي ،
وذاك اخضر من قطر السحاب ،
فذا ينمي اليك النفس نيباً ،
وذلك نشور الروابي ،
كذا دنياك تراب لانصداع
منالطة ، وتبني للخراب ...

ويعلق مشنر النفس عنها
بأشراك تموق عن اضطراب ،
فلولاها لمجبت أنسلاخي
عن الدنيا ، وان كانت اهابي ،
عرفت عقوقها فسلوت عنها ،
فلما عنيتها أغريتها بي ...

(١) بزاة: جمع لازي وهو حمار مرفوعه خوى: مال . الفود: ناحية الرأس . ألماً: ذهب بالشيء .
طائر غراب الرجل أي شاب .
يقول: ن بازيا أشهب من بزاة النهر مال على ناحية رأسي ودعب بسواد شمري .

بليت بهالم بعلو أذاء
- سوى صبري - ويسفل عن عتاي .

وسيل الصواب خلاط قوم ،
وكم كان الصواب سوى الصواب ؛
أخالطهم ، ونفسي في مكان
من العلياء عنهم في حجاب ،
ولست بمن يطلعني خلاط
متى اغبرت أناث عن تراب .
إذا ملحت الابصار نالت
خيالا ، واشتأزت عن باب .

وقالني :

فلسفة العمر

ياربع فكرك الأحداث والقدم ،
فصار حينك كالآثار تنهم .
كأنما رسك السر الذي لهم
عندي ، ونأيك صبري المدارس الهدم ،
كأنما منعة الأثني باقية
بين الرياض قطا جونية جنم (١) ،
أوحسرة بقيت في القلب مظلمة
عن حاجة ما قضوها اذم أم .

(١) يقول : أني انظر بدمهم الى رسم وجههم بيد أن نأوا عنه ، فأجد آثار القدر بين الرياض
كأنها عليه القطا السود متلبدة بالأرض .

ألا بكاه سحاب دمه هم ،
بالرعد حردفر ، بالبرق ميتسم ؟
لم لم تمجدها سحاب جودها ديم
من الدموع الهوائي كلين دم ؟
ليت الطلول أجابت من به أبدا
في حبيهم صحة ، في حبيهم مقام ،
أوعلا بلسان الحال ناطقة :
قد تفهم الحال مالا تفهم الكلام ،
أما ترى شيتني تنيك ناطقة
بأن حدي الذي استدلقته تلم ؟
الشيب بوعد ، والآمال واعدة ،
والمرء بفر ، والأيام تنصرم .
مالي أرى حكم الأفعال ساقطة ،
وأسمع الدهر قولاً كاه حكم ؟
مالي أرى الفضل فضلا يستهان به ،
قد أكرم القمص لما استنقص الكرم ؟
جولت في هذه الدنيا وزخرفها
عيني ، فأنفيت دارا ما بها أرم :
كجيفة دودت ، قالدود منشؤه
فيها ، ومنها له الأرزاء والطعم !
سيان عندي ن بوا وان فجروا ،
فليس يجري على أمثالهم قلم .
لا تحسدنهم ان جد جدهم ،
فلجد يجدي ، ولكن ماله عصم .

ليسو وان نعموا عيشا سوى نعم ،
 وربما نعمت في عيشها النعم ،
 الواجدون غنى ، العادمون همي ،
 ليس الذي وجدوا مثل الذي عدوا .
 خلقت فيهم ، وأيضا قد خلطت بهم
 كرها ، فليس غنى عنهم ولا لهم .
 أمكنت بينهم كالثيث في أجهم :
 رأيت لبنا له من جنسه أجهم !
 اني وان بان غني من بليت ،
 في جنبه كره ، في أذنه صم .
 محب من بني الدنيا يميزني :
 أقل مالي ليس الجبل والعظم .
 بأي مائة ينقاس بي أحد ؟
 بأي مكرمة تحكيني الام ؟
 أمثل عنجبة شوكة (١) يلحق بي ،
 أم مثل شغبر حش عرضه زيم (٢) ؟
 فلما عبوز ، ولكن بعد ما قدمت ،
 وذاك جود صاع الملك منهم .
 اني وان كانت الاقلام تخدمني
 كذلك بخدم كفي الصارم الخدم ،
 قد أشهد الروح من تاحا قأ كشفه ،
 اذا تا كر من تياره اليهم ،

(١) العنجبة : الجباء والكبر . شوكة : خشة اللس .

(٢) الشغبر : ابن آوى . الحش مجتمعت النحل . زيم : متفرق .

الضرب محتمم والطمع منتظم
والنعم مرتكم والبأس منظم ،
والحق يافوخه من تقهم قتر ،
والأفك فسطاطه من سفكم قم ،
والبيض والسمر حمر تحت عنبره ،
والموت يحكم والابطال تختصم ،
وأعدل القسم في حربي وحربهم ؛
منهم لنا غم ، منا لهم غرم .
أما البلاغة فاسألني الخير بها ،
أنا اللسان قديماً والزمان قم ،
لا يعلم العلم غيري معلما علما
لا اله ، أنا ذاك المعلم العلم ،
كانت قناة علوم الحق عاملة
حني جلاها بشرحي البند والعلم ،
نبه ارواحهم بالرعب قدفه
فيهم وأجسادهم بالقضب تثمم ،
ماتت أمة ذا الدهر القناح على
عزائي ، وأسفت بي لما الهيم ،
لوشئت كلن الذي لوشئت بحت به ؛
ما الخوف أسكت ، بل ان تنزّم الحشم ،
ولو وجدت طلاع الشمس متسما
لحط رجل عزيمي به كنت أهترم ،
ولو بكت عزماني دونها الحشم
ولم يم سيلي نحوها السم

وكانت البيض ظلفا للعمود له
وقد تباعل عرض الخيل والحكم .
وخلن أن ليس تمجيل سوى شعر
وأن للخيل في ميلادها اللجم .
وغشيت منفعات الأرض معدة :
فالأسد تنفر عن مرعى به فم
لكنها بقمة حف الشتاء بها :
فكل صاع إليها صاغر سدم ...

وقال في :

طريق الحياة

هو الشيب لا بد من أول خطه
فقرضه واخضبه أو غطه .
أأقلقتك الطل من وبله ؟
جزعت من البحر في شطه .
وكم منك سر ك غصن الشباب
وريقا ، فلا بد من خطه :
فلا تجزعن الطريق سلكت
كم اتبت غيرك في وسطه !
ولا تبحثن فما أن ينال
من الرزق كل سوى قسطه ،
وكم حاجة بذلت نفسها
فتوتها الحرف من فرطه ...
إذا أخصب المير من عقله

نشأ في الزمان على قحطه ،
 ومن عاجل الخزم في عزمه
 فإن الندامة من شرطه .
 وكم ملق دونها غيلة ،
 كما يهرط الشعر من مشطه .
 إذا ما أحال أخو زلة
 على المفرد فاعجل على بسطه ،
 وما يتعب النفس بميزه
 فلا تمجلن إلى خلطه .
 ووقر أخا الشيب والـخ الشباب
 إذا ما تصف في خبطه)
 ولا تسخ في المنزل ، واقصد فكم
 كتبت قديما على خطه :
 وكم عائد التصح ذو شية
 عناد القناد لدى خرطه . . .
 تراه سريما إلى مطمح
 كما أنشط البكر من نشطه .
 وكم رام ذو ملل حاشم
 لينصب حلي قلم أعطه .
 وذو حسد أسقطه لقي ،
 فما يأنف الدهر من لقطه ،
 يحاول حلي عن رتبتي ،
 قد ارتفع النجم عن حطه ،
 يظل على دهره ساخطا ،
 وكم يضحك الدهر من مسخطه . . .

وقال في :

الحب والحياة والكرم

فما نجزي معا هدم قليلا ،
نحيث بدمعنا الربع الهبلا :
نخونه العفاة كما نراه ،
فأمرى لارسوم ولا طلولا ،
لقد عشنا بهازمنا قصيرا
فما سي بهدم زمنا طويلا ،
ومن يستثبت الدنيا بحال
يرم من مستحيل مستحيلا ،
إذا ما استعرض الدنيا اعتبارا
تضحى الجرحى عنها مستحيلا .

خليلي ، بلغ المذال أني
هجرت تجلي هجرا جميلا ،
وأنى من أناس ما أحلا
على عزم فأعقبنا نزولا :
ما آقينا وأيدينا إذا ما
هين رأيتنا نصي المذولا ،
وقضت دموع عيني دون سعدى
على الاطلال ما وجدت ميلا ،
على جفتي لسعدى فرض دمع
أقمت له به قلبي كنبلا ،

عقدت لها الوفاء ، وان عقدي
هو العقد الذي لن يتحولا ،
وكم أخت لها خطبت قوادي
فما وجدت الى عذري سبيلا .



أعاذل ، لست في شيء ، فأسهب
مدى الملوين ، أو أقصر قليلا ،
فلم تر مثل ما قايي الوفا ،
ولم تر مثل ما أذني ملولا ،
وعذل الشيب أولي لي لو اني
أطقت ، وان جهلت له قبولا ؟
أجل ، قد كررت هذي الليالي
على ليلي زمانا لن يزولا .
أتذكر ذرة لما عطيني
تزين كزينة الأثر النصولا ؟
يسيرني ذبولي أو نهولي ،
كسيت الذبل والجسد النحولا ،
كما أن الحفيش أبا وجيم
يسيرني بأن لست البخولا ،
يقول : « مبذر » لينض مني ،
بعد علو ذي كرم سفولا ،
متى وسعت لقصدي الارض ، حتى
أبرز أو أنيل به جزيلا ؟
يقول به أنخرق الكف جدا ،

وكم خرق رقعت به منيلا .
 فجل خلل الاصابع منك واجهد
 عسى أن لا تلوف ولا تنولا .
 ففحش ان مالك فوق مالي ،
 ففانس ماتصان بما أذيلنا ،
 ففكلك غباء ما أفناه بذلي
 ففياع يبعض ما تمحوي كيلا .
 ففمذكرك الأجابة وقع كيدي ،
 ففلست بذاك مذمورا مهولا ،
 ففقطعت عن اعتقادي فبك سوا ،
 ففطلب بقسا ولا تفرق قبيلا .
 ففما أن أركك بغير قصدي :
 ففقدما روع الفيل الأفيلا .

وقال في :

النفس والحكمة

هذب النفس بالعلوم لترقى ،
 وذرا الكل فعي لكل بيت :
 إنما النفس كالزجاجة والعلم
 سراج وحكمة الله زيت ،
 فاذا أشرقت فانك حي ،
 واذا أظلمت فانك ميت .

وقال في هذا المعنى :

خير النفوس المارقات ذواتها

وحقيق كميات ما هيأتها
وبما الذي حلت وم تكونت
أعضاء بنيتها على هيأتها :
نفس النبات ونفس حس ركبها ،
هلا كذاك سمانه كسبانها ؟

يا للرجال لمظلم رزء لم تزل
منه النفوس تحب في ظلماتها ...
وشكى اليه الوزير أبوطالب العلوي آثار بئر بدا على جبهته ، ونظم شكواه شعرا
وأنفذه اليه وهو :

صنعة الشيخ مولانا وصاحبه
وغرس أنعامه بل نشأ نفعه -
يشكو اليه أجام الله عذته
آثار بئر تبدي فوق جبهته .
فأمن عليه بحس الماء مفتيا
شكر النبي ﷺ مع شكر عترته .

فأجاب الشيخ الرئيس عن أبياته ، ووصف في جوابه ما كان به برؤه من
ذلك - قال :

الله يشفي وينقي ما يجبهته
من الاذى ، ويما فيه برحته .
أما العلاج فاسهل يقدمه ،
ختمت آخر أياتي بنسخته .
وليرسل الملق المصاص يرشف من
دم القذال ويشفي عن حجاته .

واللحم يهجره إلا الخفيف ، ولا
يدني إليه شراباً من مدامته .
والوجه يطلبه ماء الورد ، معتصراً
فيه الخلاف مدافاً وقت هجمته .
ولا يضيق منه الزر مخفقاً
ولا يصيحن أيضاً عند سخطه .
هذا العلاج ومن يعدل به سيبرى
آثار خير ويكنى أمره .

وقال في حساده :

عجباً قوم يحسدون فضائلي
ما بين هيابي الى علم اليك :
عنوا على فضلي رذموا حكمي
واستوحشوا من قصصهم وكلامي .
أني وكيدهم وما عنوا به
كالطود يحقر نطحة الأوعال .
وإذا الفتى عرف الرشاد لنفسه
هانت عليه ملامة الجبال .

وقال في ذلك :

أكاد أجن فيما قد أجن ،
فلم ير ما أرى أنس وجن :
رميت من الخطوب بصيات
توافد لا يقوم بها عجن .
وجاروني أناس لو أريدوا
على منفعت ما أكلوه ضنوا ،

فإن عنت مسائل مشكلات
أجال سهامهم حدى وظن ،
وإن عرضت خطوط معضلات
نواروا واستكانوا واستكنوا !

وقال في شكوى الزمان :

أشكر إلى الله الزمان ، فصرفه
أبلى جديد قواي وهو جديد :
محن إلى توجهت ، فكأني
قد صرت مغاطيس وهي حديد !

ومن قوله في الخربات :

صبا في الكأس حرقاً
غلبت ضوء السراج !
ظننا في الكأس نلوا
فطناها بالمزاج .

ومنه :

نزل اللاهوت في تاسوتها
كنزل الشمس في أبراج يوح ،
قال فيها بعض من هام بها ،
مثل ما قال النصارى في المسيح :
هي والكأس وما مزجها
كتاب متحد وابن وروح .

ومنه :

أساجية الجفون ، أكل خود
سجايها استمرن من الرقيق !

هي الصبياء مخبرها عدو،
وان كانت تناغي عن صديق.

ومنه :

شربنا على الصوت القديم قديمة :
لكل قديم أول ، هي أول .
ولو لم تكن في حيز قلت : انها
هي العلة الاولى التي لا تملأ ا

ومنه :

قم فاسقنيا قهوة كدم الطلا
ياصاح ، بالقدح الملا بين الملا ،
خرا قفل لها النصارى سجدا
ولها بو عمران اخلصت الولا ،
لوانها يوما وقد ولت بهم
قالت : ألسن بربكم ؟ قالوا : بلى !

وصيته :

من كلام الشيخ الرئيس وصية أوصى بها صديقه أبا سعيد بن أبي الخير الصوفي
قال :

ليكن الله تعالى أول فكره وآخره ، وباطن كل اعتبار وظاهره . ولنكن عين
نفسه مكحولة بالنظر إليه ، وقدمها موقوفة على المثل بين يديه . مسافرا بمقله في
الملوكوت الأعلى ، وفيه من آيات ربه الكبرى . واذا انحط الى قراره ، فليزده الله
تعالى في آثاره ، فانه باطن ظاهر تجلى لكل شيء بكل شيء :
ففي كل شيء له آية
تدل على انه واحد .

فاذا صارت هذه الحال له ملكة انطبع فيها نقش الملوكوت ، وتجلي له قدس

اللاهوت ، فألف الأنس الأعلى ، وذاق اللذة القصوى ، وأخذ عن نفسه من هوبها أولى ، وفاضت عليه السكينة ، وحقت له الطمأنينة . وتطلع على العالم الأدنى اطلاع راحم لأهله ، مستوهم لحيله ، مستخف لقله ، مستحسن به لعقله ، مستضل لطرقه . وتذكر نفسه وهي بها لهجة ، ويهيجتها بهجة . فمعجب منها ومنهم تعجبهم منه وقد ودعها ، وكان معها ، كأنه ليس معها .

وليعلم أن أفضل الحركات الصلاة ، وأمثل السكنات الصيام ، وأنفع البر الصدقة وأزكى السر الأحمال ، وأبطل السمي المراءة .

ولن نخلص النفس عن الدرن ما التفتت الى قيل وقال ، ومناقشة وجدال ، وانفعلت بحال من الأحوال .

وخير العمل ما صدر عن خالص نية ، وخير النية ما ينفرج عن جناب علم . والحكمة أم الفضائل ، ومعرفة الله أول الأوائل ، اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه .

ثم يقبل على هذه النفس المزينة بكاملها الداني ، فيحرسها عن التلطيح بما يشينها من الهيئات الاتقيادية ، للنفوس المادية ، التي اذا بقيت في النفس المزينة - كان حالها عند الانفصال ، كحالها عند الاتصال ، اذ جوهرها غير مشاوب ولا مختلط ، وانما يدسها هيئة الاتقياد لتلك الصواحب ، بل تنبذها هيئات الاستيلاء والسياسة والاستعلاء والراة . وكذلك يهجر الكذب قولاً ونحلاً ، حتى تحدث للنفس هيئة صدوقة ، فتصدق الأحلام والرؤيا .

وأما اللذات فيستعملها على اصلاح الطبيعة ، واجناء الشخص أو النوع أو السياسة . أما المشروب فأن يهجر شره تلياً ، بل نشفاً وتداوياً . ويمشركل فريق ببادئه ورسنه . ويسمح بالمقدور والتقدير من المال ، ويركب لمساعدة الناس كثيراً مما هو خلاف طبعه .

ثم لا يقصر في الأوضاع الشرعية ، ويعظم العنى الالهية ، والمواظبة على التبعات البدنية ، ويكون دوام عمره - اذا خلا وخلص من المعشرين - نظيره الزينة في

النفس والفكرة في الملك الأول وملكه ، وكيس النفس عن عيار الناس من حيث لا يقف عليه الناس .

عاهد الله أنه يسير بهذه السيرة ، ويدين بهذه الديانة . والله ولي الذين آمنوا . وهو حسبنا ونم الوكيل .



القصيدة المزروجة

في المنطق

نظم : الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا

باسم

الرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في (كركانج)

وليحفظها

(علي²) أخو الشيخ الرئيس ناظمها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لعبده
والحمد لله كما يستوجب
والحمد لله الذي برهانه
والحمد لله بقدر الله
والحمد لله الذي من ينكره
ثم على نبينا الأمين
أشرف من يبعث في القيامة
محمد صلاة رب العالم

نيل السناء لاله في حده
بغزه المالي الذي لا يغلب
أن ليس شان ليس فيه شانه
لا قدر وسع العبد ذي التناهي
فانما ينكر من يصوره
شارع خير ملة ودين
أفضل من أرسل للأمامه
وآله القم الكرام الانجم



والحمد للأله رب العقل
تهيات لأن تكون عالما
أشرف من ذي العالم المحسوس
فيه الكمال بل هو الكمال
مرتب فيه وجود الكل
فكل ما تحسه وتعلقه
ليس على وجوده الخسيس

والنفس حتى خرحت بالفعل
مصوراً من كل شيء محكماً
مبداً من طينة وسوس
جواهره البهاء والجمال
والعلم بالله مفيض العدل
فيه له من الوجود أفضله
أعني وجود الشيء في المحسوس

هذا إذا أبدى التوفيقُ ولم يخالف أخذها الطريقُ
واجتهدت للحق حتى تمقلا ورغبت في الخير حتى تمعلا
فأن طفت ونسيت مولاهما عاقبها ونفسها أنساها



وفطرة الإنسان غير كافية في أن ينال الحق كالملاية
مالم يؤيد بحصول آله وافية الفكر عن الضلالة
فيها يبان الحق كيف يطلب وأنه لأي شيء يصعب
وما الذي ينلظ الأنسان متى أراد الحق والبيان
وكم وجوه درك الصواب وكل مطلب من باب
وما الذي يُعرف بالبرهان فيوقع التصديق بالأيقان
وما الذي يوقع ظناً عاملاً منالطيا كل أو مجادلاً
وما الذي يقنع في ما يوجب ويصم النفس عاه يكذب
وما الذي يؤثر التخيلة لا العقدة والتصديق مما قبلا
وكيف حدث كل ما يحدث وما الذي في حده يعد



وهذه الآلة (علم المنطق) منه الى جل العلوم يرتقي
ميراث (ذي القرنين) لما سأل وزيره العالم حتى يعمل (١)
لمن يريد النظر الميزانا يأمن فيه زينه أمانا
فعمل الحكيم ما قد سأله لسكن ما بينه وفصلة

(١) يريد (الأسكندر المكدوني) بن (قليس) ووزيره (أرسطو) .

ليس الى تحصيله سبيلٌ مالم تهتم قبله أصولٌ
 قد سأل (الشيخ الرئيس سهل) ذلك الذي له ايام عندي
 ذلك الذي تم لديه الفضل فوق الذي يوقع تحت الحذر
 حتى يكون ثابتاً في الذكر وصية الوالد عند المهجر
 وان اريه في الصواب طريقة حتى اذا بلغت سن اللب
 وصرت للخير الكثير أهلاً نعتها أفضل كل نعمة
 أدركه من المنون الأجل والجسم منه مودع في رسمه
 ماذا يكون بعدها مقامة ينظر في البرزخ للقيامة
 فادع له والتمس الأخوانا أن يذكروه في الدعا أحيانا

﴿ ابتداء المنطق ﴾

﴿ في الالفاظ المفردة ﴾

اللفظ إما مفرد في المبنى وهو الذي قيل بلا تأليف
 أو الذي ترفه بالقول وهو الذي في ضمنه تأليف
 وكل لفظ مفرد فأمّا ليس لجزء منه جزؤ المعنى
 كقولنا زيد أو الظريف للجزء منه دل جزء الكل
 كقولنا زيد هو الظريف يعلم معناه الكثير مما

كقولنا الجسم فإن الجسم
وهو الذي يعرف بالكلي
فهو الذي يقع بالمعنى الأحد
كقولنا محمد أو حفص
وكل كلي فأما انت رفع
كالجسم للانسان والنبات
أو الذي لو لم يكن معلوما
كالضحك للانسان والبياض
لكن لما ذكرته أقساما
يشمل معناه كثيراً جما
أما الذي يعرف بالجزئي
على فريد واحد من العدد
وهو الذي له يقال الشخص
وجود ما قيل عليه يمنع
فهو الذي له يقال الذاتي
للشيء لم يجعل له معلوما
تلك التي تعرف بالأعراض
حتى يتم خمسة غاما

﴿ في الألفاظ الخمسة ﴾

ان من الذاتي ماعناه
أي ما الذي تكامل الموصوف به
أما الذي وقوعه أعم
فانه أعم من ذي النفس
أو ما يكون دونه في الجمع
كالجسم ذي النفس فاما يتم
والنوع نوع جنسه بالطبع
ومنه ما هو في جواب الأي
يعرف بالفصل كقولي ناطق
والعرضي منها قيمان
يكون حقاً في جواب ما هو
حتى يكون هو هو بسببه
كما يقال جوهر أو جسم
وهو الذي تعرفه بالجنس
وهو الذي تعرفه بالنوع
دون الذي كان يتم الجسم
والجنس أيضاً هو جنس النوع
كقولنا الانسان أي حي
لنوعنا وللحمار ناهق
كالضحك والبياض للانسان

فالضحك للانسان ليست خاصة
ثم البياض لسواه يعرض
فكل ما أشبهه يسعى
وكل لفظ مفرد يدل
أو خاصة أو عرض أو جنس
لغيره منه ويدعى خاصة
فالثلج والققنس أيضاً ايضاً
بالعرض العام فحقاً عما
على كثير فهو اما فصل
أوهو نوع فهي هذي الجنس

في المقولات العشر

وكل نعت فهو اما جوهر
وليس بالموجود في الموضوع
بل مثل انسان ومثل الشجرة
أو مثل قولي الطول وهو الحاي
وبعد الكيف كقولي حر
وكل من شابه أو تشابها
ثم المضاف وهو بالقياس
فانه رأس شيء فان
لا يعقل العبد ولا مولى له
والأين أيضاً أحد المعاني
كقولنا في البيت أو في الخان
كنسبة الشيء الى المكان
وبعد متى من المعاني
كقولنا في الند أو في الآن
أو راكم أو ساجد أو قائم
بالانحراف أو على السواء

الى جهات أو الى أما كنا
وبعد الفعل كقولي قطعاً
وبعد الملك كقولي ذاغنا
والانفعال مثل قولي اقطعاً
فهذه هي النعوت العشرة
والحمد لله على ما يسره

﴿ في القضايا ﴾

والقول اما قابل للصدق
فأنه صدق أو الأنسان
ومنه ما ليس لذلك قابلاً
فأنه لا صادق ولا كاذب
وأما الأول فيه النظر
أو جازم وذلك اما الأيسر
كقولنا الانسان حي ناطق
وهو الذي يعرف بالحلية
أو الذي لأجل شرط يشترط
كقولنا ان كانت الكواكب
أو قولنا اما النفوس باقية
فبالرباط صار قولاً واحداً
وأول القسمين يدعى المتصل
فقسمه الأول في المثال
وكل حمل له جزآن
محموله ككل جسم جوهر

والكذب كالانسان هو ذونطق
طير فهذا ككذب بهتان
كقولنا ياليت لي فضائلاً
وليس للبرهان في هذا سبب
ذلك اسمه قضية أو خبر
وهو الذي ما فيه شرط يشترط
فأنه بغير شرط صادق
أيسر ما توهمه القضية
يصير قولاً واحداً لما ارتبط
طالمة قمر ص شمس غارب
أو عند ما تبلى الجسوم باليه
قولان قد توحدت فصاعداً
وذلك الثاني يسمى المنفصل
مقدم وما يليه تال
أوله موضوعه والثاني
فالجسم موضوع وأما الآخر

فأنه المحمول إما واجبا
كقولنا الأبي ليس كاتباً
ليس سوى هذين قول حملي
كالجسم والجوهر والآنسان
كقولنا زيد وكل حملي
فأنه يعرف بالشخصية
فإن يك الموضوع لفظاً كلي
في كله أو بعضه قد حملا
كقولنا الانسان يمشي أو يكن
سمي بالمحصور مثل قول
فنه ما يجابه بالعكس
ومنه ما يجابه بالبعض
ومنه ما تسلبه عن بعض
ومنه ما يسلب بالكلية
وكل محصور من الكلام
وذلك اللفظ الذي المحصور
فكل ما عدته ثمان
من جملة المهمل ثم الباقية
والحكم اما واجب مؤبد
أو ممكن ليس يدوم أبداً

مثل الذي قلت وأما سألنا
أو قولنا النبي ليس كاذباً
وكل موضوع فأما كلي
أو هو جزئي من الأعيان
موضوعه شخص وليس كلي
كقولنا زيد من البرية
ولم يكن بين قدر الحمل
فأنهم سموه قولاً مهمل
أين ما في المهملات لم يكن
كل امرء فأنه ذو عقل
كقولنا كل امرء ذو عقل
كقول بعض الناس عدل مرضي
كليس بعض الناس بالمبيض
كقولنا ليس امرؤ بمحيث
يحصر في أربعة أقسام
به يُقال الحصر فهو السور
اثنتان شخصيان ثم اثنتان
محصورة فهذه ثمانية
كما تقول كل زوج عدد
كما تقول ان زيدا قدما

أو مستحيلٌ دائمٌ البطلان كقولك الإنسان غير فان

﴿في النقيض﴾

إن يتفق قولان في الأجزاء في اللفظ والمعنى على السواء
واتفقا في الجزء والزمان والفعل والقوة والأمكان
وفي الإضافات وهذا واجب وذلك الآخر قول سالب
وذاك جزئي وهذا كلي فهو النقيض في جميع القول

﴿في العكس﴾

إن نكس الموضوع والمحمول في القول وهو مثل ما تقول
كل امرئ انس وكل انس فكل ما يصدق مهما نكسا
فإن سلب الكل مثل نفسه والموجب الجزئي والكلي
وسالب البعض بغير عكس ولا تقول ليس كل انس
بجوهر على طريق العكس

﴿في القياس﴾

إن القياس هو قول وضما في ضمة أشياء كي يجتمعا
منها مقال غيرها يستلزم وكان مجهولاً فصار بملم
فنه ما يلزم باقتراض ومنه بالشرط وذلك بأن
ولا اقتران قط مالم يذكر في خبرين واحد مكرراً
وكل ما سميت قضية شرطية تكون أو جملة

ففي القياس سمة مقلمة
 نتيجة وسم حداً أو سطاً
 وما بقي فالطرفين سموا
 في قولنا الجسم له تمكن
 فإن ذا التمكن المكرر
 والبقاء، منها حصول
 من بسم ما قلنا فكل جسم
 موضوع ما ينتج حداً أصغراً
 كقولنا مكون فالكبرى
 ما فيه حد أصغر والأوسط
 منها بأن يوضع ثم يحمله
 كقولنا كل امرء مجسم
 وبعده أن يحمل الحدان
 كقولنا الجسم يرى والعقل
 وبعده أن يوضع الحدان
 كالقول كل طائر ذو صلم
 ما لم تكن كبرى البناء الأول
 ولم تكن صفراء قولاً موجباً
 ما لم تكن كبرى البناء الثاني
 في السلب والایجاب ان يتفقا

وجزءها حداً وما قد لزمت
 ما قيل في القولين حتى ارتباطاً
 كقولنا مكون أو جسم
 وكل ذي تمكن مكون
 وقد بقي لكل قول آخر
 نتيجة القياس اذ تقول
 مكون أي موجد فيم
 كالجسم والثاني حداً أكبراً
 ما فيه حد أكبر والصغرى
 أحواله ثلاثة اذ يربط
 وشكله هذا يسمى أولاً
 وكل جسم جوهر مكمم
 عليه هذا الشكل يدعى الثاني
 ليس يرى فالحالتان الحمل
 له وهذا ثالث المباني
 وليس كل طائر ذو صلم
 كلية تحمل أو لم تحمل
 أمكن ما ينتجه أن يكذباً
 كلية ولم يل الجزآن
 أمكن ما ينتج أن لا يصدقاً

مالم تكن صغرى البناء الآخر
في نظمه وكانت قولي كلي
لو كان في القولين قول سالباً
لو كان في القولين قول جزئي
مالم يكن في الأولين كلي
لكنه في ثالث الأشكال
﴿ في القياس المستثنى المعروف بالشرطي ﴾

أما القياس من كلام متصل
بعيده ينتج عين التالي
كيفية سرية الزوال
لكن كل ما يكون حالاً
فالخلق ليس أحد الأحوال
كقولنا ان كان جسم سرمداً
لكنه لها قبول حامل
وعين نال وتفيض الأول
لكن في المنفصلات استثنى
ينتج ان كان له جزآن
العين بالفيض لا بالعين
وان تكن كثيرة الأجزاء
عين فان سائر التوالي
فاستثنى من مقدم كما حمل
كقولنا ان كان كل حال
فالخلق ليس أحد الأحوال
كيفية ما تسرع الزوال
واستثنى أيضاً بتفيض التالي
لم يقبل الأعراض قط أبداً
فقولنا الجسم قديم باطل
فليس ما ينتج في المتصل
ان شئت بالفيض أو بالعين
خلاف ما استثنى في الثاني
وعكسه وذلك في الجزئين
وكان ما قد قيل في استثناء
تفيضاً نتيجة المقال

فَإِنْ يَكُ النَقِيضُ قَالَتَوَالِي بَاقِيَةً بِحَالَةٍ انفصال
 حَتَّى إِذَا جَمِيعُهُنَّ اسْتَثْنَا أُنْتَحَ عَيْنَ وَاحِدٍ قد بقيا
 وَإِنْ يَكُنْ فِي وَاحِدِ الْأَجْزَاءِ سَلْبٌ فَلَا يَنْتُجُ باستثناء
 عَيْنَ بَلِ النَقِيضِ مِثْلُ أَمَّا أَنْ لَا تَكُونَ النفس قطع جسمها
 أَوْ تَجْزَا صُورَةَ الْمَقُولِ لَكِنْ نَجْزِيهَا من التحيل
 يَنْتُجُ أَنَّ النَّفْسَ لَيْسَتْ جِسْمًا قَدْ قَضَيْنَا فِي الْقِيَاسِ حكما

﴿فِي الاستقراء﴾

وَإِنْ يَكُنْ حَكْمٌ عَلَى كُلِّهِ لِأَجْلِ مَا شَوَّهَدَ فِي الْجُزْئِيِّ
 فَتِلْكَ الْمَعْرُوفُ بِاسْتِقْرَاءِ قُوَّتِهِ بِكَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ

﴿فِي التمثيل﴾

وَإِنْ يَكُنْ عَلَى شَيْءٍ حَكْمًا بِمِثْلِ مَا فِي شَيْءٍ قَدْ عَلِمَا
 فَتِلْكَ الْمَعْرُوفُ بِالتَّمثِيلِ وَعِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ بِالْدَّلِيلِ

﴿فِي مواد المقدمات﴾

لَا يَعْرِفُ الْمَجْهُولُ بِالْمَجْهُولِ وَأَمَّا يَعْرِفُ بالمعقول
 وَإِنْ حَكَمْنَا أَنَّ كُلَّ مَا عُلِمَ قَدْ كَانَ مَجْهُولًا فهذا ينتظم
 بِغَيْرِ حَدٍّ وَبِلَا نَهَايَةٍ وَلَيْسَ عِنْدَ أَحَدٍ درايه
 بَلْ عِنْدَنَا مَقَدِّمَاتُ أَوَّلُ مِنْهَا يَحَازُ عِلْمَ مَا قَدْ يَجْهَلُ
 فَبَعْضُهَا مَقَدِّمَاتُ الْحَسَنِ كظلمة الليل وضوء الشمس
 وَبَعْضُهَا تَوْجِيهَاتُ الْأَوْهَامِ فَإِنَّ يَكُنْ مَوْضُوعُهَا الْأَجْسَامُ
 وَكُلُّ مَا تَدْرِكُهُ الْحَوَاسُ فَلَيْسَ فِيهَا أَوْجِبَةٌ بأس

وان تكن في مبدأ الجسوم
أعم من لواحق الأجسام
والنقص والملة والتأهي
لكنه يعرض للأنسان
فأن فعل الوم في النفوس
وان يكن أوجب ما قد قبلا
ولم يكن يحكم مثل النفس
يشك في ذاك وان لم يعتر
كقولنا لا بد من خلاء
وقولنا ما ليس في مكان
وبعضها مقدمات ذاته
صارت لنا موقنة بمره
فبعض هذا صادق لكنه
كقولنا الظلم قبيح والكذب
والبعض يعطيه الصواب الشرط
ولو توهمنا بأننا الآنا
رأي ولا رسم ولا آداب
وبعضها دائمة في البادي
كالقول عاون طالما أخاكا
وبعضها يعرف بالقبولة

وفي أمورهن في العموم
كالفرد والصكثرة والتمام
فان حكم الوم فيها واهي
كأنه من جملة الأيقان
فعل سوى المحسوس كالمحسوس
حكماً كما مهما أحسن نيلا
الا على ما يقتضيه الحسي
وكان فيه الوم ليس يتمري
في خارج العالم أو ملاء
فليس بالموجود في الأعيان
محمودة في العاقلين شائمه
كانها حاصلة بالفطرة
ليس يديها كما قد ظنة
عار وان المدل خير مستحب
وبعضه لا صدق فيه قط
جئنا الى الدنيا وما آتانا
أمكتنا في صكلها ادياب
ان قشيت عادت الى العناد
فربما أقنع ان فاجاكا
كرأي من ترضى وتهوى قبلة

كما قبلنا نحن من امامنا
 قبل الزوال والنماء يُقضى
 وبعضها مقدمات العقل
 حصولها لعقلنا بالفطرة
 وبعضها مقدمات موهبة
 وهي التي نعرف بالخطاة
 وبعضها مقدمات انما
 كقولنا هذا السخي بحر
 جواز ان تنوي في صيامنا
 من أي عضو خرجت منه الوضوء
 كالقول ان الجزء دون الكل
 لا يمكن التشكيك فيه الفكرة
 بعض ما ليست به قد شبهت
 يجمع منهن قياس السفسطة
 قال للتخيل لا ان تعلمنا
 أو قولنا هذا الوسيم بدر

﴿ في البرهان ﴾

مقدمات حجة البرهان
 أو كان محسوساً بلا اشكال
 فبعضه برهان ان انما
 يفيد للوجود منه سببا
 كقولنا قد ستر الشمس الأرض (١)
 لأنه منكشف فهذا
 ليس الكسوف علة للستر
 فإن يكن أو سطره مملولاً
 وبعضه برهان لم أو سطره
 كقولنا غداً كسوف القمر
 ما كان بالفطرة للإنسان
 كما ضربناه من المثال
 يفيد ان الشيء موجود وما
 بل ربما كان له مسببا
 عن قر قد جاز في السير العرض
 افاد انما لم يفد لماذا
 بل هو مملول له في البدر
 فأنهم يدعون له دليلا
 علة ما ينتجة وبه اطة
 لأنه يحصل عند الجوزهر

فأن كون قر في الجوزهر
فصار هذا علة البيان
وكان من وجهين هذا علة
اذ كان ذاك علة البيان
وكان لايه علي اليقين دائماً
مهما سمعت مطلق البرهان
أوائل البرهان صدق سرمداً
لذلك ليس الحمل فيها كلي
كلاً وفي كل زمان كلمة
والحمل فيها أولي ذاتي
والأولي أن يكون الحمل
كحملك الحي علي الانسان
فكل ذاتي فأما حاصل
كالحي للانسان والأقطار
أو داخل موضوعه في حدة
مثل القنا الأقف والتريع
وكل محمول علي الجميع
وحمله في جملة الزمان
ان كانت الحدود في البرهان
وعلة الوجود في الأعيان

علة احداث الكسوف في القمر
وعلة للشيء في الأعيان
ليس علي ما قد ذكرنا قبله
لا علة للشيء في الأعيان
بل قدر ما يبق الوجود قائماً
فاعلم بأن القصد هذا الثاني
ضرورة لا يستحيل أبداً
الا الذي يشمل عند الحمل
فليس يخلو واحد من جملة
مناسب المطلوب في الحالات
ليس علي الأعم منه قبل
لا الجسم أن الجسم حمل ثاني
في حد موضوعاته وداخل
للجسم والناحق للعمار
لأنه يوجد فيه وحدة
والسطح اذ يحد بالموضوع
وأولي الحمل للموضوع
فذلك الكلي في البرهان
ذاتية وعلة البيان
أيضاً فلا يدخل في البرهان

غير الذي يناسب المطلوباً وليس من طباعه غريباً

﴿ في المطلب ﴾

كل سؤال فهو إما عن هل
أولم هو الشيء الذي يراد
والهل أما هل وجود الشيء
ذاك وأما هل كذا محمول
هل تبطل النفس إذا انحلت الجسد
والماء أما طالب حد الذات
أو طالب معنى اسم شيء كالتحلا
وشرح معنى الاسم في المفهوم
والحد للموجود دون ما فقد
والله يعني علة المعلول
وتارة علة نفس الأمر

أو ما هو الشيء الذي قد يسأل
والأني أيضاً ربما يزداد
وذاك قبل الله وما والأني
على كذا وهو كما تقول
هل الزمان هو قدر أو عدد
كقولنا ما الحيوان والنبات
يسبق هذا الاسم في الماء الهلا
يكون للموجود والمعدوم
فإن ما ليس بشيء لا يحد
بروم طوراً علة المقول
وهو الحقيقي على ما ندري

﴿ في الجدل ، والخطابة ، والشعر ، والمناظرة ﴾

الذائعات واللواتي قبل
والذائعات يادي السماع
وذلك الوهمي والمشبّه
وذلك الموقع للتخييل
فهذه ما قيل في التصديق

فأما موضوع عن الجدل
فللخطابات وللأقناع
مناظري علمه مموه
يصلح في الشعر سوى الدليل
والحمد لله على التوفيق

﴿ في الحد ﴾

العلم منه ما هو التصورُ
ويحصل التصديق بالقياسِ
والحدُّ منه يحصل التصورُ
إذا أردت أن تحدّ حداً
فأنه يحصر كل ذاتي
ثم اطلب الفصول فهي الحادة
أو فاعل أو غاية للشيء
والأنف للأفطس والصفراء
وان وجدت واحداً مميراً
فذاك قصبان وليس المقصدُ
بل اطلب الفصول حتى تنفداً
ان يحصل الشيء على جميع ما
محصولاً في ذاته معقولا
اذ صير التميز فصلاً حاصلًا
لأن ذات الشيء كل وصفه
بعض صفات ذاته أن يوجد
هذا وأما الرسم فهو قولُ
بل عرض كقولنا للبشرِ
منتصب القائمة بأي الجليلِ

ومنه تصديق لشيء بخبرُ
وقد شرحناه بلا التباس
والرسم أيضا منه فيه أثرُ
فرتب الجنس القريب جدا
يكون للمحدود في الصفاتِ
من صورة أخذتها أو مادة
كالنطق للإنسان بعد الحي
للنفس والصحة للدواء
فلا تحف حتى يكون موجزا
ساذج تميز يفيد الحدُ
فإن قصد العقل فيما حدا
به من الأوصاف قد تقوما
فإن أضمت مرة فصولا
فما علمت الشيء علماً كاملاً
ما كان ذاتيا ولما يكفيه
كذلك لا يكفي أن يحدّا
مميز وليس فيه فصلُ
في رسمه حي عريض الظفرِ
والجنس في الرسم كما في الحدِ

اذا أريد الرسم رسماً كاملاً وكل قول لم يكن مشاكلاً
 كما حددناه فحد ناقصاً أو هو رسم ناقص لا خالص
 فلنختم الآن الكتاب ختماً فقد نظمنا العلم فيه نظماً



منطق المشرقيين

تصنيف :

الرئيس أبي علي بن سينا



- وما جئنا بهذا الكتاب لنظهره إلا لأنفسنا - أعي •
- الذين يقومون بماء دام أعشنا - وأما السامة من •
- مزاولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في (كتاب النقاء) •
- ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم • •

المصنف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِالزُّرِّ الْحَكِيمِ أَنْقَى ، وَعَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ

الحمد لله أهل أن يحمّد لمزته وجبروته . ونسأله التوفيق لنبل
مرضاته والراقة عنده . وأن يصلي على أنبيائه الهادين
وخصوصاً على المصطفى محمد وآله الطاهرين .

المقدمة

وبعد فقد نزعنا المهمة بنا الى أن نجمع كلاماً فيما اختلف أهل البحث فيه .
لا نلتفت فيه لفت عصبية أو هوى أو عادة أو إلف ، ولا نبالي من مفارقة تظهر منا
لما ألفه متعلمو كتب اليونانيين إلخاً من ففلة وقلة فهم ، ولما سمع منا في كتب ألفتها
للعمامين من المتفلسفة المشغوفين بالمشائين الطائنين أن الله لم يهد إلا أيام ، ولم ينل رحمة
سوام ، مع اعتراف منا بفضل أفضل سلفهم (١) في تنبيه لما قام عنه ذووه وأستاذوه
وفي تمييزه أقسام العلوم بعضها عن بعض ، وفي ترتيبه العلوم خيراً مما رتبوه ، وفي إدراكه
الحق في كثير من الأشياء ، وفي تفتته لأصول صحيحة سرية في أكثر العلوم ، وفي
إطلاعه الناس على ما بيننا فيه السلف وأهل بلاده ، وذلك أقصى ما يقدر عليه انسان
يكون أول من مدّ يديه الى تمييز مخلوط ، وتهذيب مفسد ، ويحق على من بعده أن

(١) يريد به (أرسطو)

يلسوا شعبه ، ويرموا قلماً يحدونه فيما بناء ، ويفرعوا أصولاً أعطاها ، فما قدر من بعده على أن يفرغ نفسه عن عهدة ما ورثه منه ، وذهب عمره في تفهم ما أحسن فيه والتعصب لبعض ما فرط من تقصيره ، فهو مشغول عمره بما سلف ، ليس له مهلة يراجع فيها عقله ، ولو وجدها ما استعمل أن يضع ما قاله الأولون موضع المفتقر إلى مزيد عليه أو إصلاح له أو تنقيح آياه .

وأما نحن فسهل علينا التفهم لما قالوه أول ما اشتغلنا به ، ولا يعد أن يكون قد وقع البناء من غير جهة اليونانيين علوم ، وكان الزمان الذي اشتغلنا فيه بذلك ريسان الحداثة ، ووجدنا من توفيق الله ما قصر علينا بسببه مدة التفتن لما أورثوه . ثم قابلنا جميع ذلك بالنمط من العلم الذي يسميه اليونانيون (المنطق) - ولا يعد أن يكون له عند المشرقيين اسم غيره - حرفاً حرفاً ، فوقفنا على ما تقابل وعلى ما عصى وطلبنا لكل شيء وجهة ، فحق ما حق وزاف ما زاف .

ولما كان المشتغلون بالعلم شديدي الاعتناء إلى (المشائين) من اليونانيين كرهنا شق العصا ومخالفة الجمهور ، فأنحزنا إليهم ونصبنا للمشائين اذ كانوا أولى فرقتهم بالتعصب لهم ، وأكلنا ما أرادوه وقصروا فيه ولم يلتفتوا أربهم عنه ، وأغضينا عما نخبطوا فيه وجعلنا له وجهاً ونخرجاً ونحن بدخلة شاعرون وعلى ظله واقفون . فإن جاهرنا بمخالفتهم ففي الشيء الذي لم يمكن الصبر عليه ، وأما الكثير فقد غطيناه بأغطية اتناقل . فن جملة ذلك ما كرهنا أن يقف الجهال على مخالفة ما هو عندهم من الشهرة بحيث لا يشكون فيه ويشكون في التهار الواضح . وبمضه قد كان من الهدية بحيث نتمش عنه هبون عقول هؤلاء الذين في مصر ، فقد بلينا برهة منهم عاري القمهم كأنهم خشب مسندة يرون التعمق في النظر بدعة ومخالفة المشهور ضلالة ، كأنهم الحسابلة في كتب الحديث ، لو وجدنا منهم رشيداً ثبتناه بما حققناه ، فكنا ننفعهم به وربما تسنى لهم الإيغال في معناه فموضوعنا منقعة استبدوا بالتقير عنها .

ومن جملة ما ضنا بأعلانه عابرين عليه - حق منقول عنه يشار إليه فلا يلتقي إلا بالتعصب . فلذلك جرينا في كثير مما نحن خبراء بيجرته مجرى الخساسة دون

المحاكاة . ولو كن ما انكشف لنا أول ما انصبنا الى هذا الشأن لم نبد فيه مراجعات منا لأنفسنا ، ومعاودات من نظرنا - لما تبينا فيه رأيا ولا خلط علينا الرأي وسرى في عقائدنا الشك وقتنا لعل وعسى . لكنكم أصحابنا تعلمون حالنا في أول أمرنا وآخره وطول المدة التي بين حكمنا الأول والثاني ، وإذا وجدنا صورتنا هذه فبالجري أن نتق بأكثر ما قضينا وحكمنا به واستدركناه ، ولا سيما في الأشياء التي هي الأغراض الكبرى والغايات القصوى التي اعتبرناها وتمقناها مئين من المرات . ولما كانت الصورة هذه والقضية على هذه الجملة أحبنا أن نجمع كتابا يحتوي على أمهات العلم الحق الذي استنبطه من نظر كثيرا وفكر مليا ولم يكن من جودة الخدس بعيدا واجتهد في التعصب لكثير فيما يخالفه الحق فوجد نتمصبه وما يقوله وفاقا عند الجماعة في نفسه ، ولا أحق بالأصفاً إليه من التعصب لطائفة إذا أخذ يصدق عليهم فإنه لا ينجيهم من العيوب إلا الصدق .

وما جمعنا هذا الكتاب لنظهره إلا لأنفسنا - أعني الذين يقومون منا مقام أنفسنا - وأما العامة من مزاولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في (كتاب الشفاء) ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، ومنعطينهم في التواضع ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه ، وعلى كل حال فالاستعانة بالله وحده .



في ذكر العلوم

ان العلوم كثيرة ، والشهوات لها مختلفة ، ولكنها تنقسم - أول ما تنقسم - قسمين :

علوم لا يصلح أن تجري أحكامها الدهر كله ، بل في طائفة من الزمان ، ثم تسقط بعدها ، أو تكون مفقولة عن الحاجة إليها بأعيانها برهة من الدهر ثم يبدل عليها من بعد .

وعلوم متساوية النسب إلى جميع أجزاء الدهر . وهذه العلوم أولى العلوم بأن تسمى (حكمة) .

وهذه منها (أصول) ، ومنها (توابع وفروع) . وغرضنا هنا هو في الأصول . وهذه التي سميناها توابع وفروعاً - فهي كالمطب والإفلاحة وعلوم جزئية تنسب إلى التنجيم وصنائع أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها .

وتنقسم (العلوم الأصلية) إلى قسمين أيضاً : فإن العلم لا يخلو إما أن ينتفع به في أمور العالم الموجودة وما هو قبل العالم ، ولا يكون قصارى طالبه أن يتعلمه حتى يصير آلة لعقله يتوصل بها إلى علوم هي (علوم أمور العالم وما قبله) . وإما أن ينتفع به من حيث يصير آلة لطالبه فيما يروم تحصيله من العلم بالأمور الموجودة في العالم وقبله . والعلم الذي يطلب ليكون آلة - قد جرت العادة في هذا الزمان وفي هذه البلدان أن يسمى (علم المنطق) ، ولعل له عند قوم آخرين اسماً آخر ، لكننا نؤثر أن نسميه الآن بهذا الاسم المشهور .

وأما يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم - لانه يكون علماً منبهاً على الأصول التي يحتاج إليها كل من يقتص المجهول من المعلوم باستعمال المعلوم على نحو وجهة يكون ذلك النحو وتلك الجهة مؤدياً بالباحث إلى الاطاحة بالمجهول ، فيكون هذا العلم مشيراً إلى جميع الأنحاء والجهات التي تنقل الذهن من المعلوم إلى المجهول . وكذلك يكون مشيراً إلى جميع الأنحاء والجهات التي تفضل الذهن وتوجهه استقامة مأخذ نحو

المطلوب من المجهول ولا يكون كذلك . فهذا هو أحد قسمي العلوم .
وأما القسم الآخر - فهو ينقسم أيضا أول ما ينقسم قسمين : لأنه إما أن تكون
الغاية في العلم تزكية النفس مما يحصل لها من صورة المعلوم فقط . وإما أن تكون الغاية
ليس ذلك فقط ، بل وأن يعمل الشيء الذي انتقشت صورته في النفس .
فيكون الأول تتعاطى به الموجودات ، لا من حيث هي أفعالنا وأحوالنا ، لتعرف
أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا . والثاني يلتفت فيه لفت
موجودات هي أفعالنا وأحوالنا ، لتعرف أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا
ووجودها فينا .

والشهود من أهل الزمان آتهم بسمون الأول (علما نظريا) ، لأن غايته القصوى
نظر . ويسمون الثاني منها (عمليا) ، لأن غايته عمل .
وأقسام (العلم النظري) أربعة : وذلك لأن الأمور إما مخالطة للمادة المعينة
حدا وقواما ، فلا يصلح وجودها في الطبع في كل مادة ولا يعقل إلا في مادة معينة
مثل الانسانية والمظبية . وإن كانت بحيث لا يمتنع الذهن في أول نظره عن أن يحملها
كل مادة - فيكون على سبيل من غلط الذهن ، بل يحتاج الذهن ضرورة في الصواب
أن ينصرف عن هذا التجويز ويعلم أن ذلك المعنى لا يحمل مادة إلا إذا حصل معنى
زائد يهبطها له ، وهذا كالسواد واليباض ، فهذا من قبيل الموجودات والأشياء .

وأما أمور مخالطة أيضا كذلك ، والذهن وإن كان يخرج في صحة تصور كثير
منها إلى الصاقه بما هو مادة أوجار مجرى المادة - فليس يمتنع عنده وعند الوجود أن
لا يتمين له مادة ، وكل مادة تصلح لأن تخالطه مالم يمنع مانع . وليس يحتاج في
الصلوح له إلى مهاد يخصصه به ، مثل الثلاثية والثلاثية من حيث هي متكونة ، وتعرض
الجمع والتفريق ، ومثل التدوير والترجيع وجميع مالا يفتر وجوده ولا تصوره إلى تغير
مادة له . وهذا قبيل ثان من الأمور والموجودات .

وأما أمور مباينة للمادة والحركة أصلا ، فلا تصلح لأن تخطط بالمادة ، ولا في
التصور العقلي الحق ، مثل الخالق الأول تعالى ومثل ضروب من الملائكة . وهذا

قيل ثالث من الموجودات .

وأما أمور وممان قد تخالط المادة وقد لا تخالطها ، فتكون في جملة ما يخالط وفي جملة ما لا يخالط ، مثل الوحدة والكثرة والكلّي والجزئي والعلة والمعلول . كذلك أقسم العلوم النظرية أربعة لكل قيل علم .

وقد جرت العادة بأن يسمى العلم بالقسم الأول (علماً طبيعياً) ، وبالقسم الثاني (رياضياً) ، وبالقسم الثالث (آلهياً) ، وبالقسم الرابع (كلامياً) ، وإن لم يكن هذا التفصيل متعارفاً . فـهذا هو العلم النظري .

وأما (العلم الصلي) - فنه ما يعلم كيفية ما يجب أن يكون عليه الانسان في نفسه وأحواله التي تخصه ، حتى يكون سعيداً في دنياه هذه وفي آخرته ، وقوم يخصصون هذا باسم (علم الأخلاق) .

ومنه ما يعلم كيف يجب أن يجري عليه أمر المشاركات الانسانية لغيره ، حتى يكون على نظام فاضل - إما في المشاركة الجزئية وإما في المشاركة الكلية . والمشاركة الجزئية هي التي تكون في منزل واحد ، والمشاركة الكلية هي التي تكون في المدينة . وكل مشاركة فإما تم بقانون مشروع ، وبمتول لتلك القانون المشروع يراعيه ويعمل عليه ويحفظه ، ولا يجوز أن يكون المتولي لحفظ المقتن في الأمرين جميعاً انسان واحد ، فإنه لا يجوز أن يتولى تدبير المنزل من يتولى المدينة ، بل يكون للمدينة مدير ، ولكل منزل مدير آخر . ولذلك يحسن أن يفرد (تدبير المنزل) بحسب المتولي باباً مفرداً ، و (تدبير المدينة) بحسب المتولي باباً مفرداً . ولا يحسن أن يفرد التثنيين للمنزل والتثنيين للمدينة كل على حدة ، بل الأحسن أن يكون المقتن لما يجب أن يراعى في خاصة كل - شخص ، وفي المشاركة الصغرى وفي المشاركة الكبرى - شخص واحد بصناعة واحدة وهو (النبي) .

وأما المتولي للتدبير ، وكيف يجب أن يتولى - فلا أحسن أن لا تدخل بعضه في بعض ، وإن جعلت كل تقنين أيضاً باباً آخر فقلت ولا بأس بذلك ، لكنك تجد الأحسن أن يفرد العلم بالأخلاق والعلم بتدبير المنزل والعلم بتدبير المدينة كل على

حدة ، وأن تجعل الصناعة الشارعة وما ينبغي أن تكون عليه - أمرا مفردا .
وليس قولنا « وما ينبغي أن تكون عليه » مشيرا الى أنها صناعة ملفقة مخترعة
ليست من عند الله ولكل انسان ذي عقل أن يتولاها ، كلا ، بل هي من عند الله
وليس لكل انسان ذي عقل أن يتولاها . ولا حرج علينا اذا نظرنا في أشياء كثيرة
- مما يكون من عند الله - أنها كيف ينبغي أن تكون .
فلتصن هذه العلوم الأربعة أقسام العلم العملي ، كما كانت تلك الأربعة أقسام
العلم النظري .

وليس من ضررنا أن نورد في هذا الكتاب جميع أقسام العلم النظري والعلم العملي ،
بل نريد أن نورد من أصناف العلوم هذا المدد نورد : (العلم الآلي) ونورد (العلم
الكلي) ونورد (العلم الآلهي) ونورد (العلم الطبيعي الأصلي) ونورد من العلم العملي
القدر الذي يحتاج اليه طالب النجاة . وأما العلم الرياضي فليس من العلم الذي يختلف فيه .
والذي أوردناه منه في (كتاب الشفاء) هو الذي نوردناه هنا لو اشتغلنا
بإيراده ، وكذلك الحال في أصناف من العلم العملي لم نوردناه هنا ، وهذا هو حين
نشتغل بإيراد (العلم الآلي) الذي هو (المنطق) .



في علم المنطق

[الفن الأول في التصور والتصديق]

[المقالة الأولى في مقدمات التصور]

نريد أن نبين أننا كيف نملك من أشياء حاصلة في أوهامنا وأذهاننا إلى أشياء أخرى غير حاصلة في أوهامنا وأذهاننا نستحصلها بتلك الأولى .

والأشياء التي تحصل في أوهامنا وأذهاننا لا بد لها أن تمثل في أذهاننا فتصورها .
وحينئذ لا يخلو إما أن نكون قد تصورنا منها تصورا لا يصحبه تصديق ، أو نكون تصورنا منها تصورا يصحبه تصديق ، والتصور الذي لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل « إنسان » وقولنا « الحيوان الناطق المائت » وقولنا « هل عشي ؟ »
والتصور الذي يصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول القائل « الأربعة زوج » إذا صدقناه أيضا فإنه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا « الأربعة زوج » مما يتقدم فيتصور معناه ، فإذا حصل لنا التصور حصل لنا التصديق به ، لكن التصور هو المتقدم فإن لم نتصور معنى ما - لم يأت لنا التصديق به . وقد يتأتى التصور من غير أن يقترب به التصديق .

فيحصل لنا من جميع ما اقتصرناه أن المعاني التي تصورنا قد يمتد في بعضها التصور إلى التصديق ، وقد يمتد إلى آحاء أخرى لا مدخل لها في العلوم . وإذا كان الأمر كذلك فإن الأشياء التي نملك إلى تحصيلها في أوهامنا وأذهاننا ، أو عقولنا أو نفوسنا ، وعلى أي لفظ أردت أن تعبر ، إما أن نروم بذلك حصول تصورنا لنا فقط ، أو نروم حصول تصديقنا بالواجب فيها . فإذا أردنا أن نبين أننا كيف نطلب ما نستحصله في نفوسنا فأما أن نبين كيف نستحصل تصورا أو كيف نستحصل تصديقا .

ولا شك أن الطريق الذي به يحصل التصور يليق به أن يكون مباينا للطريق

الذي به يستحصل التصديق . ومن عادة الناس أن يسموا ما يحصل به التصور « قولاً شارحاً » أو « قولاً » بحسب الاسم . ففنه ما يسمونه « حدّاً » ومنه ما يسمونه « وسماً » . ومن عادتهم أن يسموا ما يحصل من التصديق « حجة » ففنه ما يسمونه « قياساً » ومنه ما يسمونه « استقراءً » أو غير ذلك .

ولما كان التصور قبل التصديق فيجب أن يكون الكلام في تعليم « القول الشارح » قبل الكلام في تعليم « الحجة » وأن يفرد في كل واحد منهما كلام لا يخلط بالآخر ، وما لم نستوف الأولى منهما بالتقديم لم يتعرض للأولى منهما بالتأخير ، فإن من يفعل ذلك يركب قبيحاً من التشويش ، ولأن كل قول شارح وكل حجة فهو مؤلف من معان وألفاظ ، وكل مركب من أشياء فليس يتم العمل به على الحقيقة إلا من جهة الاساطمة بما ركبت منه من جهة ما هو محتاج إليه في أن تركب عنه حاجة بالذات ، فكذلك يلزمنا أن كنا طالبين مثلاً بالحد والحجة — أن نحيط أولاً بالأشياء التي منها يركب ، لا من كل جهة بل من الجهة التي يصلح لها أن يركب منه الحد والحجة ، ونشير إلى تلك الجهة .

فهذا العلم الذي يدل على كيفية السلوك المذكور هو العلم الآلي والمنطق . وموضوعه — المعاني من حيث هي موضوعة لتأليف الذي تصير به ، ووصلة إلى تفصيل شيء في أذهاننا ليس في أذهاننا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان كجواهر أو كييات أو كيفيات أو غير ذلك .

فإن التفتنا إلى كونها جواهر أو كييات أو كيفيات أو غير ذلك فأنما يكون ذلك — إذا كان لكونها أشياء من ذلك — أنرا وحكم في الجهة التي لها يصلح أن يكون جزءاً من قول شارح أو حجة .



في اللفظ المفرد والمعنى المفرد

اللفظ الدال المفرد — هو اللفظ الذي لا يريد الدال به على معناه أن يدل بجزء منه البتة على شيء ، وإن كان قد يجوز أن يدل بجزء منه على معنى . مثل قولنا : « الانسان » فإنه اذا أريد أن يدل به على معنى « الحيوان الناطق » لم يدل حينئذ بشيء من أجزائه على شيء . ومثل قولنا : « جدد شمس » فإنه اذا أريد أن يدل به على شخص معين ، من حيث هو شخص معين لا من حيث يراد أن يقال فيه جدد الشمس ، لا يكون حينئذ دلالة يراد بجدد وشمس ، بل لم يلتفت الى ما يدل عليه جدد وشمس في حالة أخرى .

واذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا . لأن معنى قولنا : « لفظ دال » هو أنه يراد به الدلالة ، لا أن له في نفسه حقا من الدلالة .

والمعنى المفرد — هو المصنف من حيث يلتفت اليه الذهن كما هو ، ولا يلتفت الى شيء منه يتقوم ، أو معه يحصل ، وإن كان للذهن أن يلتفت وقتا آخر الى معان أخرى فيه ومع ، أو لم يكن .



في الكلي والجزئي

إذا كان نفس تصور المعنى المفرد لا يمنع الذهن ، إلا بسبب خارج من نفس تصور ان اتفق ، عن أن يقال ويمتد لكل واحد من كثرة أنه هو - فهو كلي . مثل معنى « الانسان » فانه من الحق أن يقال لكل واحد من الكثرة أنه انسان ويمتد في الذهن أنه انسان . ومثل معنى « شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات » فانه لا مانع أن يمتد الذهن أشياء كثيرة كل واحد منها هو شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات ، وأن تذكر مؤداه . ومثل معنى « الشمس » - لست أقول هذه الشمس - فانه لا مانع في نفس تصور ان يكون كثرة يقال لكل واحد منها شمس ويحدد حد الشمس ، فإن منع من ذلك مانع فليس نفس التصور .

وأما اذا كان نفس التصور مانعاً من ذلك - فهو الجزئي . كنصورتنا معنى قولنا : « زيد » أي شخص بعينه مشاراً إليه أو « هذا الشكل العشريني » أو « هذه الشمس » كان نفس التصور مانعاً من ذلك . فإن هذا المشار إليه لا يكون الا ذلك المعين ، وكذلك في الشكل أو الشمس .



في المحمول على الشيء

إذا قيل لشيء من الأشياء انه ممكن - فكذا محمول عليه . واء كان قولاً مسموعاً أو كان قولاً ممتولاً باطناً .

وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه ، حتى يصح قول القائل : « الانسان بشر » ولا يصح قوله : « الانسان ضحك » ، بل شرطه أن يكون صادقاً عليه وإن لم يكن هو هو ، لأنه ليس بعني بقوله : « الانسان ضحك » أن الانسان من حيث هو مفهوم الانسانية هو الضحك من حيث هو ضحك ، فإن هذا كاذب ، فانه ليس البتة الانسان هو الضحك بالمعنى من هذه الجهة ،

بل معناه: الشيء الذي يقال له انسان ويفهم له صفة الانسانية — لذلك الشيء أيضا صفة الضحاكية . فالانسان هو الضحاك لان الموضوع — الذي بالطبع موضوع — إنما هو واحد من كل جهة ، وليس هذا الموضوع هذا الذات العامة ، بل الشيء الخاصي حدا ، والمعنى بحسب هذا الاعتبار هو الانسان وهو الضحاك .

ولم يحسن من ظن أن الذات تعرض لها حالان أو صفتان أو عرضان فتصير انسانا وضحاكا كما فيكون هذا الموضوع لها ، فان الذات مطلقا غير موضوعة لتخصيص ، وإذا خصصت فتخصص ببعض أمثال الانسان والضحاك ، والكلام في ذلك كالكلام في الانسان والضحاك ، بل الذات من أحوال ذلك الخاصي . وهو في خاصيته شيء وفي كونه ذاتا شيء ، ومن حق هذا أن يحقق في العلم الكلي (١) .

والذي نكتفي به هاهنا أن قولنا الانسان ضحاك معناه أن الشيء الذي هو الانسان هو أيضا ضحاك ، فله أنه انسان وله أنه ضحاك ، اذ له الانسانية والضحاكية . على أنه يجوز أن يكون ذلك الشيء المخصص هو الانسان نفسه ، أو الضحاك نفسه ، أو ثالث له خصوصية ما ، ثم له معها أنه انسان وأنه ضحاك . وأما كيفية هذا بالتحقيق والتفصيل فلتذكر في العلم الكلي .

واذ كان كذلك فكل شيء يحمل عليه أمور مختلفة المفومات فله أشياء وأمور مقترنة به : إما أجزاء من هويته وماهية وحقيقته ، وإما لوازم أو عوارض لها قد لا تلزم . وكل محمول على شيء من الأشياء ليس مطابقا لذاته — فهو إما مقوم وإما لازم وإما عارض .

فالمقوم — هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلتزم ماهيته منه ومن غيره .

(١) العلم الكلي — هو القسم الرابع من (العلم النظري) الذي تتألف من الموجودات ، لامن حيث هي أفعال وأحوال ، لتعرف أصوب وجود وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا . ويبحث العلم الكلي في أمور ومبان قد تتخالط المادة وقد لا تتخالطها ، فتكون في جهة ما يتخالط وفي جهة ما لا يتخالط ، مثل الوحدة والذرة الكلي والمزني ، الدقة والمطلوع .

أما الأقسام الثلاثة لأخرى فـ (العلم الطبيعي) و (العلم الرياضي) و (العلم اللاهوتي) .

راجع فصل « في ذكر العلوم » من هذا الكتاب .

واللازم - هو الذي لا بد من أن يوصف الشيء * بعد تحقق ذاته ، على أنه تابع لذاته ، لا على أنه داخل في حقيقة ذاته .

والعارض - هو الذي قد وصف به الشيء ، إلا أنه ليس يجب أن يوصف به الشيء دائماً .

ويشترك المقوم واللازم في أن كل واحد منهما لا يفارق الشيء .

ويشترك اللازم والعارض في أن كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء ، لاحق بعدها .

مثال المقوم كون المثلث شكلاً ، بل الإنسان جسماً . ومثال اللازم كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، وخواص أخرى من النسبة له إلى أشياء غير متناهية هي غير متناهية لا يجوز أن تكون شرطاً في ماهيته ، لأنها غير متناهية ، مثل كونها نصفاً من مربع وثلاثاً من آخر وربما من آخر ، وكذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث لانهاية لها . ومثال العارض شيب الإنسان وشبابه وغير ذلك من أحوال تعرض له ، وكل شيء بسيط في الحقيقة والماهية فلا متومات له (١) ، ولا يلتفت إلى ما يقولون ويساعدون عليه في العلم الظاهر .

في عدد دلالة اللفظ على المعنى

أصناف دلالة اللفظ على المعنى ثلاثة : دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الالتزام وهو النقل من طريق المعنى .

أما دلالة المطابقة فتدل ما تدل لفظة « الإنسان » على الحيوان الناطق .

وأما دلالة التضمن فتدل دلالة الإنسان على الحيوان وعلى الناطق ، فإن كل واحد منهما جزء ما يدل عليه الإنسان دلالة المطابقة .

ودلالة الالتزام مثل دلالة المخلوق على الخالق والأب على الابن والسقف على الحائط والإنسان على الضاحك ، وذلك أن يدل أولاً دلالة المطابقة على المعنى الذي

(١) واجمع أمر فصل « الالتزامات » من هذا الكتاب .

يدل عليه أولا ، ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر ، فيثقل الدهن أيضا الى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأول ويصحبه .

وتشترك دلالة المطابقة ودلالة التضمن في أن كل واحد منهما ليس دلالة على أمر خارج عن الشيء .

وتشترك دلالة التضمن ودلالة الالتزام في أن كل واحد منهما مقتضى الدلالة الأولى .

في أصناف دلالة المحمول على الموضوع

كل محمول يدل على موضوع ، فأما أن يدل على كمال حقيقته كما هو ، لا يثبت من دلالة شيء من المقومات له ، بل يدل على جميعها بسبيل التضمن ، وعلى الذات بسبيل المطابقة ، إن كانت الذات ذات أجزاء حقيقية . وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا باسم (الدالة على الماهية) أو (الدال على ما هو الشيء) .

فإن كان المحمول لفظاً مفرداً - فهو اسم الشيء . وإن كان المحمول ليس لفظاً مفرداً بل هو قولاً - فهو حد الشيء . مثاله « الإنسان » فإنه اسم للماهية المشتركة بين أشخاص الناس التي لا يفصلون عنها إلا بأمر عارض ، أو « الحيوان الناطق » وهو حد تلك الماهية .

فأما إذا قيل : « ضحكك بالطبع » فقد دل على غير الماهية لأنه يدل عليه من حيث أنه لازم له . وإذا قيل : « حساس ناطق » فقد دل على مساو ولكن لم يدل على الماهية ، لأن مفهوم « الحساس » على سبيل المطابقة هو أنه شيء ذو حس فقط ، ومفهوم « الناطق » هو أنه شيء ذو نطق فقط ، فإن دل ذلك على معان أخرى من حيث يعلم أن الحساس لا يكون إلا جسماً ذا نفس ، وكذلك الناطق ، فذلك دلالة على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن .

فالذلة الأولى للحساس الناطق مغلوبة عن الجسمية والتنفيذية والمتحركة وغير

ذلك لا تضمن شيئا من ذلك ، فذلك ليست هذه الدلالة على الماهية والذات - من حيث هي تلك الماهية والذات - دلالة مطابقة بل دلالة الالتزام . وأما « الحيوان » فاسم موضوع للجملة المجتمعة من المقومات المشتركة للإنسان مع غيره ، فإذا أردف به « الناطق » تخلص وتم .

وأما أن لا يدل على ذلك فبدل حينئذ إما على مقوم وأما على لازم وأما على عارض .

في أصناف الدلالة على الماهية

أصناف الدلالة على الماهية - ثلاثة :

أحدها على سبيل الخصوص والافراد . مثل دلالة « الحيوان الناطق » على الطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس .

وإما على الشركة . مثل « الحيوان » فإنه لا يدل على ماهية الإنسان ولا على ماهية الفرس ، ولكن إذا طلبت الماهية المشتركة لها ، فسأل سائل ، « ماهية المتشركات من الإنسان والفرس والناظر ؟ » قيل : « الحيوانات » كانت الدلالة واقعة على كمال حقيقتهم المشتركة .

وإما على سبيل الافراد والشركة معا . مثل « الإنسان » فإنه ماهية يزيد وحده وزيد مع عمرو بالشركة ، وذلك لأن زيدا ليس يفرز عن عمرو بمعنى مقوم ، بل بأحوال عرضت لمادته لئلا يكون قدانها لم يجب أن يكون قدانها بسبب قدان زيد وفساده على ما تحقق في العلم الكلي ، وليس انفرازه كأنفراز الإنسان عن سائر الحيوانات بأمر مقوم لجوهره .

وأما هل يفرز به على القبيل الأول ، وبعضه على القبيل الثاني - فليترك إلى العلم الكلي ، فلا يضر المطلق تسليمه والبناء عليه ، لو كان ما ينفي عليه موجودا مسلما بالحقيقة .

ومن عادة الناس إذا حقق عليهم - أن ينسوا القسم الثاني (جنسا) المشتركة

القرية فيه نحو مالها من الاشتراك ، وإن يسموا كل واحد من المشتركات القرية منه (نوعاً) له، فيكون كل واحد من الجنس والنوع مفهوماً بالقياس إلى صاحبه .
ومن عادتهم أن يسموا القسم الثالث (نوعاً) لأعلى نحو ما تسمى المشتركات في الجنس نوعاً ، بل بالقياس إلى الأشخاص التي تحتها من حيث أنها تدل على ماهية أشياء لا تفترق بأمر مقوم ، حتى لو لم يكن فيقه معنى جامع جمعاً جنسياً يصير به .
نوعاً بذلك المعنى كان في نفسه نوعاً بهذا المعنى .

في المقومات

المقوم — إما أن يكون من الشيء جنساً له ، أو جنس جنس له ، وكذلك حتى ينتهي . وإما أن لا يكون كذلك ، بل لا يزال يكون جزءاً من حقيقته أو حقيقة جنس له ، أن كان للشيء جنس لا يهود في وقت من الأوقات . فإن ترقبت جنساً ليس مثلاً يكون بالقياس إلى جنس الشيء جنساً وبالقياس إلى الشيء قومياً غير جنس ، بأن يكون بالقياس إلى كل جنس وإن علا غير جنس — فهذا لا يخلو إما أن يكون مساوياً بتقويمه لأعلى جنس الشيء ذي الجنس ، أو يكون أعلى منه ، أو يكون أخص منه . ولا يجوز أن يكون أعلى منه وأعم ومقوم له ، لأنه حينئذ إما أن يكون واحداً ، دالاً على ماهية مشتركة لما جعل أعلى الاجناس ، فيكون أعلى الاجناس ليس أعلى الاجناس ، أو يكون ليس وحده كذلك بل مع غيره ، فيكون حينئذ لأعلى الاجناس جنس وهذا محال .

فأذن يجب أن يكون تقويمه إما مساوياً ، وإما أخص . فإن كان أخص يميزه بعض ما تحت أعلى الاجناس من بعض في ذاته عما يشاركه في أمر مقوم ، وإن كان مساوياً يميزه أعلى الاجناس عما يشاركه في لازم عام وهو الوجود . فانه سيبين في العلم السكلي أن الوجود لا يعم الأشياء كلها عموماً المقوم لها الداخل في ما هيته ، وكيف كان فانه صالح للتمييز الذاتي ، وهو الذي جرت العادة بتسميته بـ (الفصل) .

قد آل الأمر الى أن المحمولات المقومة اما أجناس ، واما أنواع ، واما فصول ، أعني الأنواع بحسب المعنى الثاني مما صي النوع به . ومن المعلوم أن الشيء ربما كان جنساً لشيء ونوعاً لشيء ، مثل « الحيوان » فإنه نوع من الجسم وجنس للإنسان وينتهي الى نوع سافل وجنس عال . وأما ما ذلك هو في كل باب فيهما فغير محتاج اليه في المنطق .

فالجنس — هو الكلي الدال على ماهية مشتركة لدوات حقائق مختلفة .
والنوع بمعنى — فهو الكلي الموضوع للجنس في ذاته وضماً أولياً .
وبمعنى آخر — فهو الدال على ماهية ما يختلف بالعدد فقط .
والفصل — هو الكلي الذي يميزه كلي عن غيره تميزاً في ذاته .

في اللازمات

يجب أن نضع وضماً مقراً أن الوازم التي تلزم الشيء وليست مقومة له — إما أن تكون للشيء عن نفسه كالفردية للثلاثة ، أو من خارج كالوجود للعالم . وأما الشيء الذي لا تركيب فيه — لا تلزمه لوازم كثيرة معاً لزوماً أولياً ، بل إنما يلزمه اللزوم الأولي منها واحد ، ويلزمه غيره بتوسطه ، لزوم الضحاك مثلاً للإنسان بعد لزوم المتعجب بعد لزوم المدرك له .

وكل لازم فاعلم أن كونه مرة فرداً للثلاثة سواء كان بوساطة لازم أعم كالفردية أو بغير وساطته . وأما مساو مثل لزوم كونه مرة تسعة للثلاثة . وأيضاً قد يلزم الشيء الذي لا تركيب فيه معنى أعم منه ومعنى أخص منه ، لكنه قد يكون أحدهما بتوسط الآخر . أما الأعم يتوسط الأخص فعلى ما وصفنا من أن الأخص يلزمه الأعم . وأما الأخص يتوسط الأعم فإن الأعم إذا اقترن بالأخص حصل ثالث أخص من الأعم له حكم مفرد . وأيضاً فإن اللازم الذي ليس أعم قد يكون قسيمة وقد يكون معنى غير قسيمة . والمعنى الذي ليس بقسيمة معروف ، وأما اللازم الذي هو القسيمة

فهو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون في تحصيله أحد الأقسام لا بد منها ، مثل الفرد يلزمه أن يكون إما ثلاثة وإما خمسة ، ذاهبا الى غير نهاية ، أو واقفا عند نهاية . وبعض أنحاء القسمة اللازمة يكون أوليا ، وبعضه غير أولي فان قسمة الفرد مثلا الى ثلاثة وخمسة قبل قسيمته الى ذي مربع أقل من العشرة بالفرد الأول وذو مربع أكثر من ضعف العشرة بأول مركب من عددين أوليين . وإذا كان المعنى العام جنسا كانت آخر القسمة الأولى هي الفصول . وكلما تعتمد بالمعنى العام تمثل معنى ثالث أخص من الجنس الثاني مثولا أوليا ، وهو لاحالة النوع . ثم اللوازم التي تلزم بعدها تكون بعد مائة يوم النوع .

ولما كان الشيء البسيط لا يقتضي معنى خاصا أوليا الا اقتضاء واحدا - فإذا كان المعنى الجنسي بسيطا لم يقتض الاقتضاء الأولى الا قسمة واحدة ، فلا يجوز أن ينقسم بالفصول قسمة حقيقية . ثم ينقسم قسمة أخرى بفصول أخرى مداخلية لتلك الفصول ، إلا أن يكون المعنى الجنسي مركبا ، ولا يبعد أن ينقسم مثل أقسام الحيوان في أمثالتهم الى ناطق وقائم ، ومرة أخرى الى مائت وقائم ان كانت القسيمان في هذا المثال فصليتين كلامهما . ولا مناقشة في الامثلة .

في العوارض الغير اللازمة

هذا مثل كون الانسان شابا مرة وشيخا مرة ، وكونه متحركا مرة وسا كئا مرة . فبعض هذه من الطابع ومن الارادة مثل ما قلنا ، وبعضها من أسباب خارجة مثل المرض ومثل ما يلحق من الالوان بسبب الاهوية ، وأيضا بعض هذه مطاولة كالشباب والشيب ، وبعضها مريضة المفارقة كالقيام والعمود ، وبعضها يوجد في غير النوع مثل الحركة قد تكون في لسان وغيره ، وبعضها خاصة به مثل الاستشاطعة غضبا بالانسان . وقد توجد من هذه محمولات ، فيقال مثلا للانسان شاب وشيخ ومتحرك وسا كن وأيضا وضاحك .

في اللاحق العام والخاص

اعلم أن كل معنى لا يقوم الشيء ، وهو قد يوجد له وغيره ، فانه قد جرت العادة بأن يسمى « مرضاً عاماً » سواء كان لازماً أو مفارقاً .

وكل ما كان فيها لا يقوم ، ولا يوجد الا للشيء ، قد جرت العادة بأن يسمى « خاصة » سواء كان لكله أو بعضه ، ولازماً أو مفارقاً .

فتكون أصناف العام أربعة : اللازم للشيء كله ، ويكون لغيره . واللازم لبعض الشيء - كالأثونة لبعض الناس - وقد يكون لغيره . والعارض للشيء كله ، وقد يكون لغيره . والعارض لبعض الشيء وقد يكون لغيره - كالتحرك لبعض الحيوان .

وتكون أصناف الخاصة ثلاثة : اللازمة للجميع دائماً . واللازمة لبعض دائماً - كالفهمك بالقياس إلى الحيوان . والذي لا يلزم ولا يكون الا للشيء وحده - كالضحك بالفعل أو كالتبكاؤ بالفعل للإنسان .

في أصناف تركيبات المعاني المختلفة

في العموم والخصوص وغير ذلك

انه يجب أن يقبل منا أن المعنيين المختلفين في العموم والخصوص قد يتركبان على وجه : من ذلك أن يكون المعنى العام مما يلزمه قسيمة ما لزوماً أولاً يفتر في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة ، فإذا اقترن به الفصل تبعاً حينئذ أن يكون موجوداً ، ويكون ذلك الاقتران ليس يقتضي مفهوم أحد المقترنين حتى يكون أحدهما لازماً للآخر في مفهومه ، بل إنما يلزمه في أن يكون موجوداً . مثال ذلك إذا قلنا « الجسم » وعينا شيئاً من الجواهر له ايجاد ثلاثة على الوجه الذي يصح من غير زيادة ، أو شرط حذف زيادة ، فإن هذا المفهوم لا يمكن أن يحصل موجوداً الا أن يكون على أحد أقسام القسيمة التي تلزمه ، وأن يكون مثلاً نباتياً أو حيوانياً أو جادياً بلا حد ما هو أدق تفصيلاً منه ، مثلاً أن يكون ذا نفس ناطقة ، ومفهوم « ذا نفس ناطقة » هو أنه

شيء لا يدري ما هو بحسب هذا المفهوم ، له نفس ناطقة ، وليس يدخل في هذا المفهوم أن يكون جسما أو غير جسم ، ولا يلزم ذلك هذا المفهوم ، وإن كان يعلم أنه لا يصح أن يكون في لوجود الا جسما ، ولو كان داخلا في مفهومه أو لازما لنفس مفهومه ما احتج الى شيء من الأشياء يكون هو الجامع بين النفس الناطقة وبين الجسم ، ليحصل منه شيء ، وجود ، له نفس ناطقة . كما لم يحتج في اقتران الثلاثية والفردية الى جامع يجمع بينهما يجعل الشيء الذي هو ثلاثة فردا ، بل نفس معنى الثلاثية في مفهومه يقتضي أن يكون له معنى الفردية ، والشيء اذا حصل له معنى الثلاثية فقد حصل له معنى الفردية من نفسه لا بسبب شيء غيره .

وأما تعلق النفس الناطقة بالجسمية فبسبب ، وكذلك تعلق سائر الصور بموادها سواء كان جائزا لها أن تفارق أو غير جائز ، وإن كان لبعضها نصيب في وجود البعض ، لكنه سيظهر أن ذلك ليس بسبب اقتضاء المفهوم ، بل على سبيل اقتضاء الوجود ، وبين مقتضى المفهوم ومقتضى الوجود فرق .

وكذلك لا تجدد صورة من الصور مأخوذة على بساطتها بنفس مفهوم يقتضي أن يفهم منها حصول المادة لها ، وإن وجب من خارج مفهومها واعتبار وجودها أن تكون لها مادة يجب عنها اذا فرضت ذات وجود أو يجب لها من غيرها ، اللهم الا أن تأخذ الصورة لا بسيطة ، بل من حيث تركيب يعرض لها مع المادة فينبغي أن تكون المادة لازمة لمفهومها ، بل متضمنة في مفهومها ، وليس كلامنا في مثل ذلك .

ونقائل أنت يقول : انك اذا قلت « ناطق » أو قلت « خفيف مطلق » - أما أولهما فعند إيرادك فصل مثل « الانسان » وأما ثانيهما ففي إيرادك فصل مثل « النار » - فأنت قد أشرت الى طبيعة الجنس . لانك اذا قلت « ناطق » عنيت به أنه ذو نفس ناطقة ، واذا قلت « خفيف مطلق » عنيت به أنه ذو قوة في الطبع محركة الى حد فوق حدود الاجسام المتحركة بالاستقامة . واذا قلت انه ذو نفس ناطقة فقد قلت انه « ذو شيء » هو كمال في جسم طبيعي ، الى من شأنه أن يقتل العقول ، وكذا وكذا . واذا قلت انه « ذو قوة » فقد قلت انه ذو مبدأ حركة لما

هو فيه ، وهو جسم لا محالة .

فحينئذ نجيبه بأجوبة : من ذلك أنه إذا قال « شيء » له أو فيه كمال في جسم طبيعي « لم يلزم من مفهوم هذا أنه نفسه ذلك الجسم الطبيعي ، بل لا يمنع مفهوم هذا أن يكون هذا الشيء فيه شيء هو أيضاً في غيره الذي هو جسم طبيعي ، وهما معاً ، أو هو فيهما معاً ، لمكانه كمال بالقياس إلى أحد الشئيين الذين هو فيه .

وأيضاً لو كان يوجب ذلك — لكان على سبيل ما بالعرض .

وأيضاً فإن ذات النفس وذات كل قوة « شيء » ، وكونهما كمالاً وحالاً لشيء — شيء من لواحق ذاته . وإذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو كان ربما له لاحقاً ، وإنما يحصل للحيوان الفصل المتنوع له إلى الإنسان بانضمام ذات النفس إلى ما تنضم إليه انضماماً أولياً ، ثم تتبعه توابع النفس ولواحقه ، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق — إذا كانت مساوية — مخصوص لا مفصول ، فإذا هي بالناطق ذو كمال جسم بصفة كذا فقد أورد رسم الإنسان وخاصة الحيوان لا فصله ، اكتملنا نخرج من تحديد القوى البسيطة ، وإنما ترسبها بالضرورة رسماً ، فلا يمكننا أن لا نلغى إلى موضوعاتها وإلى ما يلزمها في الوجود ، فنقول أنها تؤخذ في حدودها موادها ، وأما القوى إذا أخذت مركبة على النحو الذي أشرنا إليه فيما اشتغلنا به لم يصلح أن تؤخذ منها الفصول ، لأنها مأخوذة بعد حصول القوة والصورة من حيث الحصول ، مثل النطقية فأنها حالة ذي التعلق من حيث له الذات التي تسمى لها ناطقاً . وبما يشبه هذا القسم المذكور ، بل هو داخل معه في المعنى العام ، ما يكون من جمع عارض للشيء يكون له وتنبه مع الشيء الموضوع له أولاً لزم له في وجوده ، وليس في ماهيته ، يكون لاجتماعهما حكم اجتماع جديد ليس يقتضيه مفهوم أحدهما ، مثل المجتمع من الأنف والتفكير (١) ، ومثل المجتمع من السواد والبياض الذي هو البقلة ، ومثل المجتمع من افادة الوجود والبياض الذي التبييض ، فإن الوجود صفة الأشياء ذوات الماهيات المختلفة ومحمول عليها خارج عن تقويم ماهياتها ، مثل البياض والسواد ،

(١) وذلك أن تجمع الأنف والتفكير قوتهم عليه اسم « لا فطس » مراجع فصل « الحد » من هذا الكتاب .

لا يختلف بحسب اختلاف الموضوعات الا في شيء بعد الوجود ، ولا يلتفت الى أقاويل فيه خارجة عن هذا المذهب ، وليست صفة تقتضيها أصناف هذه الماهيات بل فائض عليها من مبدأ . وكذلك افادة الوجود . فاذا اقترن البياض بصفة الوجود كان بياض موجود ، واذا اقترن به افادة الوجود كان ذلك بالقياس الى المبدأ الفاعل تبييضاً ، وهو القياس الذي بالذات ، فكان بالقياس الى المبدأ القابل من حيث يعتبر حال حدوث الوجود فيه تبييضاً وهو من حيث الافادة بالعرض ، لأنه تبيض من حيث الاستفادة ، لكن الافادة والاستفادة متلازمان معاً . وأما من حيث قياسه الى نفس البياض فعنى معقول زائد على معقول البياض وعلى معقول الافادة ليس يتبع أحدهما مفهوم الآخر في نفسه ، بل بحسب وجوده ولا اسم له .

وقد يكون من هذا الباب ما يكون فيه العام لازماً من خارج الموضوع ، ويكون منه ماهو غير لازم ، وقد يكون فيه كل واحد من المجتمعين أعم من الآخر من جهة دون جهة ، مثل اجتماع البياض والحیوان ، وربما كان المجتمعان ليسا أحدهما محمولاً في الطبع والآخر موضوعاً ، بل من حق كل واحد منهما أن يكون محمولاً على شيء واحد في الطبع ، مثل اجتماع الاقدام والعقل في الشجاع ، ومثل اجتماع العفة والشجاعة والتدبير في العدل .

والذي يفترق فيه هذا القسم والقسم الذي ذكرنا أنه نحو اجتماع الجنس والفصل — ليس هو أن العام في الجنس لا يتحصل موجوداً بالفعل الا بالخاص ، ولا أن أحدهما ليس تابعاً لمفهوم الآخر ، ولأن اجتماعهما بأسباب من خارج . وذلك لأنه قد يكون من هذا القسم الثاني ما يكون العام متقوماً بالذات بالخاص ، مثل البياض بالقياس الى الانسان والفرس ، فإنه ليس يحوز أن يتحصل بالفعل الا في شيء من الانسان والفرس وسائر أجزاء القسمة التي تقع له بالقياس الى موضوعاته ، ومع ذلك فإنهما يجمع بينهما جامع هو خارج من المجموعين ، وإن كان قد يكون طبيعة ملازمة لهما فإنه قد يكون غير كل واحد منهما ، ثم ليس ولا واحد منهما يتبع مفهوم الآخر ، لكن الفرق بينهما أن العام في المعنى الجنسي جار مجرى الموضوع ويشق من المادة

وما يجري مجراه . والخاص المضاف اليه هيئة وصورة يتصور بها الموضوع ، فيقوم
منهما ثالث قياما طبيعيا . وأما في هذا المعنى الثاني فإن العام هو الهيئة والصورة
للخاص ، والخاص هو المتصور بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث .

ولو أن أخذنا أخذ ما يجري مجرى الموضوع كالإنسان مثلا أو العدد بجملة العام
لخاص ما تحته مثل الرجل أو المنتسم بمنسولين فقال «إنسان رجل» أو قال «عدد
منتسم بمنسولين» لم يجد الخاص هو الذي سبق إلى العام فأفرزه أفرزا أوليا ، بل
يجده عارضا له بعد لحوق التخصيص الأولي ، كالرجل فإنه إذا استكملت الإنسانية بما
تستكمل به يمرض لها عارض مزاج مع استكمالها أو بعد استكمالها تصير به رجلا
كما يمرض له أن يصير شيخا أو يمرض لقادة التي تتكون منه ، لا من حيث هي موضوعة
للصور الأولية التي بها تكون إنسانا ، بل من حيث اقترانها بسبب آخر . وكذلك
العدد يلحقه أول ما يلحقه في تخصيصه أنه يكون اثنين أو أربعة أو ستة ثم ما يلزم
ما خصصه لزوما في مفهومه أن يكون منتصفا بمنسولين وأن تكون أشياء بحسب
الاعتبارات التي له لانهاية لها بالقوة كلها لازمة . وإذا لم يمكن هكذا ، وكان
دعوانا هذا في المثاليين غير صحيح فليقتض المطلق في الإنسان أنه جنس للرجل
وفي العدد أنه جنس لما يخصص بما أوردناه ، فإنه لا مناقشة في الأمثلة . وليقتض
أنهما ليسا بمنسولين أن كان دعوانا في المثاليين صحيحا ، وليحصلوا من ذلك أن النحو الذي
أدعيناه في المثاليين ليس على النحو الذي يجري عليه ما ندعيه في اجتماع طبيعتي الجنس
والفصل ، ثم ترك المهددة في الأمثلة علينا بعد أن يعرف جهة الفرق ..

والمعنى الجنسي إذا لحقه معنى فصلي لم يخل بما أن يكون ذلك الفصل بجملة بحيث
لا يلزمه من الحملات التي ليست له في حد جنسه إلا لوازم تلزم ذلك الفصل وتأتي
بعده ، وعوارض تلحقه من أسباب خارجة يجوز أن تتوهم غير لاحقة ، فيكون قد قوم
ما هو نوع الأنواع . ولما أن لا يكون فصل ذلك بعد ، فيكون قوم نوعا هو أيضا
جنس . وهذا ضرب من تركيب معنى خاص وعام متقسم إلى قسمين .

والضرب الثاني أن يكون أحد التركيبين يلزم الآخر في مفهومه ، فلا يكون ذلك

التركيب بسبب من خارج مثل تركيب الثلاثية مع الفردية ، وهو تركيب الموضوع ولازم ماهيته ، وقد يتفق أن يركب على أن يقدم الأخص منهما على الأعم ، فيقال « ثلاثة فرد » . وهذا من الجنس الذي يسميه بعض الناس (هذيانا) لأنه بحسب الإبهام غير جيد التركيب إذ كان لا ثلاثة إلا فردا ، مثل قول القائل « انسان جسم » ، وأما إذا قال « الثلاثة فرد والانسان جسم » لم يعد هذا هذيانا عندهم ، بل اخبارا عن بين بنفسه ، وليس عكس هذا يعد هذيانا مثل قولهم « فرد هو ثلاثة » إذ كان الفرد قد يكون غير ثلاثة . ويفارق هذا الأولين من حيث يثنا . ويفارق الجنسي منهما بأن العام لاحقة له في تقويم الموجود القائم بالفعل القيام الأولي . فان الثلاثية تقوم أول تقومها بما تقومه ، ثم يكون العام من لوازمها ، ولا يكون للفردية مدخل في تقويمها الأولي ولا في تقويم المركب منها الا كما يقوم الجزء الكل ، ويكون للثلاثية مدخل في اتوئها من غير جهة تقويم الجزء الكل ، فانه يكون بنفسه علة لوجود الجزء الثاني ، فانه اذا حصل للثلاثية وجود كفى ذلك في وجود الفردية والمركب منهما ، وليس كذلك اذا حصل للناطق وجود ، بل يحتاج الى سبب آخر يجمع بينهما فيقومان المركب كما يقوم الجزء ، فقط ، وليس أحدهما متقوما في نفسه أولا ، ثم يلحقه الثاني لحوق شيء لشيء متقوم ، بل انما يحصل الشيء المتقوم التوهم الأولي باجتماعهما جميعا ، فيجب أن تكون هذه الحقائق متصورة .

في تركيب احوال المحمولات

بعضها مع بعض

المحمولات بعضها أول وبعضها غير أول ، وقد يستعمل لفظ (الأول) في هذا الموضوع على معان ثلاثة : فيقال « أول » ويعنى به الشيء في كونه محمولا على الشيء بنفسه ، وه « أول » في العقل مثل حملنا أعظام من الجزء على الكل ويقال « أول » ويعنى به التماس الى محمول ثان يحمل على الشيء بنسبة المحمول الذي يقال له « أول »

مثل كون الانسان أولا من شأنه أن يتعجب به ، ثم من بعد ذلك كونه من شأنه أن يضحك ، والاول الحقيقي من هذا الباب هو الذي ليس بينه وبين الموضوع واسطة البتة ، وهذا هو الذي يستحق أن يقال له « المحمول على الشيء بذاته ولما هو » ، لست أعني المحمول في جواب ما هو ، بل المحمول على الشيء لا بسبب شيء من صفاته وأحواله بل بسبب ذاته ولأنه هو - مثل « الضحك » المحمول على « الانسان » لامن جهة أنه انسان حتى تاتي الانسانية من غير واسطة ، بل لأجل أن الانسان مميز متعجب فذلك هو ضحك ، فهو للانسان بتوسط صفة له ، تلك الصفة تقتضيه ولولاها لما وجب أن يكون ضحاكا ، ولا يبعد أن يظن ظان أن كل ما هو أول بهذا الاعتبار فيلزمه أن يكون أولا بالاعتبار الأول . ويقال « أول » ويعنى به الشيء الذي ليس يحمل على الشيء بتوسط شيء . أم منه يكون من حقه أن يكون محمولا على ذلك الأعم ثم على الشيء . ولانجد محمولا أولا على هذه الصفة الا الجنس والفصل والخاصة وخاصة الفصل المساوية في عداد الخاصة والعوارض واللازم التي لا تستغرق الجنس مثل الآثوة والذكورة لأنواع الحيوان . وأما الجنس الجنس وفصل الجنس مثل « ذي النفس الحاسة » للانسان وخاصة الجنس مثل « المشتهي » و « اللامس » والمرض العام للجنس ، فإن هذه ليست بمحمولات أول فأنها تحمل على الجنس وتبقى محمولات ما بقيت طبيعة الجنس موجودة في أي نوع كان ، وان لم يكن النوع المتكلم فيه موجودا فلا تكون محمولة على طبيعة النوع أولا ، وهي محمولة على طبيعة الجنس من غير انعكاس ، فهي محمولات على الجنس أولا ، وما كان منها مقوما فأنما يقوم طبيعة الجنس أولا ، ثم تنضاف اليها فصول فتقوم طبيعة الأنواع .

فان قال قائل : « ان طبيعة الفصل علة لطبيعة الجنس ، وما لم تصل الى الشيء العلة لم تصل المعلولة » فهذا القائل يوجب أن يكون أعلى الأجناس محمولا أولا بهذا المعنى الذي نحن فيه ، فانا لست نذهب في استعمال الأول الى هذا الأول ، بل الى ما أشرنا اليه . واذا قايستنا الجنس وفصله صادفنا الفصل هو المحمول المقوم للجنس ، لا الجنس للفصل ، وان كان يصح حل الجنس على الفصل فليس على حيل مقوم ،

بل على سبيل متقوم ، والمقومية في المحمولات أخص من المحمولية . وإذا كانت مقومة الفصل أولا للجنس فمحموليته أولا على الجنس ، وإذا كانت عليه أولا فهي على النوع غير أول بهذا المعنى . وإذا حملنا الجنس على الفصل ثم حملنا الفصل على النوع نكون قد أدخلنا لامحالة الفصل بين الفصل والنوع وما هو بالمتقوم في الحمل أولا ، فتكون قد أدركنا من حيث لم نشعر .

وأما لوازم الفصل وخواص الفصل التي هي أعم من النوع ان كان فصل مثل المنقسم بتساويين الذي هو أعم من الزوج ، ونفرضه الآن مثلا نوعا من العدد ثم كان له خاصة مثل كونه ذا نصف أو ذا ربع الضعف فأنها لا تدخل إما أن تم الجنس فتكون من المحمولات التي ليست أولا ، وان لم نعه فهي من جملة لوازم النوع الغير العامة للجنس ، وأما مقومات الفصل ان كان ذلك موجودا فان كانت أجناس فصول مثلا ، مثل ما يظن من أن المدرك جنس للحساس أو الناطق ، فأنها تفصل لامحالة ما هو أعم من ذي الفصل . فهي اذن داخلة في جملة فصول الأجناس فتكون أجناس الفصول فصول الأجناس ، ولا تكون أولية . وفصول الفصول ان كانت أعم فهي في حكم أجناس الفصول ، أو مساوية فهي في حكم الفصول وأولية ، وأنت تعرف من هذا أجناس الخواص والاعراض وفصولها ان كانت موجودة . وكما أن المحمول الأول قد يقال على وجوه فكذلك المحمول على الشيء بذاته ولما هو يقال على وجوه ، ولنا محتاج في هذا الموضع الى أن نمد وجوها لانتاسب هذا الموضع فيقال محمول بذاته ، ومن طريق ما هو لما يكون داخلا في ذات الشيء وماهيته سواء كان مقولا في ماهيته أو داخلا في جملة المقول في ماهيته على أنه جزء له . ويقال محمول بذاته من طريق ما هو للأمر الذي لا يحتاج الشيء في أن يوصف بذلك وان كان عارضا له الى شيء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس يحمل عليه لاجل شيء أعم منه حمل « المتحرك بالارادة » على « الانسان » بسبب أنه حيوان ، ولا حمل شيء أخص منه حمل قبول « الكتابة » على « الحيوان » بسبب كونه انسانا . ويقال محمول بذاته ولما هو اذ كان أولا بالمعنى الثاني من معاني الحمل الأول . وقد يقال محمول

بذاته لاجل أنه ليس يحتاج الشيء في أن يحمل ذلك عليه أو على بعضه إلا إلى تهيؤ فيه ليس يحتاج في أن يكون له ذلك التهيؤ إلى أن يصير بالفعل أخص منه مثل الكتابة بالفعل للإنسان . ويقارن الضرب الثاني مما يقال عليه اللفظ المذكور بأن هذا له بحسب اعتبار التهيؤ ، وذلك بحسب اعتبار الوجود بالفعل ، وهذا هو أحد أجزاء القسمة التي تكون لازمة للشيء بذاته على الضرب الثاني ، مثل المفرد والزوج مثلاً للعدد ، ومثل الكتابة والأمية للإنسان ، إلا أن بين هذين المثالين فرقاً ، فإن التهيؤ لفردية هو طبيعة العدد مجردة في العقل ، وأما العدد الذي هو فرد فهو بالضرورة دائماً هو فرد . وأما الثاني فإن التهيؤ فيه باعتبار الطبيعة الموضوعة في التجريد العقلي وفي الوجود خارجاً أي جزئي كان منها ، فإن كل واحد من الكتابة والأمية يتهيأ لها الإنسان الموجود أي إنسان كل ، والأمور العامة تكون لها فصولها المقتسمة ، وعوارض أنواعها وخواصها مقولة عليها وبذاتها ومن طريق ما هو على هذا الاعتبار .

وجميع هذه كيف كانت ، والمحولات التي لا تقوم الشيء وتعرض للسبب شيء أعم يخص باسم الأعراض الذاتية أي الواحق الذاتية ، وهي غير المحولات الذاتية في المعنى لأن المحولات الذاتية قد تقال على غير هذا المعنى . وإذا قيل لهذه أعراض فليس يعني به العرض الذي يوضع بأزاء الجوهر ، بل يعني به العرضي ، وأما العرض الذي بأزاء الجوهر فله حد أو رسم غير هذا ، وليس يعني به العرض الذي هو أحد الخسة الذي من حقه أن يسمى عرضاً عاماً فإن هذا أيضاً يقال على الخاصة المماوية وعلى الخاصة التي هي أقل ، مثل الكتابة للإنسان والحيوان . وهذه المعاني يجب أن تكون محققة بمصلحة .

في أصناف التعريف

التعريف — هو أن يقصد فعل شيء إذا شرب شاعر تصور شيئاً ما هو المعروف . وذلك (الفعل) قد يكون كلاماً ، وقد يكون إشارة .

والتعريف الذي يكون بالكلام — إما أن يكون بكلام لا واسطة بينه وبين ما يتصور من جهة ، على النحو الذي يتصور من الكلام ، فيكون ذلك على سبيل دلالة اللفظ على معناه .. وإما أن يكون بكلام بينه وبين ما يتصور من جهة واسطة ، ويكون ذلك على سبيل دلالة لفظ وصف الشيء ونمته عليه ، فبدل اللفظ دلالة اللفظية على معنى ، فإذا دل على ذلك — دل بتوسط ذلك المعنى على المعنى المقصود بالتصوير ، لأن الذهن من شأنه أن ينتقل من ذلك المعنى وحده ، أو مع قرينة ، إلى المعنى المقصود بالتصوير . وذلك المعنى في أول الأمر إما أن يكون من قبيل ما يحمل على الشيء ، أو من قبيل ما لا يحمل على الشيء . لكن تصوره ملزم لتصور الشيء ، فإذا تصور ذلك المعنى يمثل في النفس المعنى الذي يلزمه ، مثل تصور «الأب» عند ذكر «الابن» وتصور «المحرك» عند ذكر «المتحرك» عند من يصدق أن لكل متحرك محركاً .

وهذا القسم ، وإن دخل فيما نحن بسبيله من وجه ، فيجب أن يفرد لفظ (التعريف) لما يكون المقصود به تمثيل الشيء في الذهن من جهة محولاته . وأما الذي يمثل تاهماً لتمثيل من غير أن تكون المادة جارية بأن يراد في تمثيله وتصويره تمثيل ذلك ، وإن كان يمثل ويتبع ، فليفرد له اسم آخر .

والتعريف الذي يكون بالمحولات — فقد يكون بمحمول مفرد ، إذا كان ذلك المحمول خاصاً بالشيء . وقد يكون بمحولات تركيب معاً . وكل واحد قد يكون بمحمول مقوم وقد يكون بغير مقوم ، بل لازم أو عارض .

والتعريف بالعارض لا يليق إلا في زمان ما ولشخص ما . وأما المعنى الكلبي فليس تلحقه العوارض إلا بالعرض وبسبب أشخاصه الجزئية . وأما كون الشيء بحيث يعرض له ذلك العارض — فهو أمر لازم غير عارض .

فالماهية التي تتناولها العلوم - هي الماهية الكلية وما يجري مجراها ويدخل في حكمها ، فيقضى إذن أن التعريف المفرد أو المركب بحسب العلوم إما أن يكون بمقوم أولاً ، و (التعريف المفرد بالمقوم) هو تعريف الشيء بخصاله ، فإن الجنس مشترك فيه لا يشير إلى ماهو نوعه ، فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من الوجوه وحال من الأحوال ، وإن توم بهن الناس أنه قد يقع به تعريف تما . وبالجملة أن التعريف يقتضي التخصيص لا غير . و (التعريف المفرد باللازم) هو التعريف بالخاصة . فإن حال اللازم العام في أنه مشترك لا يشير إلى جزئياته حال الجنس .

و (التعريف المركب بالمقوم) هو الذي إذا وجدت شرائط نقولها كان حداً محققاً ، وإن تساوى وقد بعض الشرائط كان حداً خداجاً ، أو كان جزءاً حداً . و (التعريف المركب لامن المقوم الصريف) هو الذي إذا وجد شرائط نوردتها كان رسماً محققاً ، وإن نقصه بعضها كان رسماً خداجاً .

وكل تعريف مركب مساو ومن مقومات فهو (حد تام) ، أو جزء حد وحد خداج . فإن المقومات محقة الوجود للشيء وبينة له فإنها أجزاء لماهية ، ومحال أن تدخل ماهية في الذهن ولم تدخل معه أجزاءه ومقوماته ، فإذا دخلت أجزاءه ومقوماته كانت حاصلة معه في الذهن ، وليس كل حامل في الذهن ممثلاً فيه بالفعل دائماً ، بل هو الذي إذا التفت إليه وجد حاضراً وقد يصد عنه إلى غيره ولا يكون حاله حال المجهول المطلق ، بل يكون كالتخزون المرض عنه . وأما كيفية هذا فليطلب من (علم النفس) .

ومن نشير في حصول أجزاء الماهية مع الماهية إلى هذا النحو من الحصول ، فإذا أخطر بالبال لم يغفل الذهن عن وجوده لماهية إلا أن يعرض عنه ولا يخطره بالبال ، وحين يعرف به الشيء قد تصدى لاخطاره بالبال فلا يجوز أن يكون مجهول الوجود لماهية .

فيجب إذن - إذا كان موجوداً لماهية وقد دل بجميع المقومات العامة والخاصة على نفس الماهية - أن لا تبقى شبهة البتة وتمثل معها الماهية المجموعة عنها

في الدهن حاضر الجملة والأجزاء ويتمثل ما لو أصلح اصلاحا ما تمثل معه الماهية .
وأما اللوازم فليس كثير منها بين الوجود لشيء ولا بين اللزوم له ، فيجوز أن
تؤلف منها عدة تدل على جملة لا تكون تلك الجملة لغير الشيء وتكون خاصة له مركبة
ولسكنه لا ينتقل الدهن الى الشيء فلا يكون رسما ، وكيف يكون رسما وشرط الرسم
أن يكون تعريفاً ، وقد لا يكون أيضاً رسماً خداجاً اذا لم يكن من شأنه أن يتم بما يضاف
اليه رسماً تاماً ، بل يكون خاصة مركبة من لوازم الشيء المجهولة مامن شأنه النظر في أن
يثبت لزومه للشيء ، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، ومن هذه اللوازم قد
يمكن أن يجمع تعريف مركب يكون رسماً بالقياس الى انسان دون انسان ولا يكون
رسماً مطلقاً ، وانما يصحكون رسماً بالقياس الى من يجمع عطين ، احدهما أن يعلم
بالاكتساب البرهاني كون تلك اللوازم محمولة على ما يعرف ، والثاني أن يعلم أنها تخصه
علماً خاطراً بالبال ، وانما لا يكون رسماً مطلقاً لانه ليس يقتضي تعريفاً مطلقاً .

ولقائل أن يقول : « لقد أضلّتم بالتعريف الذي يكون على سبيل التمثيل ،
والتعريف الذي يكون على سبيل المقابلة . مثال الأول أن يقول قائل : الحيوان هو مثل
الفرس والانسان والطائر ، ومثال الثاني أن يقول : ان النفس هي التي تقوم من البدن
مقام الربان من السفينة » فنقول : أما التمثيل فليس بتعريف حقيقي ، بل هو كتعريف ،
وقد يقع فيه الغلط كثيراً ، فان التعريف بمثل المثال الذي أورد لتمثيل ربما أوم أن
الحيوان لا يكون الا ذا رجلين أو أرجل وأن عديم الرجل ليس بحيوان ، وكيف لا
واقائل « أن الحيوان هو كالفرس والانسان » قد قال قولاً مبهما حين لم يبين أنه
كالفرس والانسان في (ماذا) ، فان بين أنه كالفرس والانسان في أنه ذو جسم
حساس كان في الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل ، بل لشيء مما سلف ، وكان
التمثيل نافعا ، لاني تصور المعنى ، بل في تسهيل مسيل تصوره وفي أن للمعنى والوجود
ما يطابقه .

وليس من شأن المعنى المتصور أن يكون له في الوجود مثال بوجه ، مثل كثير
من معاني الاشكال الموردة في كتب الهندسة ، وان كان وجودها في حيز الامكان ،

ومثل كثير من مفهومات ألقاظ لا يمكن وجود معانيها ، مثل مفهوم لفظ « الخلال » ومفهوم لفظ « الغير المتناهي » في المقادير ، هن مفهومات هذه الالفاظ تتصور مع استحالة وجودها ، ولو لم تصور لم يمكن سلب الوجود عنها فان مالا يتصور معناه من المحال أن يسلب عنه وجود ويحكم عليه بحكم سواء كان أثباتا أو نفيًا .

رأى الوجه الثاني فهو تعريف من باب اللوازم واللواحق ، فان النسبة من لواحق الاشياء ولوازمها ، والشيء قد يكون له اعتبار بذاته ، وقد يكون له اعتبار بحسب حاله من عارض ولازم ، فيكون مثلا باعتبار ذاته انسانا وباعتبار حاله أبيض وأبنا وغير ذلك . وقد يكون اعتباره بحاله اعتبارا لا يتعداه ، وقد يكون اعتبارا يتعداه . واذا كان اعتباره بحاله لا يتعداه كانت حاله خاصة له . فاذا أتى بالحد الحقيقي الذي له بحسب حاله ، وهو غير الحد الحقيقي الذي له بحسب ذاته ، كان حده الذي بحسب حاله إما دميما وإما قولاً من قبيل الخاصة المركبة بحسب ذاته ، فانه ان كان ينتقل الذهن من تصور القول الحاد لحاله الى تصور ذاته كان القول دميما لذاته ، وان كان لا ينتقل ، بل يقف عليه . كان القول خاصة مركبة غير رسم ، مثال هذا أن هاهنا شيئاً اذا حصل له ضرب من الاقتران بالبدن الحيواني صار به بدن الحيوان حياً ، وحصل من اقتران أحدهما بالآخر مجموع هو الحيوان ، وذلك له ذات هو بها أمر ما ، ولأن اعتباره من جهة ذاته غير واضح لأرباب الفنة فليس له بحسب ذاته اسم عديم ، بل إنما يوقعون عليه أسماء بحسب كونه مدبراً أو محرراً أو كمالاً أو غير ذلك للبدن ، فيسمونه إما روحاً وإما نفساً ، كما يسمون غيره أباً وملكاً ، ثم يكون له بحسب المعنى الذي يسمونه له نفساً وروحاً حد حقيقي ، فيقال له حينئذ أنه صورة جسم طبيعي بحال كذا أو كمال جسم طبيعي بحال كذا ، فيكون هذا — بحسب حاله التي تسمى لها نفساً — حداً حقيقياً ، لكونه يكون بالقياس الى ذاته خاصة مركبة أو دميما ، فان كان هذا مثل قول الفائل في تعريف المربع — أعني الذي يحيط به أربعة أضلاع كيف كانت — أنه الشيء الذي يشغله أربع ملاقيات له بخطوط مستقيمة ، فينتقل الذهن من تصور هذا القول الخاص الى أن يتصور أنه السطح المربع ، فينتقل رسم . وان كان هذا مثل قول

القائل في تعريف السطح المتوازي الاضلاع أنه الذي يكون السطحان المتمان جنبتيه قطريه متساويين لم يجب أن يكون رسماً الا بالقياس الى من عرف وجوده له ، وربما كان حد الشيء - بحسب حالة - رسماً له بحسب حالة أخرى تخصه ، فانه ربما كان لشيء - حال وله حال أخرى وكلاهما يختصان به ، ووجود أحدهما مع الآخر بين نفسه أو معلوم وبرهان أو بمصادقة من الحس ، فإذا حد بحسب إحدى الحالين انتقل الذهن اليه بحسب الحال الأخرى ، ولهذا انه يشبه أن تكون ذات الانسان غير متصورة بالحقيقة في نفوس كثير من الجمهور ، بل انما يصورونه بحسب هيئة عارضة له تمثلت من طريق الحس في أوهامهم أو عقولهم ، فإذا قيل « الضحك المتعصب القامة » انتقل الذهن في كثير منهم الى أنه يراد به ذلك الذي هو كذا وكذا بحسب الهيئة الحسية ، ولا يبعد أن يكون لشيء - بحسب الحالين حد ، ان كان واحد منهما بحسب الحالة الأخرى رسماً ، وذلك اذا كان تلازمهما متصفاً ، وتعرف كل واحد منهما من جهة الأخرى متأتياً .

واعلم أن الفصل والخاصة وحدهما من غير اعتبار آخر ينضاف الى مفهومهما ليس بمعرف حقيقي ، فانك اذا قلت « فاطمة » فاعلم انهم منه شيء له نطق ، ونفس هذا المفهوم يجوز أن يكون أي شيء . كان الا أن يلم هذا آخر تصديقاً لا تصورياً أنه لا يجوز أن يكون هذا الشيء الا كذا وكذا على سبيل الالتزام لاعلى سبيل التضمن اذا عرفت ، فان التعريف بالفصل قدات النوع اما غير تام تعريف واما تعريف بقريئة على سبيل نقل الذهن من شيء الى آخر يلزمه لا يطابقه ولا ينضت ، والتعريف بالخاصة وحدها أبعد في هذا المذهب من الفصل ، فإذا قرن بذلك أمراً آخر ، جنس أو كجنسي مخصص به ، وقع بالفعل حينئذ التعريف على سبيل المطابقة ، ووقع بالخاصة ان كان اجتماعها ما اجتمعت معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل النقل والالتزام ، والا كان القول خاصة مركبة .

واعلم أنك اذا عرفت الشيء بالفصل فاقترنت به القريئة المذكورة ، وصار القول تعريفاً - فما عرفت بالفصل وحده ، بل بالفصل وشيء آخر سكت عنه ، فلو

أنتك نطقت بجميع ما وقع به التعريف — فكان ذلك قولاً لالفاظاً مفرداً ، فتبين أن معنى العبارة مما وقع به التعريف أن تكون قولاً ، فأذن التعريف بالمحمولات يجب أن يكون قولاً ، وكل تعريف مما نحن بسبيله اما بالاسم ، واما بقول هو أحد ، واما بقول هو رسم .

في الحمد

الشيء الذي يقل له (الحمد) — إما أن يكون بحسب الاسم ، واما أن يكون بحسب الذات . والذي بحسب الاسم « هو القول المفصل الدال على مفهوم الاسم عند استعماله » . والذي بحسب الذات « هو القول المفصل المعروف للذات بما هيته » . وكل من تلفظ بلفظ قاله تحديده اذا أجاد العبارة لما يقصد اليه من المعنى ، ولا مناقشة معه البتة الا اذا كان قد زاغ عما قصده بشيء مما سيقوله . واما اذا ألف المعاني التأليف الذي ينبغي ، ثم قال لمجموعها : انه مرادي بما أطلقته من اللفظ . فهو حد ذلك اللفظ ، اذا لم يكن قد أساء في التأليف مما ستسمعه ، ولم يكن بحيث اذا أضفت الى ما أورده زيادة معنى كان مخصصاً لما ألفه أو غير مخصص فرضت عليه ما ألفه والزيادة على أنه مفهوم اللفظ الذي حده قبله ، فقال هو هو ، مثال ذلك أن « الانسان » اذا استعمله متكلم في كلامه ، فسأله ما يعني به فقال انه « الحيوان المنتصب القامة ، البادي بالبشرة ، الذي له رجلان » فأول ما ألفه أنه قد حد الانسان بحسب استعماله لفظه ، وليس لك أن تخاطبه فيه بوجه من الوجوه بالمناقشة اذا كان الحيوان بهذه الصفة موجوداً ، وكان له بهذه الصفة اعتبار ، وكان اعتباره بهذه الصفة غير محرم عليه أن يكون له اسم ، وأكثر ما يكون أن تؤاخذ به أمر اللغة ، وهو بعيد عن المآخذ العلمية ، لكنك ان زدت على هذا المبلغ الذي ألفه « الضاحك » قلت « ألسنت تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان البادي بالبشرة الضاحك ؟ » فقال « أعني به » أو قلت « ألسنت تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان

في الطبع البادي البشرة الكاتب ؟ » قال « أعني به » قد أساء ، لأنه ليس اعتبار مجموع هذه المحمولات ولا ضاحك منها ولا كاتب كاعتبارها مع أحدهما ، وليس إذا لم يزد لها الضاحك خصوصاً لم يزد لها معنى ، اللهم إلا أن يكون هذا القائل لم يعن بإيراد هذا التأليف دلالة أولية على مفهوم الاسم ، كأنه يقول أريد به الشيء الذي يلحقه و يمرض له كذا لا من حيث هي لواحته وعوارضه ، بل من حيث هو ذاته التي أجهلها ، فيكون هذا غير حد بحسب اسمه ، ويكون ضرباً من التعريف الرسمي ناقصاً منذ ذكر حكمه من بعد ، وكذلك إذا قص شيء مما أورده في التأليف فبقي الباقي مساوياً أو أعم .

وأما حد الشيء بحسب الذات التي له مطلقاً ، أو بحسب الذات التي له على أنه بحال فيجب في الأول منهما أن يتناول أول شيء مما يقوم بالفعل نوعاً من أنواع الأشياء سواء كان نوعاً فوقه جنس ، أو كان نوعاً باعتبار كليته في نفسه بالقياس إلى ما يمرض نحته ، أو كان معنى كلياً غير نوع فبدل على ماهيته تلك ، حتى يحصل المصور له هو ماهيته ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها ولواحقها التي بعد أول تقومه ، وفي الثاني أن يلحظ الذات ، وتلك الحال والماهية التي لتلك الذات من تلك الحال ملحوظة بنفسها مفردة عن أحوال أخرى ولوازم أخرى ، فإن ألف قولاً من لوازم وتوابع خارجة عما حددناه فربما قل ربما ما ، وأما هنا فكللاً . مثاله أن أراد أن يحد « الإنسان » بحسب وجوده فيجب أن يشير إلى أول ما به يقوم هذا الشيء الذي يقع عليه اسم الإنسان ، وإنما يقوم أول ما يقوم به جنسه القريب وفصله ، فيجب أن يورد جنسه وفصله ضرورة . فإذا أوردنا تمت ماهيته . وإن أمكن أن يكون للشيء الواحد فصول مقومة تحت الجنس الأقرب معاً ليس أحد الفصيلين يقوم أمراً أعم والآنصل الثاني يقوم أمراً أخص ، فيلزمه أن يورد الفصيلين أو الفصول معاً إذ كانت ذاته مجموع جميع ذلك فإذا لم يبدل على شيء من أجزاء ذاته ومن مقومات ذاته كان المدلول عليه جملة من أحوال ذاته ، فإن لم يفعل الحاد هذا ، بل قال في حد الإنسان « انه حيوان ضحالك » فبادل على ذاته ، بل أورد من أموره ما يرد بعد

تقوم ذاته فدل على ما ليس هو ذاته في الاعتبار، وإن كان الشيء - الذي هو ذاته - هو أيضا هذا الشيء من طريق الوضع والحل، وقد عرفت الفرق بينهما وبالحقيقة، فإن هنا قد أشار إلى معنى اعتباره غير اعتبار ذات الإنسان التي هي أول ما تقوم. ولما كان ذات كل شيء واحدة وكان ذاته - من طريق اعتبارها بحال واحدة - واحدة باعتبار واحد لم يمكن أن يكون القول المعروف لمساهية تلك الذات تعريفا أوليا - وهو الحد - الا واحدا.

ثم الأمور التي تحد - اما بسيطة واما مركبة.

والمركبة اما مركبة التركيب الطبيعي الذي من الجنس والفصل، أو مركبة على أحد وجهي التركيب الذي أوردناه في باب، أو مركبة تركيب التداخل، وهو أن تركيب معنى ومعنى فتجمع منهما محولا واحدا ثم تركيب المجموع منهما مع أحدهما تركيبا وضعيا قليل الجدوى مثل أن تركيب الألف والتغير فتوقع عليه اسم «الافطس» فتقول «أنف أفطس» أو تسمى تغير الألف فطوسية ثم تقول «أنف أفطس» وبين الوجهين فرق، وليس كما يظن الظاهريون فأنك إذا سميت الألف ذا التغير أفطس كان الفطس لا تغيرا في الألف، بل كون الألف ذا تغير وبين الاعتبارين فرق، فإن الالفطس بحسب أحد الاعتبارين أنف فيه تغير وبحسب الاعتبار الثاني أنف ذو تغير في الألف (١)، وهذان الاعتباران وإن تلازما وتقارنا فهما مختلفان.

فهذه أصناف الأمور المحدودة، ويجب أن تتكلم في حد واحد واحد منها:

فأما الأمر البسيط - فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي صميئه الحد الحقيقي، فإن هذا مما لا يكون البتة، وإن ظن قوم أنه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وخواصه وتضيف بمضه إلى بعض كما تضيف الفصل إلى الجنس. واعلم أن أكثر ما تحد به هذه الأشياء ليست بمحدود، وأكثر ما يجعل لها أجناسا هي لوازم عامة غير الاجناس، وإذا أردت أن تعرفها باللاوازم والخواص فيجب أن

(١) يريد أن معنى (أنف) داخل في مفهوم (الافطس) فإذا دخل لفظ (أنف) على (الافطس) تكرر مثله. راجع آخر فصل (الحد) من هذا الكتاب.

تكون تلك اللوازم والخواص بينة الوجود في الموجودات والثبات في الثابتات ، اما مطلقا
واما بحسب من مخاطبه به . فان من التعريف ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب ،
كأن من الاحتجاج ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب . وأما اذا كان اللازم أو
الخاصة مجهولا فلا يفيدك التعريف به ، وكيف يعرف بالمجهول ؟ مثال اللازم المجهول
الذي هو أعم من الشيء - المساواة لما هو مساوي القاعدة والارتفاع للمثلث ،
فانه كذلك لمتوازي الاضلاع . ومثال الخاصة المجهولة - كون المثلث مساوي الزوايا
لقائمين ، فان هذين اذا كانا مجهولين قلت مثلا في تعريف المثلث انه المساوي لما
هو كذا ومساوي الزوايا لكذا لم تدل على المثلث دلالة حاضرة معرفة الا أن يكون
تعريفك بحسب من يعلم ذلك ويريد أن يفهم معنى لفظة المثلث ومفهومها ، بل يجب
أن يكون المرف به بين الوجود في نفسه والثبات لمعناه .

ثم لا يخلو اما أن يقع به ثقل الى تفهيم الذات فيكون تصور معناه يوجب انتقال
الذهن الى تصور ذات الشيء الذي له لازم أو خاصة وقد أشرنا الى مثل هذا
التعريف حين فصلنا أصناف التعريف ، فيكون هذا التعريف تعريفا يقوم في الحقيقة
مقام الحد ، وبالجملة يكون دلالة على معنى ذات الشيء بتوسط حال من أحواله ،
فلا يجب أن يقصر عن الدلالة على ذاته بتوسط ألقاط موضوعه لمقوماته ، لانه لا افتراق
بينهما في توصيل الذهن الى حاق الشيء . فهذا قسم من القسمين . ومن شرطه أن
تكون تلك اللوازم والخواص مع يان وجودهما وثبوتها مطلقا بينة الوجود والثبات
للشيء يانا غير محتاج الى وسط .

وإما أن لا يقع به ثقل الى تفهيم الذات ، وإنما يكون قصارى البيان فيه أن يعرف
الشيء بما يتميز به ولا يختلط به غيره ، وإن الشيء الذي له حال من الاحوال كذا
فلا يزيد من تعريف ذاته الا على المعروف من نسبته وأنه مخصوص بلوازم تلزمه ،
وأما خاصيته في ذاته فلا يعلم بذلك ولا يوقف عليه وتبقى مجهولة ، وهي التي ينبغي
أن تعلم حتى تعلم ذاته فهذا ان عد رسما فيجب أن لا يمد في درجة الرسم الأول
وما يجرى ، أو لو خص باسم يفارقه به وما يجرى أن يمد الأول في عداد الحدوده

واعلم أن الصور والقوى الفعالة وللنفعلة إذا أورد القول المصروف إياها مأخوذاً فيه أفعالها والانفعالات التي تتم بها ذاتها بحيث يكون عنها ذلك - فإن القول الحق في ذلك أن ذلك القول قد يكون لها حداً وقد لا يكون وذلك لأن لها في أنفسها اعتبارين اعتبار بنفسها وذواتها التي هي بها أما جواهر وأما كيفيات ، واعتبار من جهة ما يلزمها مما قيل ، أو يصح عليها مما قيل ، والصحة كما قد علمت من اللوازم . وليس يمكن أن تكون ذواتها مضافة معقولة الماهية بالقياس إلى الغير لأنها إما أن تكون نفس الإضافة من حيث هي إضافة ، أو نفس كون الشيء معقول الماهية بالقياس إلى الغير ، أو يكون لها وجود منفرد يلزمه أن يكون معقول الماهية بالقياس إلى الغير ، أو تكون اسمياً يقع عليها الاسم من حيث اجتماع طائفة معقولة بنفسها وإضافة مقرونة بها يكون مجموعها هو المراد بالاسم المطلوب شرحه بالقول .

ولر كانت الصور والقوى لا وجود لها إلا أن تكون معقولة بالقياس إلى الغير بنحو من الأسماء لم يجب أن تعرف جواهر وكيفيات ، ولنضع أنها معدودة كذلك ، وإذا كانت معدودة كذلك كان لها وجود يخص ، ولنضع هذا أيضاً ، وكيف لا وصدر الفعل يكون لا من مجرد إضافة ، بل عن ذات لها إضافة ، وكذلك صدور الانفعال . والزيادة في تحقيق هذا لصناعة أخرى .

فبقي أن تكون إما ذوات لها وجود خاص يلزمها إضافة ، وإما ذوات فيها تركيب من الأمرين . قلن كانت ذوات لها وجود خاص لم يخل إما أن يقصد بالقول المفسر قصد الذات ، فيكون تعريفه باللازم من الإضافة رسماً . أو يقصد قصد كونها ذات ذلك اللازم ، فيكون بالقياس إلى هذا المقصود حداً .

وكثير من القوى والصور أسماء تطلق عليها الأسماء من جهة ما يلزمها من الإضافة فيقال « خفة » و « ثقل » ونحو ذلك . وأما إذا كانت الصور والقوى مركبة على النحو المذكور فالإقتصار على الأمر الإضافي من جزئيه غير معرف له تعريفاً تاماً ، على ما علمت أن الإقتصار على الفصول والخواص لا يتم بها التحديد ، بل ولا يتم بها التعريف والترسيم .

على ان النظر في الصور والتقوى نظر في البسائط ، وكلامنا الآن في البسائط ، فان كان ما نقوله من دلالة الرسم التام والناقص مشتركاً لبسائط والمركبات فان المركبات قد يدل عليها بالرسمين جميعاً . وأفضل الرسمين هو الرسم التام ، وأخسها الرسم الناقص ، على أنه يختلف أيضاً بحسب قرب القزوم من المفهوم والبعد منه ، فانه ليس استعمال المميز في رسم الانسان كاستعمال المتعجب ولا استعمال المتعجب كاستعمال الضحاك .

واذا كان الرسم مأخوذاً من اللوازم التي هي المقومات لوجود ، وان لم يكن للماهية والمفهوم ، وكان من الجنس الثاني ، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من المثل والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في الوجود ، وان لم تكن الماهية والمفهوم ، وكثيراً ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضاً ، وكثيراً ما يريدون ذلك . وقد وقع الفراغ ، ما هو حد الشيء البسيط أو المركب فضلاً عن رسمه المعروف له ، مثل أخذهم توسط « الأرض » في تحديد كسوف القمر ، قائمهم يحددون كسوف القمر بأنه « خلو جرم القمر عن الشعاع الشمسي في وقته لتوسط الأرض بينه وبينها » وليس مفهوم كسوف القمر الا ذلك الخلو في وقت من شأنه في مثله أن لا يخلو عنه ، وأما أنه كان يستتير عن الشمس واقطع بتوسط الأرض فأمر خارج عن المفهوم أقل معرفة من المحدود نفسه وهو سبب من أسبابه الخفية في وجوده التي لا يحس بها الا العلماء . وبالحقيقة ليس من حقه أن يضطر اليه في رسم الكسوف فضلاً عن حده وهم يجعلونه جزءاً من حده ، ويرددونه وقد فرغوا بالحقيقة من حده ، ثم يجعلون له شأن في مقايسته مع البرهان لا ينكشف عن طائل ، وليس هذا كما يقال في الليل أنه « زمان ظلمة جو الأفق بسبب غروب الشمس » فان اسم الليل موضوع بأزاء تركيب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس ، فان الجوّ اذا أظلم بسبب غيم شديد الارتكاس اسم أو بسبب كسوف الشمس اذا كان كسوفاً تاماً لم يسم ليلاً الا على سبيل استعارة ومجاز ، ثم ان قال قائل ، انه ليس كذلك ولم يوضع لذلك ، كان له أن يقول ذلك ، ولكن لم يجب أن يورد فيه غروب الشمس البتة ، بل وجب أن يورده على وجه أعم من ذلك .

ولهم من هذا القيل حدود كثيرة مثل تحديدهم الغضب بأنه « شوق انتقامي الى الانتقام ينفي منه دم القلب » فان غليان دم القلب كان سببا للغضب ، واسم الغضب موضوع بأزاء الشوق الانتقامي للانتقام وان جاز أن يحتد معه القلب .

ومن جملة الأمور التي يدل عليها بالقول المعروف هي الأعدام ، وليست هي بالحقيقة ذاتا ولا أمورا موجودة ، والا لارتكمت منها في الشيء الواحد ما لا نهاية له ، ولا هي بسيطة بالحقيقة . وهذه الأعدام مثل العمى والظلمة والعجز والسكون ، والنحو الذي يتصور فيها يتصور بقياس ما الى شيء ونسبة ، فان العمى ليس الا لنسبة مخصصة بالبصر فلا تغفل الا بتركيب ، وذلك التركيب هو تركيب بملسكة تقابلها وتخصصها ، كالعمى بالبصر والسكون بالحركة والظلمة بالنور ، ومقابلاتها معقولة في نفسها .

وأما المحدودات التي التركيب في معانيها ظاهرا - فمنها ما أوردناه في القسم الأول في الفصل الذي ضمناه أصناف التركيبات ، وهي التي تألف حقائقها من حقائق أجناسها وفصولها ، وهذه قائما تحديدا يدل به على ذاتها ، والدلالة على ذات ما لذاته مقومات تكون من طريق الدلالة على مقوماته بشرط أن تورد بكاملها ، فانه ان خرج منها شيء ووقع به التمييز بالذاتيات لم يقع التعريف لحقيقة الذات فان حقيقة الذات هي ماهي بجميع ما تقوم به ، فاذا أورد بعض مقوماته قد أورد بعض ذاته أو بعض معاني ذاته ، وما ليس هو بصد ذاته الا بقرينة ، فاذا دل على حقيقة الذات فيدل على سبيل قل الذهن من ناقص الى تام ومن شيء الى لازمه الخارج عنه لاعلى سبيل المطابقة التي هي الدلالة باللفظ على المعنى بنفسه وذاته .

ويجب أن يكون الغرض من الحد تصور ذات الشيء ، فان التمييز يتبعه ، وأما من كان غرضه التمييز فقد يناله بالرسم . وقد يناله بالحد الناقص المذكور ، ولا نبيته فيما يؤثره ، ولسكنا نستحب له أن يقصد القصد الأتم والأفضل .

والأمور التي يدل عليها بالحد المأخوذ من الأجناس والفصول هي الأمور التي فيها هذا التركيب . وأما الأمور البسيطة والأمور المركبة غير هذا النحو من التركيب فانك لا تجد فيها هذا الحد وذلك أن البسيطة لا تجد لها دالا على الماهية

تقتضي أجزاءه اختلاف دلالات بمقومات ، بل عسى أن نجد له لفظاً مفرداً ونجد له
وساً ينتقل الذهن الى تصويره على بساطته . وأما الأمور المركبة غير هذا النحو من
التركيب فقد نجد لها حدوداً ، ولكنك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول : أما
أنك تجد لها حدوداً فلائك تجد قولاً شارحاً لنفس مفهوم الاسم ومن قوماته ،
وأما أنك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول فلا أن تركيبها ليس من أجناس وفصول .
ويجب أن يتوقع من الحد أن يكون دالاً على ماهية الشيء ، ومطابقاً لمفهوم
اللفظ ، ليس مأخوذاً من أمور لازمة ولا حقة لمفهوم اللفظ ينحصر القول المجموع منها ،
وقد ترك ما هو مطابق لمفهوم الاسم . وما عليك - بعد أن فعل هذا - أن لا تكون
أوردت جنساً وفصلاً فيما لا يكون له جنس وفصل ، ومن الذي قد فرض عليك
ذلك ؟ وأما أمثال هذه التركيبات فقل حدّاً الجسم المأخوذ مع البياض فالك يحتاج
أن تدل على حقيقة الجسم وحقيقة البياض بما تعرف به ذاتهما وتدل على وجود
البياض منها للجسم ، فإذا فعلت ذلك فترك قد قصرت في الدلالة على حقيقة
الشيء وانحرفت عنها الى تعريفها بلوازها كلها .

وأصناف التركيبات التي من هذا القبيل كثيرة ، وربما يقع التركيب للشيء
مع أحد علله . أما (الفاعلية) مثل العطاء فانه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل . وأما
(المادية) مثل القرحة فانه مثلاً اسم لبياض مقرون بموضع مخصوص وهو جبين الفرس .
وأما (الصورية) مثلاً مثل الأقطس فانه اسم لأفق متصور بالتعبير . وأما (الفائية)
مثل الخاتم فانه اسم لحققة مقرونة بما هو كان لها وغاية من التجمل بها في الاسبغ .
ولا يجب الآن أن يناقش في الأمثلة اذا انكشفت جليلة الحال فيها عن خلاف ما .
وربما وقع التركيب مع معلولاته . مثل الخالق والرازق وغير ذلك .

وقد يكون ضرب من التركيب بين أشياء لا هي على بعضها لبعض ولا معلولات .
وربما كانت متشابهة كتركيب العدد من الآحاد . وربما كانت مختلفة كتركيب
البلقة من مواد وياض . وربما كان التركيب بين أول بساطتها يقتضي استضافة
تركيب آخر معنوي اليها مثل التركيب لأجزاء السرير فانه لا يتم السرير بتركيب

أجزاء الخشب ما لم يكن معها ترتيب . ومثل التركيب للاستقصات (١) في الكائنات فإنه لا يتم الكائن منها بتركيب أجزاء الاستقصات ما لم يكن هناك معها استعالة وامتزاج ، وإذا حققت كان - مثل ما أوردناه من الترتيب والاستعالة - أحد أجزاء المركب في المفهوم وإن لم يكن جزءاً أولاً قائماً في نفسه ، بل كائن مع توابع الأجزاء الأولى القائمة في أنفسها . وسنورد فيما يستقبلك اشارات إلى أحكام في حدود أمثال هذه المركبات . ومن عادة الناس أن لا يفتنوا لكون مثل الترتيب والاستعالة أجزاء للمفاهيم إذ لا يجدونها ممايزة منفردة . كما من عادتهم أن لا يفتنوا أن مثل العدميات ، ومثل الإيجاب والقبول ، ومثل الأبوة النفسية والملكية معان فيها تركيب .

وهذه الأشياء التي أشرنا إلى أنها الأشياء التي منها التركيب لا يسمع الاخلال بشيء منها في تحديد ما يركب منها وإيراد القول المرادف لاسم كل واحد منها . ويجب استعمالها أيضاً في الرسوم التي تؤخذ فيها اللوازم الخارجة إذا تألف منها قول مساو وخصوصاً العلل الناتية ، وكذلك في الزوائد التي جرى الرسم بزيادتها بعد توفية المفهوم مما ذكرناه ، فإن العلل الناتية شديدة المناسبة للتعريف .

واعلم أن كل حد ورسم فهو تعريف لمجهول نوعاً ما ، فيجب أن يكون بما هو أحرف من الشيء ، فإن الجاهلي يجري الشيء في الجهالة لا يعرفه . ولذلك قد غلط القوم الذين يقولون « إن كل واحد من المضافين يعرف بالآخر » ولم يعرفوا الفرق بين ما يتعرف بالشيء وبين ما يتعرف مع الشيء ، فإن الذي يتعرف به الشيء هو أقدم تعرفاً من الشيء ، والذي يتعرف معه ليس أقدم معرفة منه . وكل واحد من المضافين متعرف مع الآخر ، إذ العلم بهما معاً ليس قبل الآخر في المعرفة حتى يعرف به الآخر وأعني بالمضافين الشريئين الذين يقتل كل واحد منهما مقيماً إلى الآخر ، مثل « الابن » يعرف مقيماً : « الأب » والأب يقتل مقيماً بالابن ، وإنما أبوة هذا

(١) وضبطها السيد الجرجاني في التعريفات والتهانوي في كتاب اصطلاحات الفنون بالطاء هكذا : « اسطقت » و « اسطقتات » و « اسطقتات » و « اسطقتات » و « اسطقتات » وتسمى المنابر الأربع التي هي السماء والأرض والهواء والنار « اسطقتات » لأنها أصول المركبات التي هي الحيوانات والنباتات والمعادن اهـ

وأبينة ذلك لاجل وضعه ازاء الآخر، بل هو نحو وضعه ازاء الآخر، لكن الآخر إذا كان مجهولاً لم ينفع تعريف الأول به، بل احتيج الى ضرب من الحيلة وتذكير بالسبب الجامع بينهما فينقذح في الوقت العلم بكل واحد منهما وبهما جميعاً - من حيث هما مضافان - اقتداحاً واحداً أو معاً، فانه لا يجب أن يحد الاب فيقال أنه « الحيوان الذي له ابن » بل يقال أنه « الحيوان الذي يولد من مائه أو من منعه كذا منه حيوان مشارك له في النوع أو الجنس بـ من حيث أن ذلك متولد منه » ويقال في الجار أنه « ساكن دار أحد حدوده بعينه حد دار انسان آخر من حيث هو كذلك » فينقذح لك في الحال المقابلة والمتقابلان معاً ويكون التعريف من أشياء هي أقدم من المعرفة من المتضاتين المجهولين لا يحتاج في تعريف شيء منها الى استعمال الحدود أو المتعرف.

واعلم أن الحد والرسم بحسب الاسم جار مجرى ما يحدد ويرسم، فان كان الشيء الذي نستعمله معنى فلفظه مورداً على غير جهة الصواب لم يكن بد أن يطابق به ما يورد من التفهيم. وأما حقائق الأشياء في أنفسها فتجري مجاريها عن الصواب.

وتفصيل هذا أن سائلاً لو قال « ليحقق لي مفهوم الانسان الانسان » لم يكن بد من أن يقال له « الحيوان الناطق الحيوان الناطق » مرتين، ولم يكن هذا قبيحاً أو محالاً بالقياس الى السؤال وبحسب وجوب الجواب، لأن ذلك الذي سأل عنه هو هذا الذي أجاب به، وان كان هذا بنفسه - لا بالقياس الى ما هو تفهيمه - محالاً أو قبيحاً أو هذياناً. وكذلك اذا سأل عن حد الأنف الأنف أو شرح اسمه مكان الجواب « هو أنه أنف هو أنف ذو تغير » وذلك أنه أورد لفظ الأنف مقروناً بالأنف والأنف هو اسم لا لكل تغير كيف كان، بل لما كان من ذلك أنفاً، وهو اسم يقع على موضوع مقرون به حال فلم يوجد بد من إيراد الموضوع الذي هو الأنف في شرح مفهومه، ولم يكن هذا قبيحاً، غير أن القبيح أو الهذيان قول من يقول « أنف أنف » كما هو قبيح وهذيان أن يقول « انسان حيوان » أو « انسان انسان »، فان لم يكن بالأنف أنفاً ذا تغير، بل ذا تغير في الأنف

كان الذي يجب أن يقال حينئذ إن الألف الألف هو ألف ذو تعبير في الألف، وكان أخف شناعة من الأول، وإن لم يكن بريثا منها براءة مطلقة. وإذا كان الألف هو ذو تعبير في الألف جاز أن يسمى الحيوان صاحب الألف ألفس وإذا عني به ألف ذو تعبير لم يميز أن يسمى صاحب الألف ألفس إلا باشتراك الاسم. والمتهور عند الناظرين في صناعة الحدود أن من الأعراض والصور ما يؤخذ الموضوع في حده وبنه ما لا يؤخذ الموضوع في حده ويشبهون الأول بالقطوسية ويشبهون الآخر بالتعبير. ونحن يلزمنا أن نقول في هذا ما هو القول المعتدل الذي لا تمصب فيه فنقول :

أولا لا شك في أن الأشياء التي لها موضوعات اعتبار كون لها في الموضوع وتعلم أن لنا أن نسميها من حيث هي كذلك باسماء. ومن الين الواضح أن شرح ما كان من الاسماء موضوعا على هذا الوجه يتضمن الإشارة الى الموضوع كما أن لنا أن نسمي الموضوعات من حيث لها أعراض وصور باسماء فنقول مثلا ألفس وألفس ويحوج أن نورد في شرح تلك الاسماء إشارة الى تلك الأعراض والصور، فهذا شيء لا يفترق فيه الحال بين الموضوعات وما يوجد لها. ولا يجب أن يكون تعلق الناظرين في هذا الشأن مقصورا على مثل القطوسية التي جمعت اسمها لتعبير بشرط موضوع، بل يجب أن تقرر نفوس حقائق الموحودات في الموضوع هل فيها ما يدخل الموضوع في ماهياتها وأن كليهما مشتركة في أن الموضوع يدخل في وجودها على سبيل علة أو شرط. ثم أنت تعلم أن الحدود الحقيقية إنما تصنع من شرائط الماهية ومقوماتها، لا من شرائط الوجود ومقوماته، ولتلك ليس يدخل الباري تعالى في حد شيء وهو المفيد لوجود الأشياء. وإذا كان ذلك كذلك فليس لقائل أن يقول : إن اللحية مثلا لما كانت لا توجد إلا في مادة معينة وأيس تصلح لها كل مادة، ثم الترييع قد يوجد في مواد غير معينة ويصلح لها الذهب كما يصلح لها الفضة وكما يصلح لها الخشب، بل تصلح لها كل مادة، فمن الواجب أن يكون مقوم اللحية — بما يقوم به من المواد — خلاف مقوم الترييع. ويجب من ذلك أن يكون تحديد الترييع مستغنيا عن الإشارة الى المادة وتحديد اللحية مفقرا إليها، فإن التعلق بالشيء في الوجود

أمر غير المتعلق بالشيء في المفهوم .

وإنك لست تطلب في التحديد إلا المفهوم ، وإذا كان مفهوم ذات الشيء غير مقتضي الالتفات إلى شيء آخر فتعديده كذلك ، وإن كان وجوده متعلقاً بشيء آخر كالسواد مثلاً يخص ذات غير ذات الموضوع وله مفهوم بما يخص به على نحو ما يخص به . فليس بواجب من الضرورة أن يكون فهمه مقتضياً بفهم شيء آخر إذا تفهم من حيث حقيقته في نفسه . وانقوم أنفسهم يقولون إن العرضية من لوازم الأمور التي هي الأعراض ، ليس من مقوماتها ، فلا يجب إذن أن يلتفت إليها في حدودها أن وجد لها حدود ، وإذا لم يلتفت إليها لم يلتفت إلى الموضوع له إلا أن يكن هناك اعتبار آخر . فحين أن دعواهم ليس نصح من نفس ما يثبتون به دعواهم ، إلا أن تكون من الأعراض أعراض تكون موضوعاتها داخلية في مفهومها ، وحينئذ هذه الأعراض لا تكون بسيطة ، بل يكون لها اختصاص بمفهوم مخلوط بما يتعلق بالموضوع فتكون مؤلفة متباينة ولا تطلب بالتركيب شيئاً غير هذا أعني التركيب الذي يستعمل في مثل هذا الموضع ، ويكون منها مثل البطوسية ويشبه أن تكون الحركة والاجتماع وما يجري مجراها من هذا القبيل ، سكتنا تقول إن الأمور البسيطة ليس لها على ما علمت حدود ، وإنما لها رسوم ، والرسوم من اللوازم التي لا بد منها تابعة كانت أو كانت متبوعة في الوجود ، وإن لم تكن في الماهية وما كان كذلك . فإذا أردنا أن نعرف البسائط بلوازمها ومقوماتها في الوجود كان بالحري أن نعرف الأعراض والصور بموادها المتعينة . ولكن إذا كانت بينة اللزوم فـ كان من مقومات الوجود من العلل والأسباب سواء كانت موضوعات أو غيرها غير بينة الوجود لم يلتفت إليها ، وما كانت بينة اللزوم دالة على الشيء منزلة إليه مغيرة له استعمالها ضرورة فاحتجنا لذلك في شرح مفهوم كثير من الأعراض والصور إلى إيراد الموضوعات والعلل ، بل لم نستغن عن ذلك لأن مضطرون إلى تعريفها بمقومات لوجودها وسائر لوازمها ، وما يقال لك في هذا الباب من غير هذا الوجه فلا تلتفت إليه ، فالأوضاع والأفعال الصادرة والغايات التي للأشياء تدخل في شرح المفهوم على هذا الوجه ، وكل شيء

تستعمل فيه هذه فهو بالحقيقة رسم غير حد ، لكن بعضه أشد مناسبة للحد من بعض .
واعلم (١)

فصل في امتحان المحمول

نريد أن نخص امتحانات قسم الذهن عن الغلط فيما هو محمول أو غير محمول ،
وفيما هو ضرب من المحمولات أو ليس ذلك الضرب من جهة مراعاة ما يتعلق من ذلك
بالتصور وبسداده أو غلطه .

فأما القوانين التي تقتض منها القضية بإيجاب المحمولات وبسلبها وإكساب
التصديق فيها فذلك غير مانع فيه الآن فنقول :

أن السهو والتقصير الذي يقع في التصور للمحمولات على وجهين : منها ما يزيغ
الذهن من المحمول إلى غير المحمول ، وعن المسلوب إلى غير المسلوب ، ليسو التصور ،
ومنها ما يقصر به عن التصور الفاصل البريء من جهة ، فيقع فيها الغلط فيما يتبع
ذلك التصور .

ولنبداً بالقسم الأول فنقول : أن الذهن يزيغ عن تصور المحمول بسبب انحرافه
إلى غيره مما هو فيه بشأن ويكون منه على حال لا يكاد يميز بينه وبين المحمول .
وليس كلامنا الآن فيما يقع باشتراك الاسم حين نقل المشارك في الاسم مشاركاً في
المعنى ، بل فيما هو مناسب في المعنى . فمن ذلك أن تأخذ بدل الشيء سببه ، مثل أن

(١) كذا وجد في المودة هذا الموضع منقطاً .

نسخة الأصل .

وقد راجعنا في ذلك بعض الأئمة المحققين كما دتنا في مواضع الاشكال فقال (١) :
أنه قد يقع في كثير من المؤلفات كلمة يرد المصنف أن يعملها بغيرها ، ثم يترك ذلك ومرض
عنه من غير انشاء إلى الضرب على تلك الكلمة ، فيتوهم أن في ذلك الموضع من النسخة نقصاً أو
التسيع بأشكاله ، وليس الأمر كذلك .

وقد وقع مثل هذا فيما لا يحصى من الكتب ومنها (صحيح البخاري) ، كما ذكره الحافظ
ابن حجر في مقدمة شرحه .

تقول « ان الوجد يهرق الاتصال » وإنما يفرق الاتصال بسبب الوجد ، وليس محمولا البتة على الوجد . وكذلك اذا قال « ان الشك مساوي الانكار » وكذلك اذا حمل الشيء على سببه الثاني أو عكسه مثل أن تقول « ان الاستكتمان هو الابتنا » و « الاستيلاد هو النكاح » أو تقول « ان التوحيد هو العقل » و « ان الملك هو العدل » أو حمل عليه سببه المادي كمن يقول « ان الانسان هو لحم وعظم » و « ان السكري هو عود » أو حمل عليه سببه الصوري ، مثل أن تقول « ان الانسان تمكن من التمييز » و « ان الروح حراة غريزية » ومن هذه الابواب قولهم للطف السرقة « ذكا » والذي كاه هيئة للقوة التي هي سبب السرقة . وكذلك قولهم للسرقة « قدرة على الاخذ سرا » وأيضا قولهم « ان الحلم تمكن واقتدار من الصبر على الفيض » . ومن ذلك أن تأخذ بدل الشيء معلوله ، وهو عكس هذه الابواب ، ومن هذا الباب قولهم « ان قوة الحس استحالة جسمانية » و « ان العقل ادراك صحيح » . ومن ذلك أن تجعل المقارن الذي لا ينفك عنه الشيء ، وان لم يكن علة ولا معلولا ، محمولا على الشيء . كمن يقول « ان النبط غم من كذا » وربما كان المقارن سابقا متقدما ثم يتبعه المحمول ، مثل الحال في محمول من يقول « ان الاستبصار والتصديق ظن » أو « السبل نزلة » (١) أو « النافض برد » أو « العشق غم » . ومن ذلك أن يحذف الشيء بصدق مطلقا ، أي انه لا يخلو من صدق فستعمله صدقا كيف كان ، مثل أن يحذف اللون مبصرا بالقوة في الطلعة ، وهذا اذا كان اطلاق الحمل بمعنى أنه غير مطلوب عن كل واحد أو لواحد من كل وجه . وأما اذا كان اطلاقه بمعنى أنه موجب لكل واحد أو لواحد من كل وجه فلا يانفت الى ما يقال من أنه قد يصدق مطلقا ولا يصدق مقيدا ان قيل .

ومن ذلك أن تأخذ العارض مكان المعروض على سبيل العكس ، مثل أن تريد أن تحمل على العشق محبة مفرطة فتحمل عليه افراط المحبة ، وافراط المحبة صفة للمحبة لانفس المحبة والعشق نفس المحبة .

ومن هذا الباب أن تجعل التركيب مكان المركب ، مثل أن تقول « الحيوان تأليف نفس وبدن » و « اللحن تأليف نغمة متعة بإيقاع » والأول هو المؤلف من النفس والبدن لا التأليف ، والثاني هو المؤلف من النغمة المتفقة لا التأليف .

وأما وقوع الحمل غير ملخص عند التصور تلخيصا يحصيه من الغلط فيما بيني عليه فمثل أن يكون من شرط المحمول في حقيقته أو من كمال تحققة أن يقرن بشرط وقد أغفل وذلك الشرط اما اضافة أحوال بما بالطبع . واما من جهة اختلاف جزء وكل أو زمان أو مكان أو مقارنة كيفية أو حصول مقدار أو فعل وانفعال أو اعتبار قوة وفعل أو اعتبار مقارنة فاعل أو اعتبار مقارنة منفعل ، مثال ذلك أن زيدا هو أب لامطابقا ولكل شيء ، ولكن لعمري ويجب أن تراعى الاضافة الى ما يصادفها ، فيكون أبو الابن لأبوالصبي ، وكل انسان ذو رجليين ، لكن لامطلقا بل بشرط اقتضاء الطبع ، أي لو ترك طبيعته ولم يمرض في ابتداء الحلقة أو بعده بما يمنع موجب طباعه والبيضان ايض لامطلقا وصحيف كان ، بل في ريشه . والأرض ثقيلة جدا ، لا كل جزء منها ولكن كائنتها والشمس تضيئ النمار والجرو يعني ، لكن في وقت هيمته أو بقدره . فان الجرو قد لا يدور بين عالم تضيئ ، ولا يقال له أعنى عالم يكن عدمه للابصار في زمان في مثله يعسر . وكذلك قد يقول قوم ان نوعا من الحجارة يحدث عن حرك بعضه سحب ماطر ، ولكن فيما وراء الهر . والماء قد يبرد اذا لم يكن سخنا . واليش سم ، ولكن اذا كان بقدر . والقاجر هو الذي يحب اللذة ، ولكن بافراط . والماء قد يحرق ، ولكن اذا استحال الى حرارة . وكذلك المسلح حار ، ولكن اذا انفل من طبيعة الانسان . وكل خمر مسكر ، ولكن بالقوة . والماء قد يجمد ، ولكن عند البرد . كما أن الملح قد يذوب ، ولكن في الدداوة . وأيضا فان الشمس تحل ، ولكن لاشمع . والشمس تنقد ، ولكن لليض . ومن هذا الباب أن تقول ان الطيب هو الشافي . والخطيب هو المقنع ، من غير أن تلحق شرط الأكثر .

وقد يتأني أن تعصب امتحانات أو مقاييس وعلامات يتنبه الذهن معها اذا غلط في تصويره فيعود الى الواجب . وهي راجعة الى اختلاف يقع من الموضوع والمحمول

في شيء من أمثال الشرائط المذكورة مثل أن يكون الموضوع من شأنه أن يقال عليه الأقل والأكثر، فيحتمل ذلك على النوع الذي يحتمل، ويكون المحمول بخلاف ذلك، فليس من شأنه البتة أن يقبل ذلك، مثل من يقول «ان الظن جهل» ثم الظن يحتمل ذلك والجهل لا يحتمل ذلك، أو يكون بالعكس فيكون المحمول يحتمله دائماً والموضوع لا يحتمله. كمن قال «ان العلم ظن» فإذا كان المحمول يحتمله لا مطلقاً والموضوع لا يحتمله فلا يجب من هذا شيء، فإنه ربما كان المحمول أعم، وإنما يحتمله في بعض أنواعه أو أصنافه دون بعض، ويكون هذا الموضوع خارجاً عن البعض المحتمل، أو يصحكون القول بالعكس، كمن قال «ان العشق شهوة الجماع وكلما ازداد العشق نقصت شهوة الجماع» أو يكونان مختلفين في شيء من الشرائط التي أوردناها لتحصيل المحمولات، مثل محل التذكير على التعلم، والتعلم تحصيل علم مستقبل، والتذكير إعادة علم ماض، ولأ مناقشة في المثال، وهذا في الزمان. ومثل من حل الاختيار على المقدرة، والاختيار بحسب شخص، والمقدرة بحسب مفعول عام، وهذا في الأضافة. ومثل من يقول «ان الذكاء كجاء العلم» والذكاء إذا أضيف إلى المذكور، ويقام العلم أعماً يضاف إلى العلم. ومثل من قال «ان الحرارة عتوب» والحرارة حارة والمقرب بارد، وهذا في السكيف. أو مثل من قال «ان التراب هو الثقيل جداً» والثقل جداً هو كثرة الأرض، وهذا في السكم. ومثل من قال «ان النوم ضعف الحس» وضعف الحس في القوة الحاسة، والنوم في مبدأ القوة الحاسة والمتحركة، وهذا في اختلاف الجزء. أو مثل «ان الرمد طفر» وهذا من الحر وذلك من البرد، وهذا في اختلاف السبب القاعلي. أو مثل من يقول «ان الفطوسية تعير» وتلك في الألف وهذا في الوسط، وهذا في اختلاف السبب القابلي. أو مثل من يقول «ان الحاتم قيد» وهذا ليس وذلك حبس، وهذا في اختلاف السبب النهائي. أو مثل من يقول «ان التاج كليل» وهذا في اختلاف السبب الصوري. أو مثل من يقول «الباب خشب» وهذا في اختلاف القوة والفعل.

ومما يليق بهذه الامتحانات أن يكون الموضوع والمحمول مختلفان في الثبات

وخلافه ، مثل من يقول « ان البرق ص عقد » ،
 وبما ينيه على خطأ الحل أن يكون ما لا وجود له يجعله محولا ، مثل من يقول
 « ان المكان خلاء أو بعد مفطور غير بعد الممكن » فيجملون ما ليس بوجود محولا
 على الموجود .
 وإذا تعدينا هذا المبلغ من الامتحان دخلنا في غير اللائق بهذا الغرض .

فصل في امتحان العام

تأمل أول شيء . هل المدعى أنه عام محمول أم لا ، وتأمل حال ما حمل على الشيء
 هل أنه أعم منه هل يحمل حد الأخص عليه أو على ما هو أعم منه ، مثل أن تقول
 « ان المضاف نوع من المقابل من حيث هو مقابل » ثم حد المضاف يقال على كل
 مقابل وينظر في موضوعات الأخص ما لم يحمل عليه الأعم كما يمرض لمن يقول « ان
 الخير بسم الله » ثم يوجد من اللغات ما هو ردي ، والأزدا أن لا يوجد الأعم محولا
 على شيء من الأخص ، مثل ما يمرض لمن يقول « ان الله بعض الحركات » ثم
 يتفقد الحركات فلا يجد شيئا منها لله ، بل يجد الله غاية ما للحركة ومطابقة لسكون
 ان كان كذلك ، وربما كان كل موضوع للمحمول هو مجموع للمحمول متساويا ،
 ولم يكن أحدهما أعم مثل من قال « ان الحركة بعض الانتقالات » فانه يلزمه أن
 يجعل موضوعات الانتقالات أكثر ، ولا يجد الامر كذلك . ويقارب هذه الاعتبارات
 ما يقال من أنه ان كان كل واحد منها يرتفع بارتفاع الآخر كالناطق والضحاك ،
 أو يرتفع ما جعل أعم بارتفاع ما جعل أخص وبالعكس ، مثل من جعل الواحد أعم
 من الموجود ولا يوجد الواحد ما لم يكن الموجود .

وبما يجب أن يراعى هل المصوم بالاسم أو بالمعنى ، مثل ما يقال « الحي الناطق »
 على الانسان وعلى الملك ، فاذا رجع الى المفهوم اختلف .

فصل في امتحان الذات المقوم

تأمل هل يحتاج أن يصير الشيء بحال آخر ، غير المحمول عليه ، ليس أعم منه حتى يوجد له المحمول ، فإن كان كذلك لم يكن المحمول ذاتيا بمعنى المقوم ، مثل الشيء . إذا أردنا مثلا أن نجعله مساوي الزوايا لقائمتين لم يمكننا أن نناقضه بذلك ، بل نطلب أن نفعل به شيئا آخر وهو أن نجعله ذا ثلاثة أضلاع ، فيكون إذن كونه مساوي الزوايا لقائمتين إنما يحمل عليه تابعا لحل المثلث عليه ، فلا يكون أول ما يقوم به شكلا خاصا ، وإذا أردنا أن نجعله مثلثا لم نفتقر البتة إلى أن نلغث إلى جعلنا إياه مساوي الزوايا لشيء . وهذا الامتحان يظهر أجود إذا قدم مقوم أعم ، ثم أردف بالآخر .

وكذلك لا يمكننا أن نجعل الانسان أو الحيوان أو الزنبقي ضاحكا الا اذا وجدنا له مبدأ التعجب وهو التمييز ، وإن كان المعنى عاما جدا فاعتبره بحسب أهم الاشياء وهو الشيء ، فانظر هل يحتاج الشيء مطلقا في أن يكون بتلك الحال إلى أن نجعل له حالة أخرى قبله ، وأيضاً ننظر هل يمكن أن يتوهم له ضد المحمول وشخصه باق ، مثل أن الانسان ان حمل عليه البقاء والموت على أنه مقوم ، ثم يمكن أن يتوهم أن الله يخلده ويدبراً عنه الموت ، وهو يبقى بهينه ذلك الشخص ، فيكون إذن كونه مائتا حينئذ غير مقوم ، وأيضاً هل يمكن أن تتحقق الشيء بما هيته ونجعل له المحمول ؟ فانه ان أمكن ذلك كان المحمول غير مقوم ، مثل أن الانسان قد يغلطن لحقيقته ويحتاج إلى براهين يتبين بها أن بدنه في هذه النشأة مائتا لا محالة ، فالمائتا إذن غير مقوم له . وهذا وإن أشبه الذي قبله فهو غيره ، لانه ربما كان المبرهن عليه لا يجوز بعد قيام البرهان عليه ، ويان كونه ضروري اللزوم أن يرفع عنه .

ومما يمتحن به أن ينظر هل هذا المقوم مقول على المتقوم به مطلقا أو بشرط أوجهة ، فإن من حق المقوم أن يكون مطلقا لذاته ، وأما مثل المحسوس الذي يقال على الانسان لامن كل جهة ، بل من جهة بدنه فهو لازم من لوازم بعض مقوماته .

في امتحان العرضي

امتحانه أن لا يوجد فيه شيء من خواص المقوم ، فإن وجد فليس بعرضي .
ويمتنع العام فيه بامتحان العام مقروناً به امتحان العرضية .

في امتحان الجنس

لا شك أنك يجب عليك أن تدبر كون الشيء محمولا وأعم مقوما ليس من اللوازم،
ثم تعتبر كونه جنساً ، فإذا بطل شيء من الاعتبارات الأولى بطل أنه جنس ، فإن لم
يبطل بقي لك أن تنظر هل يحل بمعنى مقوم مشترك فيه ليس دالاً عليه على سبيل
التضمن ، كمن جعل الحساس أو المتحرك بالارادة جنساً للإنسان وليس واحد منهما
يتضمن الدلالة على الآخر ، وإنما يدل عليه على سبيل الالتزام ، فليس إذن أحدهما
أولى من الآخر في أن يكون جنساً له . ويدخله في هذا أيضاً أن تجد شيئاً ليس أحدهما
جنساً وقد جعل جنساً ، وذلك لأن الآخر أن كان ملازماً غير متضمن فقد كان
ماد كونه ، وإن كان متضمناً أو متضمناً فالمتضمن أولى أن يكون جنساً ، فليس أحدهما
ليس أولى من الآخر بأن يكون جنساً . وهذا مثل أن تجعل القادر أو المختار جنساً للشارق ،
لا سيما إذا كان الأولى أن تجمع بينهما ، فيكون مجموعهما أدل على المعنى المشترك .
ومما يمتنع به أن تنظر هل تحت اختلاف بالفصول ، فإنه إن كان اختلاف تحت
الآل بالعوارض والقواحق اختلاف أشخاص الناس بموارضهم ، فليس المعنى المقوم
جنساً .

ومما يمتنع به أنه هل ماهو جنس مقول على ذات الشيء قول مقوم غير الجنس
بل قول الفصل لجنسه أو قول فصله نفسه ، مثل الحساس والناطق على الإنسان .
ومما يمتنع به هل يختلف الجنس والنوع في القسمة إلى الجنس الأعلى على ما يقولون
إن الملكة من أنواع جنس يحملونه المضاف ثم الشجاعة يحملونه من أنواع الكيف

وهذا مما لا يجوز ، فإن الجنس محمول على ما تحته سواء كان نوعاً أو نوع نوع وحسباً مقوماً ، فإنه لا يجوز أن يكون مقوماً لنوعه ليس مقوماً لنوع نوعه ، ولا يجوز أن لا يحمل الجنس الأعلى على النوع الأدنى أو يحمل على وجه غير وجه حمل الجنس الأعلى .

ومما يتمتع به أن ينظر هل ما وضع نوعاً للجنس هو فصل قائم لأنواع أو هو صنف لأنواع ، مثال الأول أن يحمل العدد جنساً لفردية ، أو الحيوان للناطق . ومثال الثاني أن يحمل الحيوان جنساً للذكر أو الأنثى ، والذكورية من لوازم أنواع الحيوان لا من الفصول التي تطرأ على الحيوان أول طرق فتوحه . وأقبح من هذا أن يجعل ما هو أولى بأن يكون نوعاً جنساً ، وما هو أولى بأن يكون جنساً نوعاً ، كن قال « أن الاتصال جنس الاجتماع » ، وكثيراً ما يغلط فيجعل الفصل جنساً ، كن يجعل العشق إفراط محبة ، وأما هو محبة مفرطة . وكذلك من يقول مثلاً « أن الفضيلة ملكة محدودة » والمحدود كالجنس للفضيلة .

ومن هاهنا يمكنك أن تمتحن الفصل أيضاً والنوع .

في امتحان الفصل

انه قد يقع الخطأ في الحدود في استعمال الفصل ، فيوضع النوع نفسه مكان الفصل ، فنقول مثلاً في حد التهزو « انه شتم مع استخفاف » والاستخفاف ليس فصلاً لقسم الشتم ، بل كالتنوع له ، وربما أورد فصل الجنس شيئاً أقدم من الجنس .

في امتحان الخاصة المطلقة

أما الخاصة المفردة التي ليس يراد بها التعريف ، بل أن تكون محمولة مساوية غير مقومة ، فقد تمتحن بامتحانات : منها أنه ينظر هل توجد لغير الشيء ، فإن وجدت فليست بخاصة ، مثل من جعل الاضائة خاصة للنار ، وهي موجودة للجرم الحاضر .

وأيضاً ينظر هل مقابل الخاصة خاصة المقابل ، مثل أنه ان كان من خاصة الزوج أن يكون مر به زوجاً فمن خاصة الفرد أن لا يكون مر به زوجاً . فاما ما يقال من أن الموضوع اذا جعل خاصة لما لذلك الموضوع لم يميز ، مثل من يجعل الانسان خاصة للضاحك ، أو يجعل الارض خاصة للتقيل المرسل - فقول لا يحصل له فان حمل الانسان على الضاحك حق ، وليس بمنس له ولا فصل ولا عرض عام ولا حد ولا رسم ، فانظر ماذا يجب أن يكون . وأما أن أحدهما أحق بالحمل من الآخر فهو في غير ما نحن بسبيله .

« من التقصير في الخاصة أن يستعمل في الخاصة الأغلب والاكثر ، فيقال مثلاً ان من خاصة النار أنها ألطف الأجسام العنصرية ، ولو لم تكن النار موجودة لكان يوجد ألطف الأجسام ولم يكن ناراً ، اللهم الا أن يعنى ألطف الأجسام الممكنة أن توجد عنصراً ، فيكون حينئذ القول صحيحاً ويكون خاصة من الجهة التي تشكل فيها ، وان لم يكن خاصة من جهة التعريف المطلق لا يحسب من عرف بالبرهان ذلك . وذلك عسير .

في امتحان يعمر الخاصة المفردة

المعرفة في شرح الاسم

ينظر حتى لا يكون ما أورد على أحد الوجوه أخفى من المرفق أو مثله في الخفاء ، وإنما يكون أخفى من المرفق إما لأنه لا يعرف الا بالمرفق وأما لأنه مع كونه مستغنياً عن المرفق به في تعريفه صعب التعريف في نفسه ، مثال الاول قول من عرف الشمس بأنها « كوكب النهار » ثم لا يمكن أن يعرف النهار الا بأنه زمان طلوع الشمس ، وكذلك قول من يقول « ان الحيوان هو الذي نوعه الانسان » . ومثال الثاني قول من يعرف النار بأنها « جرم يشبه النفس » وربما كان وجود الخاصة أخفى من وجود المرفق بها مثل ما في هذا المثال أيضاً من قياس النفس الى النار .

ومثال المساوي في الخفاء المتضادات والمتضادات وأشياء ذلك ، فانه ليس تعريف الابن بالأب أولى من تعريف الأب بالابن ، وكأنك عرفت ما يغلط به في هذا ، وكذلك ليس تعريف السواد بالبياض أولى من تعريف البياض بالسواد والأولان يعرف كل واحد منهما مع الآخر لا بالآخر ولا قبله والثانيان يعرف كل واحد منهما من غير الآخر لا بالآخر ولا قبله . ومن الخطأ أن يكون قد عرف الشيء بنفسه وهو لا يشعر ، كمن يعرفه باسم آخر مرادف ، مثل أن يقول « أن الانسان حيوان بشر » أو عرف الفرد بأنه « عدد وتر » أو قال « الشهوة توقان الى الهذينة » .

في امتحان يخص شرح الاسم ويم جميع أنواعه

فن ذلك ما يتعلق بمراعاة الجودة والصفة ، ومن ذلك ما يتعلق بالغلط في الواجب الضروري .

أما المتعلق بالجودة والصفة فمثل أن يكون أجهل الجنس وبخس التعريف حقه على ما علمت ، فان من حق الجنس أو ما يجري مجراه أن يورد في الرسوم وشروح الاسماء ، ثم يتبع بما بعد ذلك من خواص وأعراض أو فصول ومتومات ، وينظر هل استعمل الالفاظ ملائمة ليس فيها استعارة أو مجاز أو لفظ فيه أصعب من فهم اسم المشروح اسمه . وينظر أيضاً هل فيه زيادة لا يحتاج اليها لا بسبب المساواة ولا بسبب التعريف والاستظهار فيه ، مثل قول القائل في تعريف البلم بالقول انه « أول رطوبة منهضمة في المعدة » ولا نجد للاول هاهنا قاعدة البنة . وكذلك لو قال قائل « ان العسى هو عدم البصر بالطبع » فانه لا قاعدة هاهنا لقوله بالطبع ، لان عدم القوة يكون من طبع الشيء ، ووجود القوة يكون له من غيره .

ومن التفريط والتقصير أن يكون عرف الشيء الوجودي بالعدم ، كمن يعرف القدرة بأنها « قدان العجز » والبصر بأنه « قدان العسى » وقد علمت ما في ذلك من الخطأ .

في امتحان الحد

ان امتحانات المحمول والمقوم والخاص وشرح الاسم - كلها تهـبر في باب الحد ، وتخصه امتحانات :

فمن ذلك أن تنظر هل أجزاء الحد أمور أقدم من المحدود ، والا فليس الحد بالحد المحض ، لان الحد المحض يكون بالمقومات .

ويقرب من هذا أن يكون قد أخذ الأمور اللازمة مقام المقومات .

ومن ذلك القبيل أن تأتي بالفصل سلبا محضا لا يشتمل على دلالة محصلة ، فانك قد علمت أن السلوب لو ازم لا مقومات كمن يحدد الخط بأنه «ماول بلا عرض» .

ومن ذلك أن تنظر هل وضع بدل الجنس ذاتيا آخر ، أو بدل الفصل ذاتيا آخر ، وهذا مما يتعلق بامتحان الجنس والفصل .

ومن ذلك أن تنظر هل وضع فيه أقرب الاجناس ، فانه لا بد من أن يترتب فيه الجنس الاقرب ليشتمل على جميع المقومات المشتركة ، ثم يؤتى بالفصل .

ومن ذلك أن تنظر هل أورد كل فصل قريب ، ان كان للشيء فصول مقومة معا ، مثل «الحساس» و « المتحرك بالارادة » فانه ليس أحدهما أولى بأن يدل به على النوع من الآخر .

وقد نختص بمحدود الاشياء المركبة امتحانات ، مثلا اذا فرضنا أن المدلة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة فان الزلل الذي يقع في تحديد مثله أن يقال « ان المدالة عفة وشجاعة » فان ظاهر هذا هو أن المدلة عفة وهي أيضا شجاعة ، كما يقال « ان الانسان حي وناطق » وقد يفهم منه أن المدالة عفة وتلك العفة هي شجاعة ، أو عفة مقارنة للشجاعة ، فيكون كأن المدالة عفة بشرط أن تكون تلك العفة شجاعة ، أو بشرط أن تقترب بالعفة شجاعة ، فيكون كأنه قال ان المدالة عفة ما ، وليس كذلك ، بل العفة جزء من المدالة أو شرط ، بل يجب أن يقال ان المدالة هيئة تتسع اجتماع العفة والشجاعة والحكمة ، والمدالة مجموع منها .

وقد يقع الزلل بسبب بعد هذا السبب ، وهو أن يذكر الجمع ويشار إليه ، لكنه لا يشار إلى الهيئة الخاصة بذلك الجمع ، الذي لأجل تلك الهيئة الخاصة يكون المركب هو ماهو ، مثل أن يقال « أن البيت مجموع لبن وطين وخشب » ويقتصر عليه ، فإنه لا يكون قد عرف البيت ، فإنه ليس كل مجموع من هذه الأصول بيتاً ، بل ما كان مجموعاً على هيئة ورصف وترتيب . ومما يناسب ذلك أن تذكر معية الأجزاء من غير بيان ما فيه المعية وما بالقياس إليه المعية .

ومن الزلل في ذلك أن يشار إلى التركيب فيجمل مكان المركب فيقال مثلاً « أن البيت تركيب من لبن وخشب وطين » وليس البيت تركيباً ، بل المركب ، والتركيب صفة لأصول البيت .

ومن الزلل في ذلك أن يجمع ما لا يجتمع ، مثل قول من يحمد السطح بأنه « خط وعدد » . أو يكون السكل في غير أجزاء ، كمن يقول « أن العدالة في الشهوة والغضب » وليس كذلك ، بل في الناطقة . ويشبه هذا أن يكون لكل موضع واحد والأجزاء مواضع تقاربي ، مثل من يقول « أن الإبصار مجموع لون وادراك » . ويقرب منه أن يكون السكل موجوداً وإن رفعت الأجزاء بلا عكس ، أو يكون المركب من ضدتين وليس دون كل واحد منهما ، ويكون أميل إلى كل طرف عن كل طرف . ويقرب منه أن يكون بعض ما أورد جزءاً خارجاً عن السكل مثل غاية أو فاعل أو غير ذلك مثل أن يقال « أن الرمي إرسال سهم مع إصابة » .

في تعريف الاسم والكلمة والأداة والقول

انه قد يحتاج في انتقالنا إلى الكلام في التصديق إلى معرفة هذه الثلاثة (١) : فالاسم — كل لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة مبنية على الزمان الذي يقارن ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة ، مثل « زيد » . وأما الكلمة — فهي التي تكون في كل شيء كالاسم إلا أنه يدل على الزمان

(١) هكذا في الأصل ولله : هذه الأربعة .

المذكور، مثل قولك « ضرب » فانه يدل على معنى هو « الضرب » وعلى شيئين آخرين : أحدهما نسبتة الى موضوع غير معين ، والثاني وقوعه في زمان خارج عنه هو ماض ، وأما « أمس » فليس يدل على شيء وعلى ذلك الزمان الخارج ، بل الشيء الذي يدل عليه نفس الزمان . وأما « التقدم » فليس يدل على معنى وعلى زمان مقارن له ، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى ، فكذلك أمس والتقدم اسم . وأما الأداة — فهي اللفظة التي لا تدل وحدها على معنى يتصل ، بل على نسبة وإضافة بين المعنى لا يحصل المقرونة بما أضيفت اليه ، مثل « في » و « لا » . فلذلك اذا قيل « زيد في » لم يكن ناضحاً في معنى ما لم يقل « في الدار » . وأما القول — فهو كل لفظ مؤلف لجزئه معنى . ومنه (قول تام) ومنه (قول غير تام) .

والقول التام ، هو الذي كل جزء منه دال دلالة محصلة . مثل المؤلف من الاسماء وحدها أو من الاسماء والافعال .

والناقص ، ما هو مؤلف من جزئين : جزء منه غير تام الدلالة وجزء تام الدلالة . مثل المؤلف من أداة وشيء آخر . مثل قولك « لا إنسان » أو « في الدار » وقولك « ماصح » فان هذه قد ألحق بالدال منها شيء ناقص الدلالة فلم يرفعه عن درجة البساطة كثيراً . وكذلك اذا قلت « زيد » قدمت أداة (١) تعجبي . لمعنى لا بحالة مقرونة بزيد . فهذه ليست أقوالاً تامة . ولكنها في جهة الاقوال لا بحالة .

وما هنا ألقاظ تستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة . وتارة استعمال المفردات الناقصة الدلالة . مثاله اذا قلت « هو » أو « موجود » فقد تدل به دلالة الاسم ثم تقول « زيد هو كاتب » و « موجود كاتب » فتستعمله تابعاً ورابطة ثم وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد : « هو » و « الموجود » ما يراد بالاسم ، بل أردت به تابعاً للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول « زيد على وفي » وكذلك تقول تارة « زيد كان » وتريد : « كان » وجوده في نفسه فيكون الكلام تاماً

(١) في الأصل : قدمت كربة ، ويقرب أن تكون (كربة) بحركة عن (أداة) .

وتارة تقول « زيد كان كاتباً » فتدخل كان على آيها تابعة ورابطة .
 فقد بان أن بعض الأسماء والأفعال قد يدل بها دلائل ناقصة . فانك اذا قلت
 « كان كاتباً » لم تدل بالسكون على المعنى ، بل بالكتابة . لكنك دلت على زمان لشيء
 لم تذكره بمد . وأمثالها تسمى كلمات زمانية



[القول في التصديق]

في أصناف القضايا

ان المعاني والالفاظ المفردة واللائي في حكم المفردة ، وهي التي يصح أن يدل على مقتضاها بلفظ مفرد ، قد يعرض لها ضروب من التأليف ليس كلها موجها نحو التصديق أو التكذيب توجيهاً أولياً ، بل كثير منها يوجه نحو أغراض أخرى ، فأنك اذا قلت « اعطني كتاباً » لم تجهد الفحوى الاول من هذا القول يناسب الصدق أو الكذب وان كان له فحوى آخر بضرب من دلالة الحال والانتقال من فحوى الى فحوى مناسبة للصدق والكذب ، لأنك قد تستشعر من هذا أنه يريد الكتاب . وكذلك اذا قال « لعلك تأتيني » أو « ليتك تأتيني » و « هل عندك بيان لكذا ؟ » أو ما يجري هذا المجرى فان جميع ذلك خال عن فحوى أول يناسب الصدق والكذب ، وان كان لا يخلو من فحوى ثان يناسبه . فأما اذا قلت « زيد كاتب » لم تجهد له فحوى أولاً الا ما هو صادق أو كاذب . أي لا تجهد الا والامر مطابق للتصور من معناه في النفس فتجد هناك تصوراً مطابقاً له الوجود في نفسه . وإنما يكون التصور صادقاً اذا كان كذلك . وإنما يصير مبدأ التصديق في أمثال هذه المركبات اذا كان اعتقد مع التصور هذه المطابقة .

وهذا القسم من القول والمعنى المؤلف يسمى « قضية » ويسمى « قولاً جازماً » وأصنافه الأولى ثلاثة . لان الاحكام التي تناسب التصديق ثلاثة : فانه اما أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد — أو ماله حكم المفرد — الى مثله بأنه هو أوليس هو . مثل قولك « الجسم محدث أوليس بمحدث » . ومن عادة قوم أن يسموا هذا (حلياً) .

واما أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلفة تأليف القضايا الى مثلاً . وقوم يسمون جميع هذا (شرطياً) . لكن قسمان : فانه اما أن تكون النسبة نسبة المتابعة والازوم والاتصال مثل قولك « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فان قولك الشمس

طالعة قضية في نفسه وقولك قائلهم موجود قضية أيضاً وقد وصلت احدهما بالآخرى ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيل (شرطية متصلة) و(وضعية).

واما أن تكون النسبة نسبة المفارقة والمناد والافتصال مثل قولك « اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون هذا العدد فردا » فان قولك هذا العدد زوج وقولك هذا العدد فرد — كل في نفسه قضية . وقد قرن بينهما مباينة ومعاودة ومحاجرة . ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيل (قضية شرطية منفصلة) .

وكان الواجب بحسب لغة العرب أن تكون الشرطية هي المتصلة . فانك تجد هناك شرطاً موضوعاً وجزأ مرادفاً . لكنهم يسمون المتصلة أيضاً شرطية وكأنهم يعمنون بالشرطية ما يلحق فيه بقضية من القضايا زيادة تحرفاً عن أن تكون قضية ونجدها جزء قضية . ألا ترى أنه كان قولك « الشمس طالعة » قولاً صادقاً أو كاذباً . فلما ألحقت به الزيادة قُلت « ان كانت الشمس طالعة » فحرفت القضية فصارت غير قضية حين زال عنها أن تكون صادقة أو كاذبة ؟ وكذلك كان قولك « النهار موجود » قولاً صادقاً أو كاذباً فلما ألحقت به الزيادة قُلت « قائلهم موجود » فحرفت القضية فصارت غير قضية ، فان قولك « فكان كذا » — مع الفاء اذا لم تلغ وعني بها معنى — لا صادق ولا كاذب . وكذلك قولك « هذا العدد زوج » وقولك الآخر « هذا العدد فرد » قد حرف كل واحد منهما إلحاق لفظة « اما » به عن أن يكون صادقاً أو كاذباً .

وكل واحد من هذه الاجزاء الاربعة قد تهيأ بما ألحق به لان يكون جزءاً قضية تهيؤاً يصير النفس نازعة الى الجزء الآخر . فكان من شرط كل واحد من أجزاء هذه القضايا في أن يتم بها الكلام أن يردف بالآخر . لكن المقدم من المتصل مقدم في نفسه والتالي فيه تال في نفسه لا بالوضع . ولا كذلك في المنفصل . بل ذلك فيه بالوضع . وقد عرفت أنهما وان كانا مؤلفين من أكثر من قضيتين قد استحالتا القضيتان فيه عن أن تكون في نفسها قضية . فليس تأليفهما من قضايا هي بالفعل قضايا ، بل قد استحالتا فيها القضايا عن أن تكون قضايا بالفعل استحالة صلت بها لأن تصير أجزاء ما

يكون في نفسه قضية واحدة بالفعل . وكل متصلة قضية واحدة بالفعل . وكل منفصلة أيضا قضية واحدة بالفعل . إلا أن تركيبها من قضايا قد استعالت بسبب التركيب عن كونها قضية ، وإذا أزيل عنها التركيب بقيت قضايا مجردة . ولا كذلك أجزاء القسم الأول من أقسام القضية .

وذلك القسم الأول قد وجد بحسب لغة العرب اسمها يليق به . فلتسم كما سموا ولتسم المتصل (المجازي) ولتسم المفصل كما سموا .

ونجد للحمل جزئين : أحدهما حامل واسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا « زيد » والثاني (محمول) كقولك في مثالنا « كاتب » .

ونجد للمجازي جزئين : أحدهما شرط واسمه المشهور (مقدم) كقولك في المثال « أن كانت الشمس طالعة » والآخر جزاء واسمه المشهور (تال) كقولك في المثال « فالنهار موجود » .

وفي كل واحدة من هذه الأجناس اثبات ونفي . فالاثبات بسميه قوم (إيجابا) والنفي (سلبا) . والاثبات في الحلية أن يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك « زيد كاتب » والنفي فيها أن نحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك « زيد ليس بكاتب » والاثبات في المتصلة المجازية أن نحكم بإتباع جزاء لشرط مثل قولك « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » والنفي فيها أن نحكم بلا إتباع جزاء لشرط مثل قولك « ليس أن كانت الشمس طالعة فالليل موجود » .

والاثبات في المنفصلة أن نحكم بانفصال تال عن مقدم مثل قولك « أما أن يكون هذا العدد زوجا وأما أن يكون هذا العدد فردا » والنفي فيها أن نحكم بلا انفصال تال عن مقدم مثل قولك « ليس أما أن يكون هذا العدد زوجا وأما أن يكون متقسما بمتساويين » .

وجميع ذلك قد يكون كليا وقد يكون بعضيا وقد يكون مهيلا .

والسكلي في الحلي هو أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكما على كل واحد من الموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب « كل إنسان جسم » وفي السلب

« ليس أحد من الناس بطائر » . وفي المجازي هو أن يكون الجزء جزءا لكل فرض للشرط مثل قولك « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » وفي السلب بخلافه مثل أن تقول « ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود » وفي المنفصل هو أن يكون انفصال التالي في الموجب صادقا عند كل فرض للمقدم مثل قولك « دائما اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون فردا » وفي السلب « اذا عند كل وضع له كقولك « ليس البتة اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون منقسما بمساويين » .

والبعض الجزئي في الحلي هو أن يكون الحكم دائما حكم به - ايجابا كان أو سلبا - على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك في الايجاب « بعض الناس كاتب » وفي السلب « بعض الناس ليس بكاتب » وفي المتصل أن يكون الاتباع محكوما به في الايجاب أو محكوما بنفيه في السلب عن بعض أوضاع المقدم مثل قولك في الايجاب « قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالجو متفيم أو فالهري طالع » وفي السلب « ليس كلما طلعت الشمس فالجو مصبح » . وفي المنفصل على قياسه أيضا : أما الايجاب فمثل قولك « قد تكون الحلي إما دقا واما بلفمية لازمة » وذلك في بعض الاحوال حين لا يحتمل غير الوجهين ، وفي السلب مثل قولك « قد لا تكون الحلي إما دقا واما ربما » وذلك في بعض الاحوال حين تكون نائية وفي كل يومين مرة .

والمهل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كنهه المذكورة التي بها نصير محصورة بلفظة حاصرة وقد نسي (سورا) ، مثاله في الحل : أما الموجبة فقولك « الانسان كاتب » وأما السالبة فقولك « الانسان ليس بكاتب » .

وفي الحلقات قضية تسمى (مخصوصة) وهي أن يكون الموضوع أمرا شخصيا واحدا بالعدد مثل قولك في الايجاب « زيد كاتب » وفي النفي « زيد ليس بكاتب » ، ولأن الحلية أقل القضايا تركيبا فالحري أن يقدم القول فيها وتحقق أحوالها .

في تحقيق الموضوع

في الحلي

إذا قلت ب ج فمناه أن ما يوصف بأنه ب ويفرض أنه ب سواء كان موجودا أو ليس بموجود ، يمكن الوجود أو تمتنع الوجود ، بعد أن يجعل موصوفا بالفعل أنه ب من غير زيادة كونه دائما ب أو غير دائم — فذلك الشيء موصوف بأنه ب . وعلى قياسه في السلب .

واعلم أن الموضوع قد يكون مفردا مثل « الانسان » وقد يكون مؤلفا مثل « الحيوان الناطق المائت » وإنما يكون كذلك إذا كانت قوته قوة المفرد . ومن المؤلفات ما يكون جزء منه حرفا في مثل قولك « غير بصير » أو « لا بصير » فانك أن تضع بدله لفظا مفردا كـ « الأعمى » وكذلك لك أن تجعله محكوما عليه بالإيجاب والسلب .

في تحقيق المحمول

في الحلي

إذا قلت ب ج فمناه أن كل ما يوصف ب ب فذلك الشيء موصوف بالفعل أنه ب من غير زيادة أنه موصوف ب دائما أو غير دائم أو عندما يوصف بأنه ب أو وقتا آخر ، معينا كان أحد الوقتين كالسكوف للقمم أو غير معين كالنفس للانسان ، فان جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنه ب لأن هذا أعم من كونه موصوفا دائما أو غير دائم ومن كونه موصوفا بذلك عندما يوصف ب ب أولا عند ذلك فقط ، وكل ما يزداد على هذا فهو أخص من هذا ، وان كان لفظ « ما يوجب ذلك » أو يوجب أنه يكون للوقت الحاضر فتكون تلك اللفظة ليس فيها حمل كما يستحقه المعنى نفسه ، بل أخص منه . وكذلك القول في السلب .

وتكاد اللغات تقتضي في عاداتها اذا قيل ب ج أنه ج عند ما يوصف ب ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسه (قضية مطلقة) فان اشترط فيها في النفس ما يخرج الضرورية الحقيقية التي نذكرها منه ويم جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحا مادام الذات موجودة ، بل وقتا ما أو بشرط وحال (وجودية) .

والناس لا يفرقون في زماننا بين المطلقة والوجودية وما يكون المفهوم منه أن ب ج مادام موجود الذات ضرورية وما يكون المفهوم منه مادام موصوفا بأنه ب لازمة ، فان اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت القاد موجودة كانت مباينة للضرورية . فلتخص باسم (اللازمة المشروطة) ، وبينهما فرق . فانه فرق بين قولك « المتقل متغير ما دام موجود الذات » أي الشيء الموصوف بأنه متقل فانه متغير ما دام موجود الذات ، وبين قولك « ان الشيء الموصوف بأنه متقل متغير مادام متقلا » وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة ، ولتسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفا ب ب من غير دوام ذلك (طارئة) ولتسم ما يكون له وقت معين متى كان (مفروضة) وما كان وقته غير معين (منتشرة) ولتسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر (وقية) ليشترك جميع ما يخالف الضروري في أنه وجودي . وكذلك فافهم في السلب .

وقد يكون المحمول أيضا مفردا ويكون مؤلفا ، على نحو ما قبل في الموضوع .

في تحقيق القضية المحلية بأجزائها

القضية المحلية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى : أحدها معنى الشيء الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشيء الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي انما تؤلف منها قضية . فانه ليس كون الانسان انسانا هو كونه موضوعا ، ولا كون الحيوان حيوانا هو كونه محمولا ، بل ذلك لعلاقة بينهما ، وربما دل عليها لفظ ثالث قبيل « الانسان هو حيوان أو يكون حيوانا » أو غير ذلك وتسمى (رابطة) .

وإذا كان المحمول ما يسميه النحويون (فعلا) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» أو «يضرب» فإن هذا لا يوجب إلى ادخال رابطة ، وذلك لأنه يتضمن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معين ، ويقرب منه الاسم المشتق مثل «الصارب» و «القاتل» .

في تحقيق إيجاب الحملي

قد فهمت ذلك في الأمثلة المذكورة .

في تحقيق السلب الحملي

اعلم أنك تحتاج في السلب أن تسلب العلاقة التي بين المحمول والموضوع ، فلذلك أن كانت القضية ثلاثية - إذ قد ذكر فيها الرابطة - تحتاج أن تلحق حرف السلب بالرابطة فتقول «زيد ليس هو بما قل» فإن لم تفعل هذا بل قلت «زيد هو ليس بما قل» دخل هو بين «زيد» وبين «ليس بما قل» ودخل رابطة الاثبات فجعل الحكم اثبات الداخلة فيه حرف التي فأثبت اللاعاقبة على زيد لأن «هو» لم يربط لفصل الربط ، فهذا هو الذي نعرفه في هذا الموضع .

وأما هل هذا الاثبات يخالف في النعوى لذلك السلب أولا يخالفه ويلزمه في الصدق والكذب فهو بحث آخر .

وليس يجب إذا كانت إحدى القضيتين مخالفة للأخرى في الاثبات والتي أن لا يكون بينهما تضاد وتوافق وتلازم ، ولا التضاد والتلازم يقتضي أن يكون حكمهما في جميع الوجوه مختلفا ، فكثيرا ما تلزم موجبة سالبة وسالبة موجبة لزوما معا كما وغير ما كس .

لكنك يجب مع ذلك أن تعلم أن محال الوجود يكذب عليه مثل هذا الحكم الثاني ، فإن محال الوجود لا يحكم عليه باثبات البتة ، وهو وجود حكم له ، إلا إذا فرض كأنه ليس بمحال الوجود ، وكيف يحصل للمحال حاصل أي حاصل كان ، بل إنما

يصح عنه سلب كل شيء ، وقد يقبل عليه مثل هذا الحكم لما يؤم ذلك من مطابقتها للسلب الحق . لكن التحقيق يمنع ذلك .

وأمثال هذه القضايا التي يحكم فيها بالإيجاب معنى نفي يسمونها (معدوليات) ويسمى اللفظ الذي يدل على خلاف المعنى الوجودي مثل « عين الانسان » (لفظا غير محصل) وربما كان في اللغات لها مواضع استعمالات أخص مما ذكرنا فربما قيل « ناينا » (١) وعني به الأعمى عادم البصر ومن شأنه أن يبصر فلم يقع على كل مسلوب البصر ، وربما قيل خلاف ذلك اصطلاحات مخصصة بحسب الوضع لا بحسب ما يوجبه الطبع . والذي يوجبه الطبع ونفس الامر فهو ما قلنا .

وأما اذا كانت القضية غير ثلاثية ، انما هي ثنائية فقط لم تذكر فيها الرابطة استثناء ، لأن محمولها كلمة أو اسم مشتق اشتقاقا يتضمن النسبة المذكورة على حسب اللغة أو لم تذكر اختصارا . فان حرف السلب لا يقرن الا بالمحمول . وليس مرادنا في هذا الموضع أنك يجب في كل موضع أن تقرن حرف السلب بالرابطة أو بالمحمول ، بل نقول ان النفي هو ذلك ، فاذا لم يكن لها تابع آخر قرنت بهما وان كان لها تابع قرنت بما يكون قرنه به أولى على ما سنصفه ، فيكون قرنتك بذلك الشيء رفعا وسلبا للربط وللحمل أيضا على الوجه الذي دل عليه الشيء الزائد الآخر ان قرن بالمحمول والموضوع ، فأنك ستعلم عن قريب أنه قد يدخل على هذه الأصول الثلاثة داخل آخر لاغراض ومعان .

(١) كلمة فارسية مركبة من « نا » النافية بمعنى « غير » ومن « ينا » وهي مثل « بين » بمعنى « البصير » وكلاهما ما يسمى « الأعمى » . وتأتي مركبة في حالي السلب والإيجاب بمعنى « الجاهل » و« الناف » على طريق المجاز .



في تحقيق الكلبي الموجب

في الحملات

أما الكلية الموجبة المطلقة التي هي أم في مثل قولنا كل ب ج فعناه صكل واحد مما يفرض أنه بالفعل ، من غير أن يشترط أنه دائم بالفعل أو غير دائم ، موصوف بأنه ب فذلك بعينه موصوف بأنه ج بالفعل من غير بيان شيء .

وأما الكلية الضرورية فنشل قولك بالضرورة كل ب ج أي كل واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب سواء كان يوصف دائما أنه ب أو غير دائم أنه ب فهو موصوف أنه ما دام ذاته موجودا فهو ج مثل قولك « بالضرورة كل متحرك جسم » .

وأما اللازمة فهو مثل قولك « كل ب ج » بضرورة قلت أو لم تقل ، أي كل موصوف — دائما أو غير دائم — بأنه ب فما دام موصوفا بأنه ب — لا مادام ذاته موجودا — فانه موصوف أيضا بأنه ج .

وأما الموافقة فنشل قولك « كل ب ج » أي عند ما يكون ب فيكون ج من غير زيادة أنه يكون كذلك دائما مادام ب أو غير دائم .

وأما المفروضة فنشل قولك « كل قرينكسف » أو « كل كوكب يطلع » .

وأما المنتشرة فنشل قولك « كل انسان يتنفس » .

وأما الحاضرة فنشل قولك « كل انسان مسلم » في الوقت الذي يكون اتفق

ذلك فلا انسان كافر . ولا يمد أن يصدق في أمثال هذه القضايا أن يقال « كل حيوان انسان » ، لو كان في وقت من الاوقات كذلك . وشرط هذه القضية الوقتية في الايجاب أن يكون الموضوع موجودا . وأما الوجودية فما يعم جميع مالا ضرورة فيه حقيقة .



في تحقيق الكلي السالب في الحليات

اعلم أن المطلقة من السالب الكلي ليس له في لغتنا لفظ يطابقه ، وإن قمنا له لفظاً وجدناه قولنا « كل إنسان لا يكون كذا » و « كل ب لا يوجد ج » مع أن هذا يوهمنا أنه لا يوجد ج ما دام موصوفاً بأنه ب . وأما « لاشي » من ب ج ، فهو شديد الإيهام لذلك ، إذ كان السلب في القضايا يوم العموم في الأشخاص والازمان إذا كان منكراً ، وليس كذلك في الإيجاب ، وما يجزي أن كان كذلك ، إذ كان السالب من حقه أن يكون ماثراً على الإيجاب وبدءه وأن يطرأ عليه رافعاً له ، ولا يرفعه مالم يقتض العموم ، فلذلك قصد به التخصيص في النبات والمعادن ، لكنا نعلم أن نفس السلب لا يوجب زيادة معنى على السلب الذي يعم الدائم وغير الدائم والموقت وغير الموقت .

فأما السالب الكلي الضروري سواء جعلته قولك « بالضرورة كل ب ليس ج » أوقات « لاشي » من ب ج « فعناه كل واحد مما يوصف ب ب كيف وصف وأي وقت وصف فانه مطلوب عنه مادام موجود الذات انه ج ، ولا وهمك أن لفظ كل يوجب الإيجاب ، بل يوجب العموم فقط ، فإن أوجب بعد ذلك فهو إيجاب وإن سلب فهو سلب .

وأما اللازمة فنقل قولك « لاشي » من ب ج « إذا لم تكن مادام موجود الذات عينت مادام موصوفاً بأنه ب فقط .

وأما الموافقة فإن لا تشترط في السلب اللزوم كور عموم أوقات كونه ب ، واللغة لا تطيع في إيراد المثال لهذا .

وأما الوقتية فكتقولك في مثل الحال التي جعلنا منها مثال الموجبة « ليس أحدهم الناس بكافر » وفي هذا الموضوع لا يجب أن يكون الموضوع موجوداً لا محالة ثم يسلب عنه ، فانه إذا اتفق في وقت من الاوقات مثلاً أن « لا يكون شي » من المنكسفات

موجودا» فصحيح أن تسلب القمر عن المنكسف فتقول «ليس الى الآن شيء» مما هو منكسف بقمر» من غير أن يكون ذلك عاما لكل وقت . وقد تصدق هذه السالبة في مثل قولك «ولا أحد من الناس بحیوان» اذا كان وقتنا ما مثلا لانسان فيه البتة ، فلم يكن حينئذ انسان حيوانا ، وكيف يكون حيوانا وهو غير موجود .

في البعظيتين الجزئيتين

يجب أن يعلم أن البعظيتين الموجبة والسالبة على أحكام الكائنين في كل شيء . .
الا أن الحكم على جهة أعما هو في البعض فقط ، وذلك لا يمنع أن يكون الباقي كذلك أو مخالفا له في الإيجاب والسلب وفي غير ذلك من الضرورة والضرورة والموافقة والوقية .

وتخص البعظيات أنه يكون فيها مقدمة دائمة الحكم ، وليست بقدرية الحكم لأنها يكون اتفاق لها صحة الحكم الممكن مادام الموضوع موجود الذات لاسيما في السلب . وقد تكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة ، ولنسم (الدائمة مطلقا) ويكون مادام موصوفا بأنه ب مثلا ولنسم (الدائمة المشروطة) .

فيما يلحق القضايا من الزوائد

ان كل قضية قاما أن تكون ذات موضوع ومحمول فقط مهمة أو مخصوصة ،
واما أن يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل «كل» أو «لا شيء» و «بعض»
أو «لا بعض» .

وأیضا اما أن تكون لها في نفسها مادة لم تصرح باللفظ الدال على ذلك سواء كان صادقا أو كاذبا ونسى (جهة) مثل أن تقول «ربما يجب أن يكون كاتباً» أو «يمكن» أو «يتمتع» . واذا لحقت الجهة القضية سميت (رباعية) . ومن العبارة على

الجهات أن يقال « بالضرورة كذا » أو « ليس بالضرورة » و « بالامكان كذا » أو « ليس بالامكان » . أو يكون مطلقا بلا شرط .

وكل واحد من الضرورة واللزوم والوقية جهة لكنه ربما كان ترك الجهة من بعضها دليلا على الجهة .

ومعنى قولنا « بالضرورة » أن يكون الحكم مادام ذات الموضوع موجودا ، ومعنى « بالامكان » أن يكون الحكم غير ضروري في نفسه ، لا في الوجود للموضوع فيجوز أن يوجد له ، ولا في عدمه عنه فيجوز أن يعلم عنه ثم منفصل هذا .

في تحقيق المقدمة المطلقة

المقدمة المطلقة « قد يقال للمقدمة إذا حكم فيها بالمحمول بإيجاب أو سلب من غير زيادة شرط البتة » وهي أهم من الضرورية ومن التي ليست بضرورية وتنفارق الضرورية مغارقة ما هو عام لها هو خاص ، فإن الضرورية هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه ما دامت الذات الموصوفة بالموضوع موجودة . وتنفارق الممكنة التي هي أخص بالمنطق بأنه لا بد فيها من وجود اما دائما واما وقتا معينا أو غير معين ، وهذه الممكنة يجوز أن لا يوجد لموضوعها الحكم الممكن البتة مادام موجودا .

وقد يقال (مطلقة) لما لا يجب أن يكون الحكم على ما حكم به من هوومه أو خصوصه ضروريا مادام ذات الموجود موضوعا وان كان قد يكون في بعضه ضروريا مثل قولك « كل أسود فهو ذولون جامع للبصر » فنته ما هو أسود مادام موجود الذات فيكون ذا لون جامع للبصر مادام موجود الذات ، ومنه ما لا يجب أن يكون أسود مادام موجود الذات ، فلا يجب أن يكون ذا لون جامع للبصر مادام موجود الذات . وقد يقال (مطلقة) ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريا في شيء من موضوعات الموضوع ، أي ما يقال عليه الموضوع ، بل يكون محولا عليه وقتا فقط .

مثل أن تقول « أن كل منكسف فهو فاقد للضوء المستعار » وليس شيء منكسفا دائما مادام موجود الذات ، أو مثل أن تقول « كل مريض فهو ناقص القوة » وهذا الوقت قد يكون وقت كون الموضوع ، وصوفا بما وصف به ، وقد يكون وقت ما معين ككون القمر منكسفا وقتا معينة وقد يكون وقتا غير معين ، مثل كون الانسان متمسكا . وأما الذي يقال في جانب المحمول بشرط مادام المحمول محمولا فهو كلام صحيح لا غنى له فيما نحن فيه .

وقد يذهب قوم في قولهم (المطلقة) الى الزمانية التي أشرنا اليها ويحملون وقتها زمانا ما يفرض ، لاسيما حاضرا ، ولا ينتهون غير ذلك ، لكنه قد يلزم مع وضعهم أن يكون قولنا « كل انسان حيوان » من حيث التصديق به ليس ضروريا ، فانه قد يكذب اذا كان الناس معدومين ، فحينئذ لا يكون ولا واحد مما هو انسان المحمول عليه أنه حيوان ، وكيف يكون حيوانا وليس موجودا وانسانا ، فتصير هذه القضية عندهم من القضايا الممكنة .

في تحقيق المقدمة الممكنة

قد يقال (مقدمة ممكنة) اذا كان الحكم فيها غير متمتع سواء كان مع ذلك ضروريا واجبا أو غير ضروري ولا واجب .

ويكون (الممكن) بحسب هذا الاعتبار تقسم الاشياء اليه والى مقابله (المتمتع) فقط . وتقسم الى (الواجب) و (الممكن) الآخر ، ليس قسمة الاسم المشترك كما يظنه الذين لا يعلمون ، بل قسمة معنى جامع ، وهو ما اجتمعا فيه من المباني في المعنى للمتمتع .

وهذه المقدمة الممكنة تدخل فيها الضرورة والمطلقة بإضافتها والممكن الآخر الذي يسبب عنه دخول الأمور التي هي أخص معنى في الأمر الذي هو أعم معنى . وهذا الممكن هو الذي اذا قيل ليس بممكن وشي بالممكن المألوف كان معناه هو متمتع .

وقد يقال (مقدمة ممكنة) ويعنى بها أن الحكم فيها غير ضروري هو ولا تقيضه أعني الضروري الذي أودأنا اليه، فيكون هذا أخص من ذلك، ويخرج منه الواجب الضروري، ويدخل فيه المطلق ومافيه ضرورة بشرط وقت أحوال وليست ضرورية مطلقة، ويدخل فيه الممكن الذي هو أصدق من هذا حدا وهو الذي لا وجوب الوجود فيه أولتقيضه الوجود المطلق والوجود بحسب شرط أودقت فيحوز أن يخلو الموضوع عن ذلك الحكم دائما من غير وجوب خلوه دائما وجوز أن يوجد لموضوع ما وقتا أودأنا وجودا اتفاقيا، مثل « أن يكتب زيد » .
ويقال (ممكن) لأخص من الجميع وهو هذا الآخر الذي لا ضرورة فيه مطلقا ولا بشرط .

وقد يقول قوم (ممكن) ويعتبر حال الحكم في المستقبل بحسب أي وقت فرضت فيه الحكم على أنه في أي وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة اما مطلقة واما بشرط .
وأما الحال ولا تبالى فيه سواء كان الشيء موجودا أو غير موجود، وهذا أيضا اعتبار صحيح يجوز أن يطلق عليه اسم (الممكن) ، اسكن الأصول ما أشرنا اليه .
وقد حسب قوم من ضغفاء النظر أن من شرط الممكن أن لا يكون موجودا في الحال فيكون قد وجب من حيث وجب في الحال ، ولم يعلموا أنه ان صار وجوده واجبا - لأنه حصل موجودا في الحال - فيصير لا وجوده واجبا لأنه حصل لا موجودا في الحال ، فما بالهم يهربون عما يعطيه الوجوب في الوجود ولا يهربون عما يعطيه الوجوب في اللاوجود وهو الامتناع ، وليس اذا صار الشيء موجودا فقد صار واجبا الا أن يؤلف فيقال « الموجود مادام موجودا فهو واجب أن يكون موجودا » أي بشرط ما دام موجودا ، وفرق بين أن تقول ان الموجود يجوز لم يكن موجودا أو ليس واجبا ان كان موجودا وبين أن تزيد فتقول مادام موجودا وكل ما هو ممكن الوجود فإنه اذا وجد كان واجبا أن يكون مادام موجودا ، وذلك لا يمنع كونه ممكنا في نفسه على أنه أيضا اذا كان موجودا وجب أن يصير واجبا ، فليس يمكن أن يصير واجبا أبدا دائما بل واجبا في وقت ، وذلك لا يمنع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس

فيه ضرورة دأمة بل محتمل ضرورة موقته ومشروطة ، ولا يمانع الممكن الذي هو أخص ،
فانه يكون باعتبار نفسه ممكنا أخص وباعتبار شرط يضاف اليه واجبا ، فيكون
ممكنا من غير الوجه الذي يكون منه واجبا : فيكون ممكنا من أنه لو ترك مطالبه وطباع
الموضوع لم يجب أن يوجد له البتة وجزاز أن يخلو عنه الموضوع البتة ، اذ ليس في طباع
الموضوع ما يقتضي وجوده له ولا في طباع المحمول أن تكون ماهيته تقتضي وجودها
دأما للموضوع أو وقتا ما ، لكنه قد يمرض شيء من خارج يوجب ، فضلا عن أن
يوجد له ، ويكون وجوبه من حيث أن ذلك العارض عرض فأوجب ، وقد علمت
أن من خلق الضرورة والامكان يحصر القضية وعلق الحصر بوقت ما جاز أن يكون
قواتنا « كل انسان جوهرا » ممكنا أن يكذب ، وقواتنا « كل لون سواد » ممكنا
أن يصدق .

في التناقض

اعلم أن من حق السلب أن يرفع الايجاب ولا يصدق معه ، وأنه اذا كذب
الايجاب أن لا يكذب معه ، فإن الشيء لا يخرج من الايجاب والسلب اذا وقفا على
التقابل الحقيقي ، فكان السلب أنما يسلب الشيء من جهة ما أوجب عليه .
لكنه قد يتفق أن لا يقع السلب مقابلا للايجاب من الجهة التي وقع عليها
الايجاب ، فيتمتع حينئذ أن يكون الايجاب والسلب صادقين معاً أو كاذبين معاً ،
واذا وقع الايجاب والسلب على ما ينبغي لهما من التقابل ، فوجب ضرورة اذا صدق
أحدهما أن يكذب الآخر ، واذا كذب أحدهما أن يصدق الآخر ، وبالجملة امتنع
أن يصدقا معاً أو يكذبا معاً ، فذلك هو التناقض .

فالتناقض - « هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب يلزم منه أن يكون
أحدهما صادقا والآخر كاذبا » .

فالقضايا المخصوصة يكفي في شرط تناقضها أن تراعى أحوال الحل والوضع ،
وأما غيرها فقد تراعى فيها أيضا أحوال معان داخلية عليها مثل اللفظة الحاصرة ومثل

الجهة . فأول ما يجب أن يراعى فيها هو شرائط الحل من القوة والفعل والكل والجزء والاضافة والشرط والمكان والزمان وغير ذلك مما عددناه في الفم الذي فرغنا عنه .
والهم أن تراعى لفظة المحمول والموضوع وغير ذلك ، ويحذر أن لا يكون وقوعه في القضيتين وقوع اللفظ المشترك ، بل وقوع اللفظ المتواطىء .

ودور اللفظ المشترك هو أن يقع اللفظ على الشئتين أو على الاشياء المسموع واحد وتختلف مفوماته في كل واحد ، مثل «النور» على المسموع والمفعول و«العين» على الدينار ومنبع الماء .

ودور اللفظ المتواطىء هو أن يكون الوقوع بالمسموع والمفهوم معاً مثل وقوع لفظ «الحيوان» على الانسان والفرس .

فإذا اتفقت القضيتان في مفهوم الاجزاء التي منها تولف ، ثم كان الجزء من الموضوع أو الكل ذلك بيمينه وضافة المحمول وزمانه ومكانه وكونه بالقوة أو بالفعل واحداً ثم أوجب أحدهما وسلب الآخر - كان في الخصومة تقابل حقيقي . ووجب أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر . وأما إذا خالف شيء من ذلك لم يجب ، مثل أن يقول أحدهما «زيد ناسخ» والآخر «ليس بناسخ» وعن زيد غير ما عن الآخر أو بالناسخ غير ما عناء ، أو قال النكاس الواحدة مسكرة وعن بالقوة وقال الآخر ليس بمسكرة وعن بالفعل ، أو قال فلان عبد أي لله وقال مقابله ليس بعبد أي للأدي ، أو قال أحدهما الزنجبي أسود أي في بشرته وقال الآخر ليس بأسود أي في لحيه ، أو قال أحدهما إن النبي صلى إلى بيت المقدس وأراد في وقت وقال الآخر النبي لم يصل إلى بيت المقدس وأراد وقتاً آخر ، أو قل شيء مما يجري هذا المجرى في مكان أو شرط إطلاق أو قيد وغير ذلك - فليس يجب أن يكون بينهما تقابل الايجاب والسلب ، وهو التناقض بالحقيقة .

فأما إذا كان هناك لفظة حاصرة ولم يكف ما أو مانا إليه ، بل أحتيج أن تراعى أشياء أخرى فانه إذا اتفقت القضيتان في كية المحصر واختلفتا في كيفية الايجاب والسلب جاز أن تكذبا جميعاً وجاز أن تصدقا جميعاً .

فأما كيف تكذبان جميعا فذلك اذا كانتا كليتين وكانت المادة ممكنة ، مثل قولنا « كل انسان كاتب » ، « ليس ولا واحد من الناس يكتب » . وأما اذا كانت المادة واجبة فتكون السالبة لامحالة كاذبة ، مثل ما في قولك « كل انسان جسم » « ليس ولا واحد من الناس بجسم » وان كنت ممتعة فتكون المثبتة لامحالة كاذبة مثل ما في قولك « كل انسان حجر » ، « ليس ولا واحد من الناس بحجر » .
وأما كيف يمكن أن تصدقا معا فذلك اذا كانتا جزئيتين وكانت المادة ممكنة أيضا ، مثل قولنا « بعض الناس كاتب » ، « ليس كل انسان أو ليس بعض الناس كاتباً » .

وأما الحال في الواجبة والممتعة فمثل ما قبل .

ومن شأن الناس أن يسموا الكليتين المختلفتين في الإيجاب والسلب مع وجود شرائط التقابل المذكورة في المحصرات (متضادتين) ، والجزئيتين الظيرتين لهما داخلتين تحت التضاد ، ثم يحسن لهم اعتبار التقسيم والتركيب أن يراعوا أقساما أخرى لا ينتفع بها .

والمستصغر بما يبناه مريع التفتان للتضاد بالفصل بينهما وبين حال القضية بين المتفتحين في كيفية الإيجاب والسلب المختلفتين في المحصر وتسمى (متداخلتين) . وأنت لا عذر لك في أن لا تقضي فيها بالفصل . فأما اذا صارت القضايا معتبرة من جهة الجهات وجب حينئذ أن تنسرها في التناقض شروطا واعتبارات أخرى . وليس ما يظن أن هذا الذي قيل كان فيما لاجهة ضرورة أو امكان معه ، بل هذا كاف في بعض ما يخرج عنهما .

ومن الواجب أن تنظر كيف يقع التناقض في الخالي عن الضرورة والامكان الذي لا ضرورة فيه إيجابا ولا سلبا . فان مراعاة التناقض في هذا الخالي وان رجع الى الشرائط المذكورة فان لذلك الرجوع تفصيلا لا يعني عنه البيان السالف المجمل .
ولبدأ وايين بالتناقض في المطلقة العامة المذكورة أولا .

في تقيض المطلقة العامة الاولى

اذا كانت موجبة كلية

اذا قلنا كل ب ج بالاطلاق الاعم فليس كل ما يكون جزئيا سالبا مطلقا يكون مناقضا له . لانه لا يمكننا أن تراعي الزمان بينهما على ما يجب ، فانه يجوز أن يكون الكلّي الموجب صادق الحل في كل شخص زمانا ما أو حالا ما غير عام وأن تكون الأزمنة شتى ومختلفة في كل واحد . فاذا أوردنا الجزئية السالبة ودللنا به على سلب عن بعض ولم يشتمل الاعلى هذا جاز أن يكون ذلك السلب سلب مطلق غير دائم أو يكون في زمان غير شتى من الأزمنة التي كان فيها الايجاب حقا سواء كان الزمان في جميع الاشخاص واحدا أو كثيرا مختلفا . واذا كان كذلك يجب أن يكذب هذا السلب أن صدق الايجاب . ولا يمكنك أن تفرض الزمان واحدا ، قايت الجزئيات المتضمنة في قولك كل ب ج زمانها واحدا . وربما لم يمكنك أن تفرض الأزمنة متشابهة حتى تكون كلها مثلا ريعا أو وقت كسوف القمر حتى تجعل السلب في الجزئي غير ذلك الواحد أو غير تلك المتشابهة ، فإن أمكنك ذلك فيبتدئ تكون الجزئية المشروطة فيها ذلك الزمان وذلك الحال تقيضا مثلا كما تقول كل شجرة جوز فانها في صميم الشتاء معتبرة . وكذلك ان كان شرط غير الزمان ، لكن هذه القضية اما أن تكون بعض القضايا المطلقة التي نحن في وصفها ولا يكون الحكم في التناقض فيها حكما في كل قضية مطلقة ، واما أن تكون قد عرفت وستعلم حالها من بعد ، لكن غرضنا أن نعرف تقيض المقدمة المطلقة العامة غير مخصصة بشرط فنقول :

إنه لما لم يمكن مراعاة زمان جزئي مخصوص أحوال جزئية مخصوصة وجب أن يكون إيرادنا التقيض مراعي فيه ما يشتمل على كل زمان وحال ، وذلك بأن نجعله جزئية سالبة دائمة السلب .

ودأمة السلب في الجزئيات غير الضرورية فيها ، وذلك أنه ليس يبيد في الجزئيات أن يسلب عنها ما ليس ضروريا للسلب سلبا دائما ، فانه من الجائز أن

يخلو الجزئي عن شيء مما هو ممكن ، له الامكان التصرف ، حتى يوجد وعدم ولا يعرض له ذلك الممكن ، مثل أنه يجوز أن يوجد بعض الناس ، وتسلب عنه الكتابة مادام موجود الذات فلا يوجد كاتباً البتة ، فيكون حقاً أن « بعض الناس لا يكتب البتة » ومع ذلك هذا السلب لا يكون ضرورياً عنه ، فهذه السالبة مقابلة الموجبة المطلقة بالاطلاق العام ، كلما صدقت الموجبة المطلقة كذبت هذه السالبة ، وكلما كذبت الموجبة المطلقة صدقت هذه السالبة ، واقتسامهما الصدق والكذب دائماً .

وبش ما فضل المفريون حين اعتبروا — في تناقض الضروريات والممكنات — الجهة ولم يعتبروا في المطلقة ، فإن الاطلاق أيضاً جهة من الجهات كيف أخذت المطلقة وبكونها بتلك الجهة تخالف الضرورية والممكنة ، وإن كان جهتها كونها خالية عن جهتي الضرورة والامكان فهذا الخلو حكم .

وربما قال قائل منهم : لتكن السالبة المقابلة لهذه الموجبة أن « ليس بعض ج ب » في الزمان أو الحال الذي فرض فيه ذلك البعض حين قيل « كل ج ب » أو « ليس بعض ج ب » عندما يكون « كل ج ب » فإن القول الأول يحيل على الفرض وليس في الفرض زمان أو حال معلومة ، والقول الثاني يحيل على الوجود ولكنه كاذب في كل حال صدقت الموجبة أو كذبت وفي ذلك وجهان من الحكم فاسدان . أحدهما أنه ليس يجب أن يكون السالب دائماً — في التقابل الذي إيجابه كلي مطلق — كاذباً لا محالة ، والثاني أنه إذا كذبت الموجبة فكذبت هذه السالبة اجتمع التقيضان في الكذب وهذا محال .

فتبين إذن أن الموجبة الكلية المطلقة العامة تناقضها السالبة الجزئية الدائمة ، وهي ضرب من المطلقة الاتفاقية .



في تقيض المطلقة التي تلي هذه العامة

إذا كانت كلية موجبة

وهذه هي المسماة باصطلاحنا (وجودية) التي لا ضرورة حقيقية فيها إذا قلنا صادقين « كل ب ج بالوجود » أي بلا ضرورة حقيقية به ، فقد تصدق معه المطلقات السالبة كما علمت ، لكن ويصدق معه الممكن وإن لم ينعكس ، وإنما تكذب معه الموجبة الضرورية وتكذب معه السالبة الضرورية ، وقد تكذب معه السالبة الجزئية الدائمة التي وصفناها ، فيجب أن يكون تقيضه غير خال عن الاشتمال على جميع ذلك ومقولا على جميع ذلك .

وليس يمكن أن توجد قضية سالبة تصدق على جميع ذلك إلا أن نجعل سالبة الوجود فيقال « ليس دائما بالوجود كل ب ج » أي بل « كل ب ج بالضرورة » أو « بالضرورة ليس كل ب ج » أو « بعض ب يكون دائما ليس ب ج » وإن لم يكن بالضرورة ، ولا يمكنك أن تجد لهذه الموجبة تقيضا غير هذه السالبة البتة أو ما هو في قوتها ، ولا لهذه السالبة وما في قوتها غير هذه الموجبة .

في تقيض المطلقة اللازمة

إذا كانت كلية موجبة

تقيض هذه المطلقة هي السالبة الجزئية المشتركة له وجب في الوقت الموقت وهو وقت محصل لأنه الوقت أو الحال التي يكون ما هو ب موصوفا بأنه ب فإذا قال « كل ب ج » — أي مادام موصوفا بأنه ب — كان تقيضه « ليس كل ب ج » أي ليس ما دام موصوفا بأنه ب فهو ج ، بل إما أن يكون ج وإما أن يكون وقتا دون وقت ، وقد تبين الشرط فصيح التقابل .

في تقيض اللازمة المشروطة

إذا كانت كلية موجبة

هذه القضية ليس تقابلها السالبة الدائمة ، وذلك لأنها تقابل ما هو أعم منها ، وقد تكذب إذا كانت الموجبة ضرورية ، وإذا كان كذلك لم يكن كذبها يوجب صدق الموجبة المشروطة فأمكن أن تكذب مقابل تقيضها التي تسلب الزوم المشروط ولا تمنع الضرورة ولا توجبها واللفظة المتممة له التي تطابق « ليس كل ج إنما يكون ب » مادام موصوفا بأنه ج عارضا له ج أي بل أما دائما وأما لا في وقت البتة وأما في بعض أوقات كونه ج وأما في غير وقت كونه ج ، بل في وقت له آخر .
ولا نظن أن قولنا « ليس دائما يوصف » يوجب أن يكون يوصف في غير ذلك الوقت لأن قولنا دائما تخصيص ، وسلب التخصيص ليس يوجب التعميم ، فإنه قد يسلب التخصيص حيث يسلب التعميم .

في تقيض الطارئة من المطلقات

إذا كانت كلية موجبة

لا تناقض هذه القضية السالبة الجزئية اللازمة المشروطة فإنه إذا قيل « كل ب ج » أي في حال من أحوال كونه ب لم يكن تقيضه أنه « ليس كل ب ج » في حال من تلك الأحوال ، بل « بعض ب ليس البتة مادام ب ج » ، وذلك أنه يمكن أن يكون كذب الطارئة الموجبة لصدق اللازمة الموجبة ، فيجب أن يكون التقيض ما يرفع ذلك كله ، والذي يرفع ذلك كله قولنا « بعض ب له دوام سلب أو إيجاب ج مادام ب » وهذا دوام لأي حال من الحالين كانا .
وتخالف الدأعة المقابلة للمطلقة العامة بما تعرف .

في تقيض المطلقة التي تعبر اللازمة والطارئة

وهي الموافقة اذا كانت كلية موجبة

قد يسبق الى الوهم أن تقيض هذه المقدمة المطلقة هي السالبة الدائمة المشروطة ، وليس كذلك ، فان بعض ما يدخل تحت هذه الموافقة يكذب مع كذب هذه ، وهي اللازمة المشروطة اذا كانت كلية موجبة ، بل تقيض هذه سالبة الموافقة ، وهو ان « بعض ج . ليس انما يوصف بأنه ب في وقت كونه ج » أي « بل في كل وقت » أو « ولا في شيء من الاوقات » أو « في وقت لا يكون فيه ج » ، واذا قلنا « انما يوصف بأنه ب في وقت كونه ج » عم ما يوصف في الوقت كله وما يوصف في وقت منه ، فاذا قال « ليس انما يوصف انه في وقت كذا » سلب ما يعم الامر بن فقط سلبا مقابلا .

في تقيض الكلية الموجبة الوقيمية

هذه يسهل ايراد التقيض لها ، لان الوقت معين .

في تقيض السالبة الكلية المطلقة

على الوجوه المذكورة

قد يمكنك أن تستخرج شروط مناقضة السالبة الكلية في باب باب من أبواب من مضادتها ، فتقيض قولنا « لا شيء من ج ب » بالاطلاق الأعم « بعض ج ب » دائما ، وقد عرفت الفرق بينه وبين الضروريات ، وتقيض هذا القول اذا كان وجوديا « بعض ج ب » بالوجود ، وتقيض هذا القول اذا كان لازما وكان معناه لاشي من ح يكون ب عند ما يوصف بأنه ج « بعض ج ب » عند ما يفرض ج اما دائما واما وقتا ، وتقيض هذا القول اذا كان لازما مشروطا « بعض ج انما

يكون ب « عند ما يفرض له ج دائما أو وقتا ، وتقيض هذا القول اذا كان طارئا
 « بعض حاله دوام سلب أو إيجاب ب » ، وتقيض هذا القول اذا كان بالمعنى
 الذي يعم الطارئ واللازم المشروط « بعض ج ب ليس دائما يسلب عنه ب في حال
 كونه ج » .

وأما الوقتية فتقيضها الموجبة الجزئية المشاركة في الوقت .

في تقيض الموجبة المطلقة الجزئية

قد يمكنك أن تعرف التناقض ما هنا أيضا مما قبل لك في الموجبة الكلية ،
 فتقيض قولنا « بعض ج ب » بالاطلاق العام « ليس شيء من ج ب » اذا كان
 المراد بهذا أن كل واحد مما هو ج لم يوجد ولا يوجد له ب ما دام موجود الذات
 من غير أن تعني بذلك الضرورة لأن ذلك حينئذ يكون تقيض الممكنة العامة
 لا المطلقة .

وأما ان قيل هذه القضية هل تكون صادقة حتى تكون مثلا طبيعية غير ضرورية
 السلب يمرض لها أن لا توجد لشخص ما فليس على المنطقي أن يخوض فيه ، لكنه
 ان كان لا صدق لمثل هذا السالب ولا كذب لمثل ذلك الموجب وقد حصل الاقسام
 دائما لكن الموجب ليس يجب فيه أن تشرط المادة الممكنة دون الضرورية ، لأن
 المطلقة عامة جدا وكذلك السالبة التي تقابلها ليس بشرط فيها أن يكون دوامها
 دوام ضرورة أو غير ضرورة .

وأما اذا كانت هذه القضية وجودية فتقيضها « ليس بالوجود ولا شيء من ج
 ب » أي « بل بالضرورة إيجابا أو سلبا » وليس قولنا « ليس بالوجود ولا شيء
 من ج ب » هو قولنا « بالوجود ليس شيء من ج ب » ونعني سلبا عن كل واحد
 غير ضروري ، فإن هذين قد يصدقان جميعا .

وأما اذا كانت لازمة فتقيضها ما يعم اللازمة والطارئة ، فإن الحال متعينة ، فانه
 اذا قال « بعض ج ب » أي ما دام موصوفا بأنه ج ، ضرورة كان ج أو غير ضرورة ،

فتقيضه أنه « لا شيء » من ج إلا وليس بـ ب « أي عند ما يوصف بأنه ج من غير فرض دوام أو غير دوام .

وأما اذا كانت لازمة مشروطة فتقيضها « لا شيء » مما هو ج إنما هو ب مع كونه ج « أي « بل دائما » أو « لا البتة » أو « في حال منه دون حال » .

وأما ان كانت طارئة فتقيضها « لا شيء » مما هو ج إنما هو ب في بعض أحوال كونه ج « بل اما أن « لا يكون ب البتة » أو « يكون ب بالضرورة أو لازما » .

وأما ان كانت بحيث تم اللازمة المشروطة والطارئة . اهـ

(تنبيه) وجد في آخر نسخة الاصل المحفوظة في المكتبة الخديوية ما نصه :

« هذا مقدار ما يوجد من هذا الكتاب .

« والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين .

« فرغ من نسخه عبد الرزاق بن عبد العزيز بن اسماعيل القادري الصفحاني . .

« عرض بالاصل الذي اقتسخ منه بقدر الطاقة والامكان .

« ولواهب العقل الحمد بلا نهاية . » اهـ



فهرس

منطق المشرقيين

و

القصيدلة المزدوجة

صحيفة	صحيفة
و تصنيفه كتاب (الشفاء)	ابن سينا يترجم نفسه
ز اختناؤه في دار أبي غالب	الدور الاول:
ز دخوله السجن في قلعة فردجان	أ أبوه وأمه وأخوه الكبير
ح انقاذه من السجن	أ قرائنه على الذاتي
ح خروجه الى أمهات متشكرا	ب افراده باقراءة والدرس
ح اتصاله بالأمير علاء الدولة	ج صلته بالأمير نوح بن منصور
ط اشتغاله بالرصد والفلك	د شروعه في التصنيف
ط مطالعته للكتب	د انتقاله الى كركانج وغيرها
ط ابن سينا وأبو منصور الجبائي	ه وصوله الى بروجان
ي تجاربه الطبية	روايات أبي عبد الموزجاني
ي همته في التأليف	الدور الأخير:
يا اختراعه بعض الآلات الفلكية	ه تصنيفاته في جرجان
يا مرضه	و انتقاله الى الري
يب وفاته	و ذهابه الى قزوین و همذان
يب علمه و فلسفته	و تقلده الوزارة
يو مصنعاته	و ثورة الجند عليه
كا شعره	و اعادة الوزارة اليه
ز وصيته	

صحيحة	صحيحة
١٢ الكلي والجذئي	القائمة المزدوجة :
١٢ المحمول على الشيء	٢ المقدمة
١٤ عدد دلالة اللفظ على المعنى	٤ الالتقاط المفردة
١٥ أصناف دلالة المحمول على الموضوع	٥ الالتقاط الحسة
١٦ أصناف الدلالة على الماهية	٦ المقولات العشر
١٧ المقومات	٧ القضايا
١٨ اللازمات	٩ التقبض
١٩ العوارض الغير اللازمة	٩ العكس
٢٠ اللاحق العام والخاص	٩ القياس
٢٠ أصناف تركيبات المعاني المختلفة	١١ القياس المستثنى (الشرطي)
في العموم والخصوص	١٢ الاستقراء
٢٥ تركيب أحوال المحمولات	١٢ التمثيل
٢٩ أصناف التعريف	١٢ مواد المقدمات
٣٤ الحد	١٤ البرهان
٤٦ امتحان المحمول	١٦ المطالب
٥٠ امتحان العام	١٦ الجدل ، الخطابة ، الشعر ، المغالطة
٥١ امتحان الذاتى المقوم	١٧ الحد
٥٢ امتحان العرضي	منطق المشرقين :
٥٢ امتحان الجنس	٢ المقدمة
٥٣ امتحان الفصل	٥ ذكر العلوم
٥٣ امتحان الخاصة المطلقة	٩ مقدمات التصور
٥٤ امتحان يعم الخاصة المفردة	١١ اللفظ المفرد
٥٥ امتحان يخص شرح الاسم	والمعنى المفرد

صحيقة	صحيقة
٧١ تحقيق المقدمة المطلقة	٥٦ امتحان الحد
٧٢ تحقيق المقدمة الممكنة	٥٧ تعريف الاسم والكامة والأداة
٧٤ التناقض	والقول
٧٧ قبيض المطلقة العامة الأولى	٦٠ التصديق
٧٩ قبيض المطلقة التي تلي هذه العامة	أصناف القضايا
٧٩ قبيض المطلقة اللازمة	٦٤ تحقيق الموضوع في الحلبي
٨٠ قبيض اللازمة المشروطة	٦٤ تحقيق المحمول في الحلبي
٨٠ قبيض الطارئة من المطلقات	٦٥ تحقيق القضية الحلبي بأجزائها
٨١ قبيض المطلقة التي ثم اللازمة	٦٦ تحقيق إيجاب الحلبي
والطارئة	٦٦ تحقيق السلب الحلبي
٨١ قبيض الكلية الموجبة الوقية	٦٨ تحقيق الكلي الموجب في الحلبيات
٨١ قبيض السالبة الكلية المطلقة	٦٩ تحقيق الكلي السالب في الحلبيات
٨٢ قبيض الموجبة المطلقة الجزئية	٧٠ البعظيتان الجزئيتان
الفهرس	٧٠ ما يلحق القضايا من الزوائد



